



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

أثر الصدمات النقدية في الاستقرار الاقتصادي تجارب دول مختارة

اطروحة مقدمة من الطالبة

إيمان عبد الرحيم كاظم

إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات

نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

مناضل عباس الجواري

2016 م

الأستاذ الدكتور

هاشم مرزوك الشمري

1437 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا
آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ
مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾

صدق الله العلي العظيم

(البقرة : 126)



الإهداء

إلى الذي لا تشرق الشمس إلا من مشارقه... ولا تغيب عنه إلا وهي تبتهل... إلى بدئي
وخاتمتي... إلى العراق... إلى مرفأ الأوجاع أجمعها...
إلى من قاسمني الجهد والعناء... نروجي

أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحثة



شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين .. لا يسعني وقد انتهيت من اعداد اطروحتي إلا ان أتقدم بوافر شكري وتقديري إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور هاشم مرزوك الشمري الذي تفضل بالإشراف على هذه الاطروحة واولاها اهتماما وعناية فائقة ولجهوده القيمة وملاحظاته الدقيقة وصبره الجميل الذي لمسته طوال مدة اعداد الاطروحة.

كما أتقدم بشكري وتقديري إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور مناضل عباس الجواري الذي تفضل بالإشراف على هذه الاطروحة ولجهوده القيمة وملاحظاته الدقيقة وصبره الجميل الذي لمسته طوال مدة اعداد الاطروحة.

وأتقدم بشكري وامتناني إلى السيد رئيس قسم الاقتصاد الأستاذ الدكتور سرمد عبد الجبار لمساعدته لي في انجاز هذه الاطروحة ولرعايته العلمية المتواصلة لطلبة الدراسات العليا . ويطيب لي ان أتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي في قسم الاقتصاد الذين كانوا لي خير عون في تقديم النصيحة والمشورة .وأتقدم بالشكر الخالص إلى الاساتذة من الكليات الاخرى الذين ساعدوني في اتمام الاطروحة فأتقدم بالشكر للدكتور عبد الحسين الغالي من كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة و الدكتورة ثريا عبد الرحيم الخزرجي من كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد .

كما وأتقدم بخالص الشكر والتقدير للسيد رئيس واعضاء لجنة المناقشة المحترمين لتفضلهم قبول مناقشة الاطروحة و تجشمهم عناء السفر والشكر الموصول للمشرف على السلامة اللغوية الدكتور مشكور الطالقاني كما اقدم شكري للخبير العلمي .

ولا أنسى شكري لزميلاتي اللواتي قدمن لي الدعم والمساعدة طوال مدة الدراسة فخالص شكري وامتناني لزميلاتي الاء نوري وسوزان علي مرزه، وسعدية هلال حسن.

وخالص شكري إلى كل الاقرباء و الاصدقاء الذين دعموني في الوصول إلى انجاز هذه الاطروحة ولجميع من شارك ولو بكلمة في مساعدتي لإتمام هذه الاطروحة ومن الله التوفيق والسداد.و التمس العذر لكل من لم يذكر في هذه العُجالة الا ان الصورة بقيت في الذاكرة.

الباحثة

المستخلص

تعد الصدمات النقدية مؤشراً مهماً لتقييم اداء السياسة النقدية (monetary policy) في اي دولة فكلما قل تعرض الاقتصاد الوطني للدولة الى صدمات نقدية , كلما دل ذلك على وضوح الرؤى المستقبلية لصناع السياسة النقدية ودراسة ومعرفة حالة الاقتصاد , ويستطيع متخذو القرار النقدي التدخل من خلال التحكم بالعديد من المتغيرات النقدية و تحقيق الاستقرار النقدي , الا ان الاخفاق في الاستقرار النقدي يتسبب في حدوث الصدمات النقدية ومالذلك من آثارعلى الناتج والاسعار والاستخدام , وتشمل الصدمات النقدية على انواع عدة منها صدمات عرض نقد و صدمات الطلب على النقود و صدمات اسعار فائدة و صدمات اسعار صرف , وينعكس تأثير الصدمات النقدية في الاسواق فقد يقوم بعض المشاركين بتعديل ارصدهم النقدية من خلال اسواق السلع والخدمات , في حين يعدل اخرون ارصدهم من خلال الاسهم والسندات في سوق الاوراق المالية , ويتباين تأثير تلك الصدمات على الناتج والاسعار والاستخدام لكون هذه المتغيرات تتأثر بشكل غير متكافئ بالصدمة النقدية وحسب الوقت الذي تحدث فيه الصدمة النقدية من العام وكذلك على مدى استقلالية السياسة النقدية .

وقد تعرضت الدراسة الى أبرز المشاكل النقدية في اقتصادات دول العينة (اليابان , كوريا , العراق) الاوهي الصدمات النقدية واثرها على الناتج المحلي الاجمالي وقد توصلت الدراسة الى ان صدمات عرض النقد وسعر الفائدة وسعر الصرف تحدث تقلبات في الناتج المحلي الاجمالي في اليابان , واما في كوريا , فقد اتضح ان صدمات سعر الصرف تحدث تقلبات في التضخم , و صدمات سعر الفائدة تحدث تقلبات في البطالة , و صدمات عرض النقد تحدث تقلبات في النمو الاقتصادي . بينما اتضح في العراق بان صدمات الطلب على النقود تحدث تقلبات في النمو الاقتصادي و الناتج المحلي الاجمالي , و صدمات اسعار الفائدة تحدث تقلبات في النمو الاقتصادي.

المحتويات Contents

الصفحة	الموضوع
أ	الآية
ب	الأهداء
ت	الشكر والتقدير
ج	قائمة المحتويات
د	قائمة الجداول
ش	قائمة الاشكال والرسوم البيانية
12-1	المقدمة
13	الفصل الاول : الاطار المفاهيمي والنظري للصددمات النقدية والاستقرار الاقتصادي
15	المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للصددمات النقدية
15	أولاً : مفهوم الصددمات النقدية
16	ثانياً : الصدمة والمصطلحات الاخرى ذات العلاقة
18	ثالثاً :الصددمات الاقتصادية والصدمة النقدية
19	رابعاً: اسباب الصددمات النقدية
21	خامساً: انواع الصددمات النقدية
21	1 : صدمات عرض النقد
27	2 : صدمات الطلب على النقود
32	3: صدمات سعر الفائدة
37	4 : صدمات سعر الصرف
44	المبحث الثاني:الاستقرار الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المحددة له
44	اولاً : مفهوم الاستقرار الاقتصادي
50	ثانياً : اهمية الاستقرار الاقتصادي
51	ثالثاً : سياسات الاستقرار الاقتصادي
54	رابعاً: الجدل الفكري حول سياسات الاستقرار الاقتصادي
56	خامساً: اهم متغيرات الاستقرار الاقتصادي
57	1 : الناتج المحلي الاجمالي (GDP)
60	2 : النمو الاقتصادي
64	3: التضخم الاقتصادي
71	4: البطالة

الصفحة	الموضوع
74	سادسا : العلاقة بين متغيرات الاستقرار الاقتصادي
77	المبحث الثالث : أثر الصدمات النقدية في متغيرات الاستقرار الاقتصادي
77	اولا : أثر صدمات عرض النقد في متغيرات الاستقرار الاقتصادي
81	ثانيا : - اثر صدمات الطلب على النقود في متغيرات الاستقرار الاقتصادي
84	ثالثا : - اثر صدمات سعر الفائدة في متغيرات الاستقرار الاقتصادي
88	رابعا : - اثر صدمات سعر الصرف في متغيرات الاستقرار الاقتصادي
93	الفصل الثاني : تفسيرات تحليلية لفعالية السياسة النقدية في معالجة الصدمات النقدية والتقلبات الاقتصادية
95	المبحث الاول : عرض و تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في دول العينة
95	أولا : الاقتصاد اليابان
103	ثانيا : الاقتصاد الكوري
110	ثالثا : الاقتصاد العراقي
118	المبحث الثاني:فعالية السياسة النقدية في معالجة الصدمات النقدية في دول العينة
118	اولا : اليابان
124	ثانيا : كوريا
131	ثالثا : العراق
139	المبحث الثالث:العبر والدروس المستنبطة من التجريبتين (اليابانية والكورية الجنوبية) في معالجة الصدمات النقدية للاستفادة منها في الاقتصاد العراقي
139	اولا : تقييم السياسة النقدية في اليابان
142	ثانيا :تقييم السياسة النقدية في كوريا الجنوبية
144	ثالثا : تفعيل السياسة النقدية في العراق في ضوء تجرتي اليابان وكوريا
151	الفصل الثالث :قياس تأثير الصدمات النقدية في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في دول مختارة
153	المبحث الاول : التأطير النظري للاساليب القياسية المستخدمة
153	اولا: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية
156	ثانيا: اختبار التكامل المشترك
159	ثالثا: اختبار السببية
160	رابعا : اختبار متجه الانحدار الذاتي (VAR)
162	خامسا : السلوك الحركي للانموذج

الصفحة	الموضوع
167	المبحث الثاني : عرض وتحليل نتائج الانموذج القياسي في دول العينة
167	اولا : اليابان
199	ثانيا : كوريا الجنوبية
226	ثالثا : العراق
254	المبحث الثالث : تحليل ومقارنة النتائج
254	اولا : اليابان
255	ثانيا :كوريا الجنوبية
257	ثالثا : العراق
259	الاستنتاجات والتوصيات
266	المصادر
279	الملاحق

قائمة الجداول Table List

الصفحة	عنوان الجدول	ت
17	مقارنة بين الصدمة وبعض المصطلحات الاخرى ذات العلاقة	1
56	مقارنة بين اراء المدرسة النقدية فيما يتعلق بسياسات الاستقرار الاقتصادي	2
102	المتغيرات الاقتصادية الكلية في اليابان للمدة (1991-2014)	3
103	معدلات النمو السنوية المركبة لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في اليابان للمدة (1991-2014) %	4
109	المتغيرات الاقتصادية الكلية في كوريا الجنوبية للمدة (1991-2014)	5
109	معدلات النمو السنوية المركبة لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في كوريب للمدة (1991-2014) %	6
116	المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (1991-2014)	7
117	معدلات النمو السنوية المركبة لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (1991-2014) %	8
167	الرموز المستخدمة في التحليل القياسي	9
168	نتائج اختبار جذر الوحدة للنتائج المحلي الاجمالي وعرض النقد في اليابان للمدة (1991-2014)	10
170	نتائج اختبارات جوهانسن -جيبلس (Johansen-Juselius Test) المتعدد المتغيرات	11
171	أحتساب مدة التباطؤ المثلى لأنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) في اليابان	12
171	نتائج تحليل أنموذج الانحدار الذاتي (VAR) في اليابان	13
172	اختبار LM test للكشف عن الارتباط الذاتي للانموذج المقدر في اليابان	14
173	نتائج اختبار السببية (granger - causality) وانموذج الانحدار الذاتي في اليابان	15
174	اختبار السببية (granger - causality) واختبار (F-test) في اليابان	16
174	الانحرافات المعيارية لتجزئة التباين لتفسير التغير في الناتج المحلي الاجمالي في اليابان	17
176	تقديرات نبضات الاستجابة للناتج المحلي الاجمالي في اليابان	18
179	نتائج اختبار ديكي فولير للناتج المحلي الاجمالي والعرض النقدي وسعر الفائدة في اليابان للمدة (1991-2014)	19

ت	عنوان الجدول	الصفحة
20	نتائج اختبار التكامل المشترك (Cointegration test) جوهانسن - جيسلس للعلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وسعر الفائدة والعرض النقدي في اليابان للمدة (1991-2014)	180
21	أختبار عدد فترات التباطؤ لأنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) في اليابان	182
22	نتائج اختبار أنموذج الانحدار الذاتي للعلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والعرض النقدي وسعر الفائدة في اليابان للمدة (1991-2014)	182
23	اختبار LM test للكشف عن الارتباط الذاتي للانموذج المقدر في اليابان	183
24	نتائج اختبار السببية (granger-causality) وانموذج الانحدار الذاتي	183
25	اختبار السببية (granger - causality) واختبار (F-test) في اليابان	185
26	الانحرافات المعيارية لتجزئة التباين لتفسير التغير في الناتج المحلي الاجمالي في اليابان	186
27	تقديرات نبضات الاستجابة للناتج المحلي الاجمالي في اليابان	187
28	نتائج اختبار ديكي فولير للناتج المحلي الاجمالي والعرض النقدي وسعر الفائدة في اليابان للمدة (1991-2014)	189
29	نتائج اختبار التكامل المشترك (Cointegration test) جوهانسن - جيسلس للعلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وسعر الفائدة والعرض النقدي في اليابان للمدة (1991-2014)	191
30	أختبار عدد فترات التباطؤ لأنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) في اليابان	192
31	نتائج اختبار أنموذج الانحدار الذاتي للعلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والعرض النقدي وسعر الفائدة في اليابان للمدة (1991-2014)	193
32	اختبار (LM test) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للانموذج المقدر في اليابان	194
33	نتائج اختبار السببية (granger-causality) وانموذج الانحدار الذاتي (VAR)	194
34	اختبار السببية (granger - causality) واختبار (F-test) في اليابان	196
35	الانحرافات المعيارية لتجزئة التباين لتفسير التغير في الناتج المحلي الاجمالي في اليابان	197
36	تقديرات نبضات الاستجابة للناتج المحلي الاجمالي في اليابان	198
37	نتائج أختبار جذر الوحدة للناتج المحلي الاجمالي وعرض النقد في كوريا للمدة (1991-2014)	200

الصفحة	عنوان الجدول	ت
202	نتائج اختبارات جوهانسن - جيسلس (Johansen-Juselius Test) المتعدد المتغيرات	38
202	أختبار عدد فترات التباطؤ لأنموذج متجه الانحدار الذاتي في كوريا	39
204	نتائج تحليل أنموذج الانحدار الذاتي في كوريا	40
204	اختبار (LM test) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للانموذج المقدر في كوريا	41
205	نتائج اختبار السببية (granger-causality) وانموذج الانحدار الذاتي (VAR)	42
206	اختبار السببية (granger - causality) واختبار (F-test) في كوريا	43
206	الانحرافات المعيارية لتجزئة التباين لتفسير التغير في التضخم الاقتصادي في كوريا	44
208	تقديرات نبضات الاستجابة للنتائج المحلي الاجمالي في كوريا	45
209	نتائج أختبار جذر الوحدة للنمو الاقتصادي وعرض النقد في كوريا للمدة (2014-1991)	46
211	نتائج اختبارات جوهانسن - جيسلس (Johansen- Juselius Test) المتعدد المتغيرات	47
211	أختبار عدد فترات التباطؤ المثلى لأنموذج متجه الانحدار الذاتي في كوريا	48
212	نتائج تحليل أنموذج الانحدار الذاتي في كوريا	49
213	اختبار (LM test) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للانموذج المقدر في كوريا	50
214	نتائج اختبار السببية (granger - causality) وانموذج الانحدار الذاتي (VAR)	51
214	اختبار السببية (granger - causality) واختبار (F-test) في كوريا	52
215	الانحرافات المعيارية لتجزئة التباين لتفسير التغير في النمو الاقتصادي في كوريا	53
216	تقديرات نبضات الاستجابة للنمو الاقتصادي في كوريا	54
218	نتائج أختبار جذر الوحدة للبطالة وسعر الفائدة في كوريا للمدة (2014-1991)	55
219	نتائج اختبارات جوهانسن - جيسلس (Johansen- Juselius Test) المتعدد المتغيرات	56

الصفحة	عنوان الجدول	ت
220	أختبار عدد فترات التباطؤ لأنموذج متجه الانحدار الذاتي في كوريا	57
221	نتائج تحليل أنموذج الانحدار الذاتي في كوريا	58
222	اختبار (LM test) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للانموذج المقدر في كوريا	59
222	نتائج اختبار السببية (granger-causality) وانموذج الانحدار الذاتي	60
223	اختبار السببية (granger – causality) واختبار (F-test) في كوريا	61
224	الانحرافات المعيارية لتجزئة التباين لتفسير التغير في معدل البطالة في كوريا	62
225	تقديرات نبضات الاستجابة للمعدل البطالة في كوريا	63
226	نتائج اختبار جذر الوحدة للنمو الاقتصادي وسعر الفائدة في العراق للمدة (2014-1991)	64
228	نتائج اختبارات جوهانسن -جيسلس (Johansen- Juselius Test) المتعدد المتغيرات	65
228	أختبار عدد فترات التباطؤ المثلى لأنموذج متجه الانحدار الذاتي في العراق	66
230	نتائج تحليل أنموذج الانحدار الذاتي في العراق	67
230	اختبار (LM test) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للانموذج المقدر	68
231	نتائج اختبار السببية (granger-causality) وانموذج الانحدار الذاتي	69
232	اختبار السببية (granger – causality) واختبار (F-test) في العراق	70
232	الانحرافات المعيارية لتجزئة التباين لتفسير التغير في النمو الاقتصادي في العراق	71
234	تقديرات نبضات الاستجابة للنمو الاقتصادي في العراق	72
235	نتائج اختبار جذر الوحدة للنمو الاقتصادي والطلب النقدي في العراق للمدة (2014-1991)	73
237	نتائج اختبارات جوهانسن -جيسلس (Johansen- Juselius Test) المتعدد المتغيرات	74
237	أختبار عدد فترات التباطؤ المثلى لأنموذج متجه الانحدار الذاتي في العراق	75
239	نتائج تحليل أنموذج الانحدار الذاتي للنمو الاقتصادي والطلب النقدي في العراق	76
240	نتائج نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة بين النمو الاقتصادي والطلب النقدي في العراق للمدة (2014-1991)	77

الصفحة	عنوان الجدول	ت
240	اختبار (LM test) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للانموذج المقدر	78
241	نتائج اختبار السببية (granger-causality) وانموذج الانحدار الذاتي (VAR)	79
241	اختبار السببية (granger - causality) واختبار (F-test)	80
242	الانحرافات المعيارية لتجزئة التباين لتفسير التغير في النمو الاقتصادي في العراق	81
243	تقديرات نبضات الاستجابة للنمو الاقتصادي في العراق	82
244	نتائج اختبار جذر الوحدة للنتائج المحلي الاجمالي وعرض النقد في العراق للمدة (2014-1991)	83
246	نتائج اختبارات جوهانسن-جيسلس (Johansen- Juselius Test) المتعدد المتغيرات	84
246	أختبار عدد فترات التباطؤ المثلى لأنموذج متجه الانحدار الذاتي في العراق	85
248	نتائج تحليل أنموذج الانحدار الذاتي	86
249	نتائج نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والطلب النقدي في العراق للمدة (2014-1991)	87
250	اختبار (LM test) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للانموذج المقدر	88
250	نتائج اختبار السببية (granger-causality) وانموذج الانحدار الذاتي	89
251	اختبار السببية (granger - causality) واختبار (F-test)	90
252	الانحرافات المعيارية لتجزئة التباين لتفسير التغير في الناتج المحلي الاجمالي في العراق	91
253	تقديرات نبضات الاستجابة للناتج المحلي الاجمالي في العراق	92

قائمة الاشكال Figures List

الصفحة	عنوان الشكل	ت
26	صدمة عرض النقد الاسمية كمتغير خارجي	1
27	دالة عرض النقد الاسمية كمتغير داخلي	2
32	صدمة دالة الطلب النقدي	3
37	صدمة سعر الفائدة المحدثة (توازن) (IS- LM)	4
43	صددمات سعر الصرف	5
48	الاستقرار و نموذج IS-LM	6
49	الحالات المختلفة لاستقرارية النظام الاقتصادي	7
59	تغير العرض الكلي (AS) واثره على الناتج المحلي الاجمالي والاسعار	8
64	العلاقة بين النمو الاقتصادي والزمن	9
67	التضخم الناشئ عن جذب الطلب	10
68	التضخم الناشئ بدفع النفقة	11
73	البطالة وتناقص الطلب الكلي (AD)	12
76	العلاقة بين متغيرات الاستقرار الاقتصادي	13
81	أثر صدمة عرض النقد في متغيرات الاستقرار الاقتصادي	14
83	اثر صدمة الطلب على النقود في الدخل النقدي	15
84	أثر صدمة الطلب على النقود في الناتج والاسعار	16
87	العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار والطلب الكلي	17
88	اثر حدوث صدمة سعر الفائدة في الناتج والاسعار	18
92	اثر صدمات سعر الصرف في متغيرات الاستقرار الاقتصادي	19
96	الناتج المحلي الاجمالي في اليابان للمدة (1991-2014) (بليون دولار)	20
98	متوسط نصيب الفرد من الناتج في اليابان للمدة (1991-2014) (مليون دولار)	21
100	التضخم الاقتصادي في اليابان للمدة (1991-2014)	22
101	معدل البطالة في اليابان للمدة (1991-2014)	23
104	الناتج المحلي الاجمالي في كوريا للمدة (1991-2014) (بليون دولار)	24
106	متوسط نصيب الفرد من الناتج في كوريا للمدة (1991-2014) (دولار)	25
107	التضخم الاقتصادي في كوريا للمدة (1991-2014)	26
108	معدل البطالة في كوريا للمدة (1991-2014)	27
111	الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1991-2014) (مليار دولار)	28

الصفحة	عنوان الشكل	ت
112	متوسط نصيب الفرد من الناتج في العراق للمدة (1991-2014) (بالدولار)	29
113	التضخم الاقتصادي في العراق للمدة (1991-2014)	30
115	معدل البطالة في العراق للمدة (1991-2014)	31
120	تطورات اسعار الفائدة واسعار الصرف في اليابان للمدة (1991-2000)	32
123	تطورات اسعار الفائدة واسعار الصرف في اليابان للمدة (2001-2010)	33
127	تطورات اسعار الفائدة واسعار الصرف في كوريا للمدة (1991-1997)	34
130	تطورات اسعار الفائدة واسعار الصرف في كوريا للمدة (1998-2014)	35
135	تطورات اسعار الفائدة واسعار الصرف في العراق للمدة (1991-2002)	36
138	تطورات اسعار الفائدة واسعار الصرف في العراق للمدة (2003-2014)	37
169	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية للناتج المحلي الاجمالي والعرض النقدي في اليابان للمدة (1991-2014)	38
176	التمثيل البياني لتجزئة التباين للعلاقة بين العرض النقدي والناتج المحلي الاجمالي في اليابان	39
177	التمثيل البياني لدوال استجابة النبضات للأنموذج المقدر في اليابان	40
179	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية للناتج المحلي الاجمالي والعرض النقدي وسعر الفائدة في اليابان للمدة (1991-2014)	41
186	التمثيل البياني لتجزئة التباين للعلاقة بين العرض النقدي والناتج المحلي الاجمالي وسعر الفائدة في اليابان	42
188	التمثيل البياني لدوال استجابة النبضات للأنموذج المقدر في اليابان	43
190	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية للناتج المحلي الاجمالي وسعر الفائدة وسعر الصرف في اليابان للمدة (1991-2014)	44
197	التمثيل البياني لتجزئة التباين للعلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة والناتج المحلي الاجمالي في اليابان	45
199	التمثيل البياني لدوال استجابة النبضات للأنموذج المقدر في اليابان	46
201	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية للتضخم الاقتصادي وسعر الصرف في كوريا للمدة (1991-2014)	47
207	التمثيل البياني لتجزئة التباين للعلاقة بين سعر الصرف والتضخم الاقتصادي في كوريا	48
208	التمثيل البياني لدوال استجابة النبضات للأنموذج المقدر في كوريا	49

الصفحة	عنوان الشكل	ت
210	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية للعرض النقدي والنمو الاقتصادي في كوريا للمدة (1991-2014)	50
215	التمثيل البياني لتجزئة التباين للعلاقة بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي في كوريا	51
217	التمثيل البياني لدوال استجابة النبضات للأنموذج المقدر	52
218	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لسعر الفائدة والبطالة في كوريا للمدة (1991-2014)	54
224	التمثيل البياني لتجزئة التباين للعلاقة بين سعر الفائدة ومعدل البطالة في كوريا	55
225	التمثيل البياني لدوال استجابة النبضات للأنموذج المقدر في كوريا	56
227	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لسعر الفائدة والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1991-2014)	57
233	التمثيل البياني لتجزئة التباين للعلاقة بين سعر الفائدة والنمو الاقتصادي في العراق	58
234	التمثيل البياني لدوال استجابة النبضات للأنموذج المقدر	59
236	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية للطلب النقدي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1991-2014)	60
242	التمثيل البياني لتجزئة التباين للعلاقة بين الطلب النقدي والنمو الاقتصادي في العراق	61
243	التمثيل البياني لدوال استجابة النبضات للأنموذج المقدر	62
245	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية للطلب النقدي والنتاج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1991-2014)	63
252	التمثيل البياني لتجزئة التباين للعلاقة بين الطلب النقدي والنتاج المحلي الاجمالي في العراق	64
253	التمثيل البياني لدوال استجابة النبضات للأنموذج المقدر	65

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري

للصدمات النقدية والاستقرار الاقتصادي

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للصدمة النقدية

المبحث الثاني

الإطار المفاهيمي لاستقرار اقتصادي وبعض المتغيرات

الاقتصادية الكلية المحددة له

المبحث الثالث

تحليل أثر الصدمات النقدية في متغيرات الاستقرار

الاقتصادي

الفصل الأول
الإطار المفاهيمي والنظري
للصدمات النقدية والاستقرار الاقتصادي

المبحث الأول
الإطار المفاهيمي للصدمات النقدية

المبحث الثاني
الإطار المفاهيمي للاستقرار الاقتصادي وبعض المتغيرات
الاقتصادية الكلية المحددة له

المبحث الثالث
تحليل أثر الصدمات النقدية في متغيرات الاستقرار
الاقتصادي

تمهيد :

تعد عملية التصدي للأزمات والمشاكل الاقتصادية من الموضوعات التي تحظى باهتمام كبير على المستويين الاقليمي والعالمي إذ إن هذا الاهتمام المتزايد دفع الاقتصاديون لتلافي وقوع الاقتصاد في خضم التقلبات الاقتصادية المفاجئة والصدمة ، وعليه فان المهمة الكبرى الملقاة على عاتق السياسة الاقتصادية هو حسن ادارة المتغيرات الاقتصادية الكلية ورصد اتجاهاتها المختلفة لتجنب وقوع الاقصاديات الوطنية في اي تعرض سلبي (Negative Exposure) ، ومنذ اقدم العصور والنقود تمثل ركناً اساسياً من اركان سيادة الدولة ورمزاً من رموزها المادية والمعنوية ، ومنذ اكتشاف النقود وانتقال الاقتصاد من طابعه العيني القائم على المقايضة إلى الطابع النقدي ومع التطورات النقدية المتلاحقة اصبح للنقود تأثيرات كبيرة على النشاط الاقتصادي ، ومن ثم فان التغير في المتغيرات النقدية او حدوث صدمات نقدية (Monetary shocks) يمكن ان يكون سبباً اساسياً لعدم الاستقرار الاقتصادي ومن هنا يمكن للسياسة النقدية ان تساهم في الاستقرار الاقتصادي . وتعد صدمات السياسة النقدية مؤشراً مهماً لجودة اداء السياسة النقدية في اي بلد ، فكلما انخفض تعرض البلد إلى صدمات نقدية كلما كان ذلك دليل لوضوح الرؤى المستقبلية لصناع السياسة النقدية ومعرفة حالة الاقتصاد .ويتباين تأثير الصدمات النقدية على الناتج (Product) والاسعار (Prices) والاستخدام (Employment) كون هذه المتغيرات تتأثر بشكل غير متساوٍ بالصدمة النقدية حسب الوقت الذي تحدث فيه في السنة . ولجل توضيح العلاقة بين الصدمات النقدية ومتغيرات الاستقرار الاقتصادي (النمو ، الناتج ، التضخم الاقتصادي ، سعر الفائدة ، الاستخدام الخ) سيتم عرض الافكار الاساسية ذات الصلة بهذا الموضوع واهمها مفهوم الصدمات النقدية وانواعها واسبابها ، ثم تحليل اثرها على متغيرات الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الأول الإطار المفاهيمي للصدمات النقدية

أولاً : مفهوم الصدمات النقدية (The concept of monetary shock)

أصبحت مشكلة التعرض للصدمات الاقتصادية بصورة عامة والصدمات النقدية بصورة خاصة في الوقت الحاضر مشكلة عالمية مشتركة بين الدول سواء كانت دول نامية أم متقدمة ويمكن القول بأنه لا توجد دولة في عالم اليوم بمعزل عن هذه المعضلة التي يجب إيجاد حلول مناسبة لها ، فقد أصبحت تشغل عقول العاملين في مجال السياسة الاقتصادية .

الصدمة لغة هي مفردة صدمات ، و اصطلاحاً : هي نازلة او مصيبة تفاجئ الانسان فتقلقه والصدمة النفسية هي مجمل الاضطرابات الناتجة من انفعال او تأثر شديدين (1) .والصدمة اقتصادياً تعني الحدث الذي يؤدي إلى انخفاض في رفاهية الافراد او المجتمع او منطقة معينة كأزمة في الاقتصاد الكلي (2) .

وتعد الصدمات النقدية احد اشكال الصدمات الاقتصادية ذات المصدر الداخلي (Internal source) كما يمكن ان يكون سببها مصدرا خارجيا (External source) وعادة ما تأخذ شكل زيادة او نقصان في الطلب على النقود نسبة إلى المعروض منها ولكن هناك من يصل إلى احتسابها عن طريق سلوك البنك المركزي من خلال التدخل في عرض النقد في عمليات السوق المفتوحة (3) . وهناك تعاريف متعددة للصدمات النقدية فقد عرفها باري سيجل بأنها (التغير غير المتوقع في العرض النقدي الأسمي) (4) . كما عرفت بإنها ابتكارات احصائية تمثل عوامل خارجية بحته لاتخضع لعقلانية التوقع (5) . وقد عرفها كل من فريدمان وشوارتز (Milton Friedman & Ann Schwartz) 1965 بإنها الحركة التي لم تكن لتحدث في فترات اخرى

(1) احمد مختار عمر ، معجم اللغة العربية المعاصرة ، المجلد الاول ، الطبعة الاولى ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2008 ، ص 1284 .

(2) "Defintion and types of shocks and strategies to Bemonitored", Angelo King Institute for Economic and Business Studies , Network coordinating team , Technical Workshop on "Monitoring Household Coping Strategies during Complex Crises" , March 21,2011, p 2.

(3) عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية نظرية وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان، 2011، ص118.

(4) باري سيجل ، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة طه عبد الله منصور واخرون ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، 1986 ، ص 486.

(5) Giuseppe De Arcangelis and Giorgio Di Giorgio, Measuring Monetary Policy Shock in a Small Open Economy, 2000,p1.

او ظروف اخرى نظرا لنمط النشاط الحقيقي وهذا التعريف لايعني ان الصدمة النقدية هي حركة نقدية بعيدة عن التطورات الاقتصادية الكامنة . و عرّفت أيضا بإنها تغير غير متوقع في السياسة النقدية (1).

وترى مدرسة التوقعات العقلانية (Rational expectations school) ان الصدمة النقدية هي تغير غير متوقع يؤدي إلى اثار حقيقية في الاجل القصير وبدون ان يتوقف ذلك على حالة الاقتصاد ,حيث ان السلوك الذي يتم تعديله بناء على تفكير ذكي وهو جوهر الفرضية القائلة بان صانعي القرار الاقتصادي لديهم توقعات رشيدة وان التغير المنظم في معدل النمو النقدي ليس له اثراً حقيقياً في الاجل الطويل (2). وقد عرفت ايضا بانها الفرق بين السياسة المدركة للسلطات النقدية والسياسة المتوقعة من وحدات اتخاذ القرار فعلى سبيل المثال اذا كانت سوق الاسهم كفاءة فسيكون الجزء غير المتوقع من السياسة النقدية هو المؤثر الوحيد على اسعار الاسهم (3).

ومن خلال ما تقدم نرى ان الصدمات النقدية هي التذبذبات التي تحصل للمتغيرات النقدية خارج سيطرة السلطات النقدية عليها التي تكون لها اثاراً مباشرة وغير مباشرة على النشاط الاقتصادي .

ثانيا : الصدمة والمصطلحات الاخرى ذات العلاقة

مما لا شك فيه ان موضوع الاقتصاد النقدي موضوع مهم يتعلق بجوانب مهمة في حياتنا فقد اضحت المشاكل النقدية اليوم اهم واخطر المشكلات التي تواجهها الدول والمجتمعات لاسيما بعد التطور النقدي الهائل والتوسع المالي الضخم في العقدين الاخيرين. فقد ادى التقدم الكبير الذي احرزته الانسان في المجالات العلمية والتكنولوجية وتوسع الاسواق المالية إلى ظهور مشاكل في القطاع النقدي وانتقالها إلى القطاع الحقيقي مما ادى إلى الشعور بضرورة ايجاد الحلول لهذه المشكلات . فقد تكون المشاكل الاقتصادية متشابهة في ظاهرها الا انها مختلفة

(1) Erick Lahura , Measuring the Effects of Monetary Policy using Market Expectations , Central Reserve Bank of peru,(peru), 2012,p2.

(2) السيد متولي عبد القادر , اقتصاديات النقود والبنوك , الطبعة الاولى , دار الفكر , عمان , الاردن , 2010 , ص 269.

(3) حمد بن سليمان البازعي و علي زاوي ديابي ، السياسة النقدية وكفاءة سوق الاسهم : دليل قياسي من سوق الاسهم السعودية , مجلة جامعة الملك عبد العزيز :الاقتصاد والادارة , م11, السعودية , 1998, ص93.

في جوهرها , والجدول (1) يوضح اوجه الاختلاف بين مصطلح الصدمة والمصطلحات الاخرى ذات العلاقة .

جدول (1) مقارنة بين مفهوم الصدمة وبعض المصطلحات الاخرى ذات العلاقة

المصطلح	وجهة الاختلاف
الازمة (Crisis)	وهي اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما او بلدان متعددة وهي تطلق بصفة خاصة على الاختلال الناشيء عن اختلال التوازن بين الانتاج والاستهلاك والتحول الحاد إلى الركود, وبمعنى اخر ميل الربح إلى الانخفاض الشديد وينشأ من عناصر بنوية في الرأسمالية باعتبارها نمط الإنتاج والنظام الاجتماعي الأساسي ⁽¹⁾ .
الحادثة Incident (accidental)	هو امر فجائي وغير مرغوب فيه ينقضي اثره فور وقوعه فلا يتسم بالاستمرارية ولا بالامتداد وكان يمكن تجنبه لو تم الاعتراف بالظروف التي ادت إلى وقوع الحادث واتخاذ اجراءات بشأنها قبل وقوعه , وان نجمت عنه ازمة فانها لاتتمثله في الحقيقة وانما هي احدى نتائجه ⁽²⁾ .
الكارثة (Disaster)	هي اضطراب خطير في سير العمل في المجتمع وينطوي على خسائر اقتصادية او بيئية او بشرية على نطاق واسع وهو ما يتجاوز قدرة المجتمع المتضرر على مواجهتها باستخدام موارد خاصة ⁽³⁾ .
المشكلة (Problem)	تعد الباعث الرئيسي الذي يسبب الازمة من الحالات غير المرغوب فيها وتحتاج إلى جهد كبير ومنظم بصدد التعامل معها والمشكلة قد تكون سبب الازمة ولكنها لاتكون هي ذاتها ازمة والمشكلة تاخذ موقفا حادا ومعقدا وغير محسوب النتائج ⁽⁴⁾ .
الدورة (Cycle)	هي الحركة الهبوطية والتصاعدية في الناتج المحلي الاجمالي حول اتجاه النمو على المدى الطويل وتختلف الدورة عن الازمة إذ إن الازمة تدل على الاضطراب في حين الدورة تدل على الانتظام في التعاقب الذي تخضع له الظواهر وتعد من السمات المميزة لاقتصاديات السوق ⁽⁵⁾ .

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد :

(1) Kliman, Andrew The Great Recession and Marx's Crisis Theory. American Journal of Economics and Sociology, Vol 74 , America, 2015, p.241.

(2)Roberson ,Is , Insury Epidemiology : Fourth Edition Rebert 2015.Free online at: www.nanlee.net .

(3)Quarantelli E.l (editor) "where Have Been and Where we Might Go" What is a Dsaster? : A Dozen perspectives on the Question, Routledge 1 edition, London , 1998, p 146-159.
(4) د.ابو سريع احمد عبد الرحمن علي , المنظومة المتكاملة لادارة الازمات والكوارث بناء المنظومة , الطبعة الاولى , مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر , القاهرة , مصر , 2008, ص 18 .

(5)Pami Dua , Anirvan Banerji , Business Cycles in India, Economic Cycle Research Institute Centre for Development Economics Department of Economics, Delhi School of Economics, India, Working Paper No. 146, August 2006, p 1.

(1)عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية نظرية وتطبيقات، مصدر سابق ، ص118.

ثالثا: الصدمات الاقتصادية والصدمة النقدية (Economic & Monetary shocks)

تتعرض معظم دول العالم إلى صدمات اقتصادية مختلفة وتختلف هذه الصدمات باختلاف الطبيعة الاقتصادية للدولة وعلاقتها الدولية . وهذه الصدمات تكون ذات مصادر مختلفة وذات اثر واسع وشامل على الاقتصاد حيث تعرف بانها الاحداث التي تؤثر على الاقتصاد التي يكون مصدرها خارجيا او داخليا , وتعد الصدمة النقدية احدى المصادر الداخلية للصدمات الاقتصادية , حيث يمكن تقسيم الصدمات الداخلية إلى صدمات (نقدية) وصدمة (حقيقية) وعادة ما تأخذ الصدمات النقدية شكل الزيادة او النقصان في الطلب على النقود نسبة إلى المعروض النقدي⁽¹⁾، اما الصدمات الحقيقية فانها تأخذ شكل التذبذب في الناتج المحلي الاجمالي وتقسم الصدمات الحقيقية إلى صدمة طلب (demand shok) و صدمة عرض (supply shock), و تعرف صدمة الطلب بانها حدث مفاجيء يزيد او يقلل من الطلب على السلع او الخدمات بشكل مؤقت وسبب هذا النوع من الصدمات هو التغيرات التي تحصل في معدلات الضرائب او عرض النقد او الانفاق الحكومي , وغيرها من العوامل الاخرى⁽²⁾. اما صدمة العرض فهي الحدث الذي يزيد او ينقص فجأة من المعروض من سلعة او خدمة ما او من السلع والخدمات بشكل عام وهذا التغيير المفاجيء يؤثر في سعر التوازن للسلعة او الخدمة او المستوى العام للأسعار في الاقتصاد , وصدمة العرض قد تكون ايجابية (positive) او سلبية(negative), فصدمة العرض السلبية يمكن ان تسبب الركود التضخمي نتيجة لتزامن ارتفاع الاسعار وهبوط الانتاج في نفس الوقت , وبالعكس من ذلك يمكن ان تجعل صدمة العرض الايجابية الانتاج اكثر كفاءة ومن ثم زيادة في الانتاج⁽³⁾ . فضلا عن وجود نوع آخر من الصدمات قد يكون محليا (local) او خارجيا (external) ويعرف بالصدمة التكنولوجية والتي هي عبارة عن احداث تغير دالة الانتاج كما انها تعد تغير مفاجيء من الناحية الاقتصادية فعندما يكون هناك تغير مفاجيء في التكنولوجيا يؤدي إلى تقاوم النشاط الاقتصادي

(1) Guido Lorezoni , A Theory of Demand Shocks ,Department of Economics, Massachusetts Institute of Technology, Cambridge,and National Bureau of Economic Research, November 2008,p.2-3.

(2)Robert Hall ,Marc Lieberman Economics: Principles and Applications , sixth edition ,Cengage Learning, South-Western,U.S.A , (2012), p. 849.

(3)Jordi Galí and Pau Rabanal, Technology Shocks and Aggregate Fluctuations:How Well Does the Real Business Cycle Model Fit Postwar U.S. Data?, IMF Working Paper, WP/04/234,USA, December 2004,p.4.

و هذا النوع من الصدمة له آثار كبيرة على الشركات التي تعتمد فقط على التكنولوجيا كمصدر رئيس ، مثل تصنيع النبات او استخراج النفط او الطاقة (1) اما فيما يخص الصدمات الخارجية فانها تسلك طريق الدورات الاقتصادية ، او انها تعبر عن طريق الازمات الاقتصادية العالمية إلى الاقتصاد المحلي ، وتحدث الصدمة الخارجية في كل الاقتصادات سواءً أكانت متقدمة أم نامية ، فمثلا تنتقل الازمات المالية في الاسواق المالية للاقتصادات بطريقة مباشرة اوغير مباشرة ومع ذلك تؤثر على هذا النوع من الصدمة حجم التجارة الثنائية (2) وهناك مَنْ يرى ان وجود روابط قوية بين الدول ليس بالضرورة ان تؤدي إلى انتقال الصدمات عبر الدول بل يعتمد انتقال الصدمات إلى زيادة في روابط السوق بينها والتي من الصعوبة معرفتها من قبل كل من النموذج النظري والعمل التجريبي (3). ونلاحظ هنا ان الصدمات النقدية تعد جزء من الصدمات الاقتصادية ومن جهة اخرى يمكن تحول الصدمات النقدية إلى صدمات حقيقية مما يحولها إلى ازمة اقتصادية حقيقية (4) ، بل ان الاقتصادي ملبتون فريدمان (Milton Fridman) ارجع ازمة الاسواق المالية التي حدثت عام 1929 إلى خطأ تقدير القائمين على صياغة السياسة النقدية الملائمة فهم بدلا من ان يقوموا على زيادة عرض النقد نجدهم يقلصونه في الوقت الذي كان فيه الاقتصاد الراسمالي الاميركي ينحدر إلى الانكماش (5).

رابعاً: أسباب الصدمات النقدية

تنشأ الصدمات النقدية نتيجة عوامل عشوائية (Stochastic Factors) وغير مقصودة تؤثر على قرارات السياسة النقدية كالاختلاف في وجهات النظر لصناع السياسة النقدية فضلا عن اثار العوامل السياسية للبلد والعوامل الفنية المتمثلة في اخطاء القياس في استخدام البيانات

(1)Robert Kollmann . "International Financial Contagion: The Role of Banks" ,Working papers, Universite Librede Bruxelles , London , 2011, p 2.

(2)Kristin J. Forbes and Robert Rigobon , No Contagion , Only Interdependence : Measuring Stock Market Comovements , The Journal of Finance , **New York**, Vol . 57, No 5, , 2002, p 2223 – 2261.

(3)وشاح رزاق , ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك المركزية , جسر التنمية, العدد (112), الكويت , 2012 , ص 3.

(4) د. مصطفى مهدي حسين , ازمات سوق المال والاثار المحتملة على اقطار مجلس التعاون الخليجي والدور الوقائي للمصارف المركزية , مجلة العلوم الاقتصادية , جامعة البصرة , العدد 14 , البصرة , العراق , 2004 , ص 2.

(5)Romer and Romer , Anew Measure of Monetary shock Derivation and Implication the American Economic Review Vol.94.No.4 september (2004) .p 1055

الودائع تحت الطلب تستمر إلى ان يختفي الاحتياطي الفائض ونتيجة لذلك فان التغير المبدئي في الاحتياطيات (ΔH) يصبح في النهاية تغيرا في الاحتياطي القانوني (ΔR) وبالتالي فان :

$$\Delta H = \Delta R \dots\dots\dots(1-2)$$

ووفقاً لذلك فان التغير في الاحتياطي القانوني (ΔR) يعادل نسبة التغير في الاحتياطي القانوني للودائع تحت الطلب (r) مضروبة في الزيادة الكلية للودائع تحت الطلب (ΔD) وبالتعويض في المعادلة (2) نحصل على :

$$\Delta H = r\Delta D \dots\dots\dots(1-3)$$

حيث إن

ΔD : تمثل التغير الكلي في الودائع تحت الطلب , ΔH : التغير المبدئي في الاحتياطي , r :

نسبة الاحتياطي القانوني للودائع تحت الطلب .

وبما ان الودائع تحت الطلب تعدّ جزءا من عرض النقد و الناس لا يضيفون إلى ارصدهم النقدية اثناء عملية التوسع لذا فان الزيادة الكلية في عرض النقود تساوي الزيادة الكلية في الودائع تحت الطلب . الا ان البنوك التجارية ولا سيما الصغيرة تحتفظ باحتياطي اضافي اذ يشعر المسؤولون في هذه البنوك ان الاحتياطي القانوني غير كافٍ لتعويض خسائره المحتملة من الودائع وعليه فانهم سوف يحتفظون باحتياطي اضافي ليوفروا السيولة وهذه العملية تعد تسربا من عملية التوسع في خلق الودائع فاذا احتفظت البنوك بنسبة ثابتة لاحتياطي الاضافي (e) من ودائعها تحت الطلب فان التسرب يساوي ($e\Delta D$) وسوف تنقسم الزيادة المبدئية في الاحتياطي (ΔH) إلى التغير في الاحتياطي القانوني ($r\Delta D$) والاحتياطي الاضافي ($e\Delta D$)

$$\Delta H = r\Delta D + e\Delta D \dots\dots\dots(1-4)$$

كما ان الافراد قد يضيفون إلى ما في حوزتهم من نقود حاضرة وودائع لاجل اثناء عملية التوسع في خلق الودائع وهذا الاجراء سوف يفقد البنوك احتياطياتها وبالتالي سوف يحد فقدان الاحتياطيات من حجم القروض التي تمنحها البنوك ومن ثم من الزيادة في الودائع تحت الطلب. لذا فإن الزيادة في الارصدة النقدية يمثل تسربا من عملية التوسع في الودائع واذا كان الافراد سيحتفظون بنسبة ثابتة بين النقود الحاضرة (c) وودائعهم تحت الطلب فان هذا التسرب يعادل ($c \Delta D$) ولا بد ان تنقسم الزيادة المبدئية في الاحتياطي (ΔH) إلى تغير في الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاضافي والنقود الحاضرة في حوزة الافراد .

عرض النقد الناتج عن التغيير في القاعدة النقدية . مما سبق يمكن كتابة العلاقة بين عرض النقود والقاعدة النقدية التي تمثل دالة عرض النقد الأسمية كالآتي :

$$M_s = mH \dots\dots\dots(1-11)$$

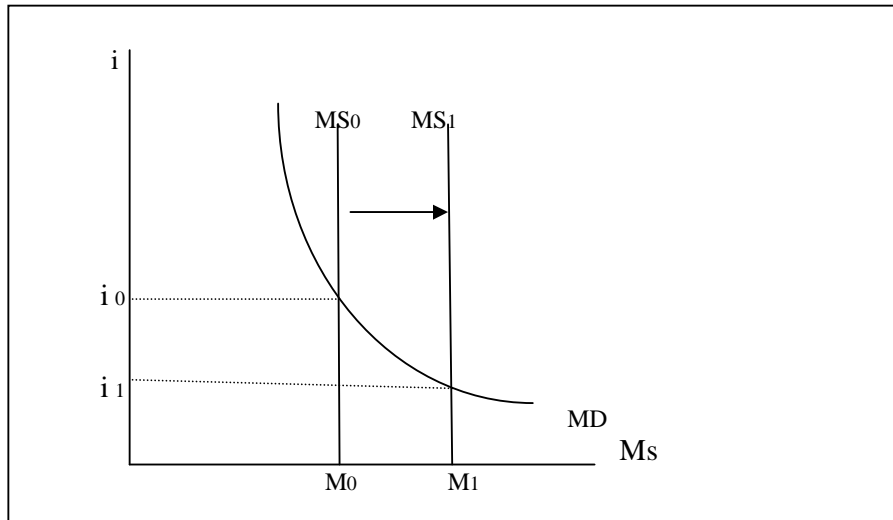
وبتغيير القاعدة النقدية يستطيع البنك المركزي ان يغير عرض النقد . ويمكن ان نقدر عرض النقد الناتج عن التغيير في القاعدة النقدية اذا كان مضاعف النقود ثابتا , إلا ان هذه العلاقات المختلفة في مضاعف النقود ليس بالضرورة ان تكون ثابتة , بالاضافة إلى ذلك ممكن ان يتغير مضاعف النقود وممكن ان تحدث صدمة عرض النقد . فعلى سبيل المثال فإن الاحتياطات الاضافية ترتبط بعلاقة سالبة مع سعر الفائدة فكلما زاد سعر الفائدة يكون الاحتفاظ بالاحتياطي الاضافي اكثر كلفة وهكذا مع الزيادة في سعر الفائدة تعقد البنوك التجارية مزيدا من القروض وبذلك تنخفض نسبة الاحتياطي الاضافي إلى الودائع تحت الطلب ويؤدي هذا الانخفاض إلى زيادة مضاعف عرض النقود . وكذلك شأن نسبة النقد المتداول إلى الودائع تحت الطلب التي تتحدد من قبل الافراد فهي تتغير مع سعر الفائدة . إذ ان زيادة سعر الفائدة تزيد من نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب وينخفض مضاعف النقود . كما ان نسبة الودائع لاجل إلى الودائع تحت الطلب مع سعر الفائدة فاذا زاد سعر الفائدة فان الودائع تحت الطلب تنخفض بالنسبة للودائع لاجل وينخفض بالنسبة للودائع لاجل وينخفض مضاعف النقود . وبما ان نسب الاحتياطي الاضافي والعملة والودائع لاجل إلى الودائع تحت الطلب تتغير مع سعر الفائدة فان مضاعف النقود ذاته يتغير مع سعر الفائدة . ومضاعف النقود يرتبط بعلاقة موجبة مع سعر الفائدة . وللتأكيد على اهمية سعر الفائدة في تحديد مضاعف النقود ومن ثم عرض النقد فان دالة عرض النقد قد تكتب على النحو الآتي :

$$M_s = f(H,i) \dots\dots\dots(1-12)$$

ووفقاً لدالة عرض النقد الجديدة فان عرض النقود الأسمية يرتبط بعلاقة ايجابية بكل من القاعدة النقدية وسعر الفائدة. وتحدث صدمة عرض النقد عندما يكون هناك تغير غير متوقع في دالة عرض النقد والتي يمكن قياسها من خلال حجم التغيرات التي تحدث في المتغير العشوائي نتيجة سلوك البنك المركزي او البنوك التجارية, ونلاحظ ان هذه التغيرات سوف تنقل دالة عرض النقد بالكامل فاذا كانت تلك التغيرات ايجابية سوف تنتقل الدالة جهة اليمين لتمثل الزيادة في كمية عرض النقد , اما اذا كانت التغيرات سلبية فانها سوف تنقل الدالة جهة اليسار لتمثل نقصان

في كمية عرض النقد . والشكل البياني (1) يوضح حدوث صدمة عرض النقد الايجابية والتي تؤدي إلى انتقال منحنى عرض النقد بالكامل إلى جهة اليمين وافترض ثبات منحنى الطلب على النقد فان سعر الفائدة سوف ينخفض .

شكل (1) صدمة عرض النقد الأسمية كمتغير خارجي



Source: : Olivier Blanchard , Macroeconomics , Fourth Edition , Person Education , Inc,india, 2006,p73..

فيما سبق عرضنا دالة عرض النقود كمتغير خارجي وعليه فان البنك المركزي قد يغير عرض النقود عن طريق تغير القاعدة النقدية ، وقد يتغير عرض النقود ايضا من خلال افعال البنوك التجارية والجمهور (من خلال التأثير على سعر الفائدة) ، إلا ان هذا العرض قد يكون في أوقات اخرى متغيراً داخلياً (endogenous) وهنا يعتمد عرض النقد الأسمي M_s على القاعدة النقدية (H) ومعدل الفائدة (i) فتكون دالة عرض النقد الأسمية في صورتها الرياضية الاتية⁽¹⁾ :

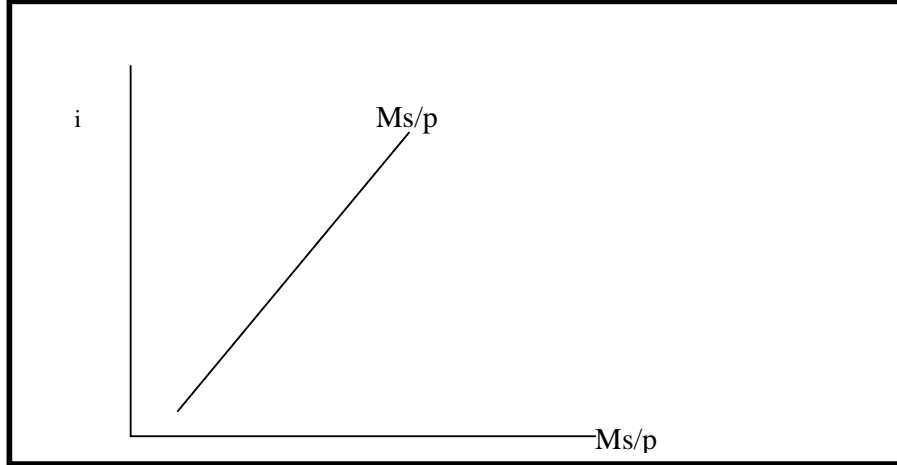
$$M_s = M_s(H, i) \dots \dots \dots (1-13)$$

وبهذا التحديد يعتمد عرض النقد الأسمي جزئياً على سعر الفائدة ويرتبط بعلاقة موجبة معه، اذ كلما زاد سعر الفائدة زاد عرض النقد الأسمي مع افتراض ثبات المستوى العام للأسعار ،

(1) مايكل ابدجمان , مصدر سابق ,ص252.

وكننتيجة لذلك فانه عندما ترسم دالة عرض النقد الأسمي فانها تتحدر إلى اعلى نحو اليمين وتحدث صدمة عرض النقد كما تحدث في حالة كون عرض النقد متغيرا خارجياً حيث تحدث نتيجة التغير في المتغير العشوائي الذي يصعب التنبؤ به ⁽¹⁾، ويوضح الشكل البياني (2) منحني العرض الأسمي كمتغير داخلي :

شكل (2) دالة عرض النقد الأسمية كمتغير داخلي



المصدر : مايكل ايدجمان , الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة, ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور , مراجعة عبد الفتاح عبد الرحمن , , دار المريخ للنشر , الرياض , السعودية , 1999, ص 253.

2 : صدمات الطلب على النقود (Monetary Demand Shocks)

تعرف صدمات طلب النقد بأنها التغيرات العشوائية في الطلب على النقود نتيجة للتغيرات في طلب الافراد والمؤسسات والقطاع الحكومي والقطاع الخارجي على النقود والناجمة عن عوامل مختلفة كتغيرات الدخل وسعر الفائدة والاسعار فعلى سبيل المثال ان ارتفاع المستوى العام للاسعار يزيد من الطلب على النقود لتغطية العجز في القوة الشرائية ويحصل العكس في حالة انخفاض مستويات الاسعار . كما ان ارتفاع الدخل يزيد من نسبة الاحتفاظ بالنقود اي بمعنى زيادة الطلب على النقود كذلك بالنسبة لسعر الفائدة فانه يعد عاملاً رئيساً في التأثير على الطلب النقدي ويرتبط بعلاقة عكسية مع الطلب النقدي فارتفاع سعر الفائدة يخفض من الطلب النقدي إذ يستثمر الافراد والمنشآت الارصدة النقدية في سندات قصيرة الاجل للحصول على

(1)Lawrence J. Ghristiano , Martin Eichenbaum and Charles L.Evans , Monetary Policy Shocks: What Have we Learned and to what End ? , 1998 , p20.

العائد المرتفع ويحصل العكس في حالة انخفاض سعر الفائدة⁽¹⁾ . وقد تكون هذه الصدمات ايجابية او سلبية فالصدمة النقدية الايجابية هي زيادة غير متوقعة في الطلب النقدي اما الصدمة النقدية السلبية فهي الانخفاض غير المتوقع في الطلب النقدي.

ويميز الكينزيون بين ثلاثة دوافع رئيسة للاحتفاظ بالنقود الحاضرة , او بمعنى اخر ثلاثة انواع للطلب على النقود , وهي الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط , والمضاربة⁽²⁾. ولتحليل هذه الدوافع يكون من الملائم تصنيف المعاملات إلى دافع الدخل ودافع الاعمال وفيما يأتي توضيحاً لدوافع الطلب على النقود⁽³⁾:

1 - دافع المعاملات

أ - دافع الدخل : تعد الفترة الفاصلة بين الحصول على الدخل وانفاقه احد اسباب الاحتفاظ بالنقود , وتعتمد قوة هذا الدافع بالاحتفاظ بمقدار معين من النقود على مقدار الدخل وطول المدة الفاصلة بين الحصول عليه وانفاقه .

ب - دافع الاعمال : يحتفظ الافراد بالنقد لتغطية الفترة الفاصلة بين وقت تحمل كلفة الاعمال ووقت الحصول على عوائد البيع ويدرج في هذه الفئة ايضا النقد الذي يحتفظ به المتعاملون في اسواق المال لتغطية المدة الفاصلة بين الشراء والبيع . وتعتمد قوة هذين النوعين من الطلب على الدخل الحالي وعلى سرعة الدوران الدخلية (عدد الايدي التي يمر من خلالها) .

2 - دافع الحيطة والحذر : سبب هذا الدافع هو الاستعداد للظروف الطارئة التي تتطلب مصروفات فجائية ولفرص الشراء التي لم تكن متوقعة مسبقا . وتعتمد قوة هذه الدوافع المختلفة على كلفة وسائل الحصول على النقد وامكانية الاعتماد عليها عند الحاجة عن طريق شكل من اشكال الاقتراض المؤقت ولاسيما السحب على المكشوف او ما يعادله . فالاحتفاظ بالنقد غير مستخدم لا مبرر له اذا كان بالامكان الحصول عليه فور الاحتياج له وبسهولة . فضلاً عن التكلفة النسبية للاحتفاظ بالنقود افتراضنا فلو انه ليس بالامكان حيازة النقود الا بالتخلي عن احد

(1)Frederic S. Mishkin , The Economics of Money , Banking , and Financial Markets,Eighth Edithon , America, 2007,p6.

(2)جون ماينرد كينز , النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود, ترجمة إلهام عيداروس , الطبعة الاولى , هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث , ابو ظبي , الامارات العربية المتحدة , 2010,ص240.

(3)Richard T.Froyen , Macroeconomics Theories and Policies , Ninth Edition , Person Education ,Inc.,Upper saddle River , New Jersey , 2009,p103.

الاصول المرهبة فسوف تزيد التكلفة ومن ثم يضعف الحافز على الاحتفاظ بمقدار معين من النقد .

3 - دافع المضاربة : وهذا الدافع يحتاج تحليل مختلف عن الدوافع السابقة اذ ان هناك كمية من النقود تطلب لغرض اشباع حاجات المضاربة إلى جانب حاجات المعاملات والاحتياط , حيث ان باعث الطلب على النقود لغرض المضاربة هو نتيجة رغبة الافراد في الاحتفاظ بالنقد بصورة ارسدة عاطلة بهدف تحقيق مكسب راسمالي او تجنب خسارة راسمالية عن طريق التنبؤ بالتغيرات المحتملة في معدل الفائدة على السندات . ففي الظروف الاعتيادية يتحدد مقدار النقود المطلوبة لاشباع دافع المعاملات والاحتياط بموجب النشاط الاقتصادي ومستوى الدخل النقدي لكن بممارسة دافع المضاربة يمكن للادارة النقدية التأثير في النظام الاقتصادي , ونلاحظ ان الطلب على النقود لاشباع الدوافع السابقة عادة لا يكون حساسا لاي تأثير ما عدا حدوث تغير فعلي في النشاط الاقتصادي العام ومستوى الدخل , بينما الطلب على النقود لاشباع دافع المضاربة عادة ما يستجيب بشكل متواصل للتغيرات التدريجية في سعر الفائدة .

فقد اشار لها كينز (Keynes) إلى دوافع الطلب على المعاملات والاحتياط (Mt) هو دالة لمستوى الدخل النقدي (py) (1):

$$Mt = f(py) \dots \dots \dots (1-14)$$

أما دافع الطلب على النقد لغرض المضاربة (Mp) فهو دالة لسعر الفائدة (i) :

$$Mp = f(i) \dots \dots \dots (1-15)$$

وبجمع المعادلتين السابقتين نستطيع ان تكون المعادلة الكلية للطلب على النقود (Md) كالآتي :

$$Md = Mt + Mp = f(py) + f(i) \dots \dots \dots (1-16)$$

إلا انه في خمسينيات القرن الماضي اوضح كل من (وليم بامول) و(جيمس توبن) (W.Baumol and J. Tobin) ان الطلب على النقد من اجل المعاملات والحيفة والحذر

(1) انظر في ذلك:

- عوض فاضل الدليمي , النقود والبنوك , دار الحكمة , الموصل , العراق , 1990 , ص 555-558 .
- عبد المنعم السيد علي , نزار سعد الدين العيسى , النقود والمصارف والاسواق المالية , الطبعة الاولى , عمان , الاردن , 2004 , ص 243-248 .

- Yamden Pandok Bitrus, The determinants of the demand for money in developed and developing countries, Journal of Economics and International Finance Vol. 3 (15) , 7 December, 2011, p. 771-779.

يعتمد ايضا على سعر الفائدة , حيث لاحظا ان الافراد والشركات يتقاضون الدخل الذي يحتاجون إلى انفاقه كله او جزء منه في فترات لاحقة لاغراض مختلفة , وقد بينا انه ليس هناك حاجة للاحتفاظ بالنقود لفترة كاملة بين استلام الدخل والمعاملات التي هم بصدها , لذا يجد الافراد انه من الافضل لو يقومون بشراء سندات الخزنة العامة او بعض الاصول ذات العائد وبيعها قبل تواريخ المعاملات بدلا من الاحتفاظ بالنقود عاطلة . وميزة هذه الطريقة هي كسب فائدة على هذه الاصول . وبسبب هذا الاختيار فان كمية النقود المطلوبة بدافع المعاملات سوف تعتمد على سعر الفائدة . ويعتمد ذلك على سعر الفائدة فكما كان سعر الفائدة اعلى كان احتمال قيام القطاع العائلي والمنشآت بشراء سندات الخزنة العامة او الاصول الاخرى مما ينتج عنه انخفاض متوسط الارصدة النقدية التي يحتفظون بها . وبناء على ماسبق فان الافراد سوف يحاولون تدنية التكلفة المصاحبة لحيازة الارصدة في شكل ودائع تحت الطلب وهذه التكلفة لها جانبان : الاول , تكلفة مرتبطة بتحويل الاعتمادات المالية من ودائع لاجل إلى ودائع تحت الطلب (bn) وقد حصلنا عليها بضرب تكلفة تحويل (b) في عدد التحويلات (n) وبما ان (n) تساوي (T/c) اذا تكلفة التحويل هي b(T/c). والثاني , دخل الفائدة المضحي به بسبب الاحتفاظ ببعض المبالغ في الحساب الجاري i(C/2) وقد حصلنا عليها بضرب تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود المتمثلة في سعر الفائدة (i) في متوسط الارصدة النقدية المحتفظ بها في الحساب الجاري (C/2) . وبما ان (C) عملة نقدية قد حولة عند بداية الفترة الفرعية الاولى وقد انفتحت خلال المدة , فان الارصدة الاولى والنهائية هي (C) وصفر من العملات النقدية على التوالي . وبما ان الارصدة النقدية تتفق بالتساوي خلال المراحل المختلفة للمدة الزمنية المحددة فان الرصيد المتوسط هو متوسط الرصيد الاول والرصيد الصفري الاخير بمعنى اخر (C/2) واذا قمنا بجمع التكاليفتين فاننا نحصل على الاتي⁽¹⁾:

$$TC = b(T/C) + i(C/2) \dots \dots \dots (1-17)$$

حيث ان TC هي التكلفة الكلية , واذا فاضلنا التكلفة الكلية بالنسبة لـ (C) واعتبرنا النتيجة تساوي صفر وحل المعادلة الناتجة فاننا نجد التكلفة الكلية تصل إلى حددها الادنى عندما :

$$C = \sqrt{2bT/i} \dots \dots \dots (1-18)$$

(1)Olivier Blanchard , Macroeconomics , Fourth Edition , Person Education , Inc, india, 2006,p68.

إذ إن الكمية المتوسطة للنقود المحتفظ بها من قبل الافراد تساوي $(C/2)$ فاننا نستطيع ان نقسم على (2) لكي نحصل على :

$$C/2 = \sqrt{bT/i} \dots\dots\dots(1-19)$$

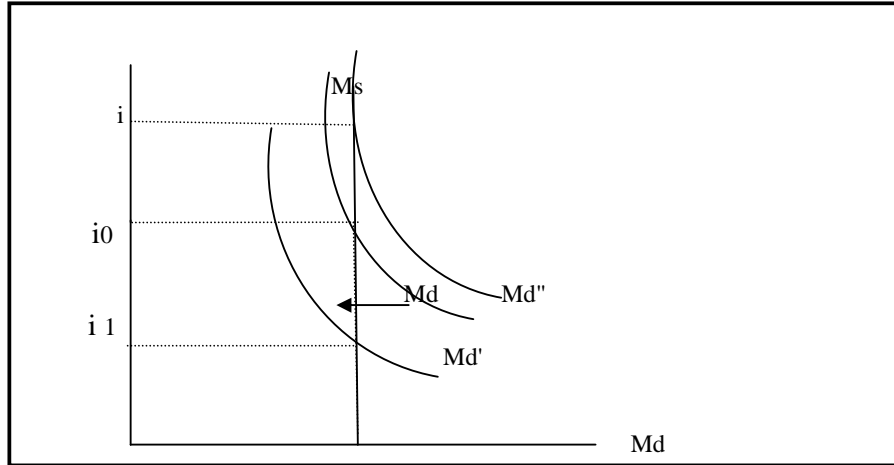
وهذه المعادلة تمثل الطلب على النقود من اجل المعاملات وتشير هذه المعادلة إلى ان كمية النقود المطلوبة لاغراض المعاملات تعتمد على سعر الفائدة وتكلفة تحويل الارصدة النقدية والدخل . وعليه فان كمية النقود المطلوبة لغرض المعاملات في الاجل القصير تتغير طرديا مع الدخل وعكسيا مع سعر الفائدة . وابتاع التطبيقات الحديثة التي افترضت ان الطلب على النقد لغرض المعاملات والاحتياطي وكذلك المضاربة يعتمد على سعر الفائدة , لذا فان الطلب الحقيقي على النقود هو دالة في الدخل الحقيقي وسعر الفائدة وتكون دالة الطلب على النقود في صورتها النهائية بالصيغة الآتية :

$$Md/p = L (y,i) \dots\dots\dots(1-20)$$

حيث ان Md/p تمثل الكمية الحقيقية للنقود المطلوبة , y الدخل الحقيقي , i سعر الفائدة . ويتناسب المقدار الحقيقي للنقود المطلوبة تناسبا طرديا مع الدخل الحقيقي وعكسيا مع سعر الفائدة .⁽¹⁾ وبعد ان توصلنا إلى دالة الطلب على النقد بقي ان نعرف ان صدمة الطلب على النقد تحدث نتيجة التغير غير المتوقع في كمية الطلب على النقد نتيجة التغير في المتغيرات غير التفسيرية في الدالة المتمثلة بالمتغير العشوائي , فاذا كانت التغيرات ايجابية سوف تنقل الدالة إلى اليمين , اما اذا كانت التغيرات سلبية فانها ستنقل دالة الطلب إلى اليسار والشكل البياني (3) يوضح صدمة الطلب السلبية والايجابية حيث ينتقل منحنى الطلب إلى اليسار في حالة صدمة الطلب السلبية وسوف تتخفض عليه اسعار الفائدة بثبات عرض النقد , بينما ينتقل منحنى الطلب على النقد إلى اليمين في حالة صدمة الطلب الايجابية مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة بثبات عرض النقد .

(1)J.Bradford Delong , Martha L.Olney,"Macroeconomics" , Second Edition ,McGraw Hill,Americas,New York,2006, p284.

شكل (3) صدمة دالة الطلب النقدي



Source: Olivier Blanchard , Macroeconomics , Fourth Edition , Person Education , Inc,India, 2006,p73.

3: صدمات سعر الفائدة (Interest Rate Shocks)

تعد صدمات سعر الفائدة احدى الصدمات النقدية السعيرية ,وتعرف صدمة سعر الفائدة بأنها التغيرات العشوائية التي تحدث في دالة سعر الفائدة التي تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي , وقد تكون هذه الصدمات ايجابية او سلبية ايضا , فالصدمة النقدية الايجابية هي زيادة غير متوقعة في سعر الفائدة أما الصدمة النقدية السلبية فهي الانخفاض غير المتوقع في سعر الفائدة, وسعر الفائدة هو مقدار الفائدة في فترة محددة كنسبة مئوية من المبلغ الاصلي التي تدفع لاقتراض النقود⁽¹⁾ . ويعد سعر الفائدة اداة حيوية للسياسة النقدية وتؤخذ في الاعتبار عند التعامل مع المتغيرات مثل الاستثمار والتضخم والبطالة , البنوك المركزية للدول عموما تميل إلى خفض معدلات الفائدة عندما يرغبون في زيادة الاستثمار والاستهلاك في اقتصاد البلاد . ومع ذلك فان انخفاض سعر الفائدة كسياسة اقتصاد كلي يمكن ان يكون محفوفًا بالمخاطر وقد يؤدي إلى خلق فقاعة اقتصادية⁽²⁾ . وقبل ان نتحدث عن صدمة سعر الفائدة لابد من التطرق إلى مكونات دالة سعر الفائدة , وقد مرت دالة سعر الفائدة بمراحل عدة قبل ان تصل إلى صيغتها النهائية فتبعًا للنظرية الكلاسيكية يعد سعر الفائدة هو الثمن الذي يدفع لاستخدام رأس المال , لذا

(1)Richard T.Froyen , Macroeconomics Theories and Policies, op.cit,p60.

(2)انظر في ذلك :

-عوض فاضل الدليمي , مصدر سابق, ص 421-426.

-Thomas M. Humphrey, Fisher and Wicksell on the Quantity Theory, Federal Reserve Bank of Richmond Economic Quarterly Volume 83/4 Fall 1997

فان سعر الفائدة يتحدد بطلب المدخرات وعرضها او برأس المال وتكون دالة سعر الفائدة هي (1):

$$R=f(I,S).....(1-21)$$

الا ان الاقتصادي السويدي الشهير (Knut Wicksell) قد طور نظرية سعر الفائدة عندما ادخل النقود كعامل حيوي في تحديد سعر الفائدة نتيجة الدور المهم الذي تمارسه النقود في الاقتصاد الحديث واخذ الائتمان المصرفي كمكون للنقود المعروضة مما يؤثر على سعر الفائدة . كما ان هناك دور للاكتناز (الارصدة النقدية العاطلة) كعامل مؤثر في الطلب على الارصدة المعدة للاقتراض مع عرض الارصدة المعدة للاقتراض اذ يتحدد سعر الفائدة بتقاطع طلب الارصدة المعدة للاقتراض مع عرض الارصدة المعدة للاقتراض . وعليه فان تذبذبات سعر الفائدة تنشأ من التغيرات اما في طلب القروض او عرض النقود او ارصدة الائتمان المتوفرة للاقتراض حيث ان عرض الائتمان او الارصدة المعدة للاقتراض تتأثر بمدخرات الافراد وبمقدار النقود الجديدة المضافة إلى عرض النقود اي ان عرض الارصدة المعدة للاقتراض يتكون من الادخار (S) مضاف اليه النقود الجديدة (M) ويدعى العرض الكلي للارصدة المعدة للاقتراض . اما جانب الطلب للارصدة المعدة للاقتراض فيتحدد بطلب الاستثمار مضاف اليه طلب اكتناز النقود . وتجدر الاشارة هنا انه اذا زاد طلب الافراد لاكتناز النقود فسيقابل ذلك نقص في مقدار المعروض من الارصدة والعكس صحيح , وبذلك فان الطلب على الارصدة المعدة للاقتراض يتكون من الانفاق الاستثماري (I) مضاف اليه الاكتناز الصافي (H) وتدعى بالطلب الكلي للارصدة المعدة للاقتراض . ونلاحظ ان سعر الفائدة يرتبط بعلاقة موجبة مع عرض الارصدة المعدة للاقتراض (S+M) وسالبة مع طلب على الارصدة المعدة للاقتراض (I+H) ويتحدد سعر الفائدة عندما يتساوى (S+M) مع (I+H) . وعليه فان نظرية الارصدة المعدة للاقتراض تنظر لسعر الفائدة بانه دالة في اربع متغيرات هي الادخار والاستثمار والرغبة في الاكتناز وعرض النقود وكما يأتي :

$$R=f(I,S,M,H)(1-22)$$

اما كينز (Keynes) فانه يرى ان الفائدة هي ظاهرة نقدية بحتة بمعنى ان سعر الفائدة يتحدد بطلب وعرض النقود , فطلب السيولة مع عرض النقود يحددان سعر الفائدة والفائدة هي مكافأة

(1)جون ماينرد كينز , مصدر سابق ,ص218.

تدفع للتنازل عن السيولة اذ هي مكافأة لعدم الاكتناز . وعليه فان سعر الفائدة لا يتحدد طبقاً لنظرية الارصدة القابلة للاقتراض وانما بمقدار عرض وطلب الادخار والعامل الاساس والمهم هو مقدار الدخل القومي , بحيث ان دور سعر الفائدة ينحصر في تحديد القدر من الاصول التي يخصصها الافراد في دولة ما للاحتفاظ بالنقد بشكل سائل والقدر الذي يفضلون الاحتفاظ به في شكل غير سائل كالسندات مثلاً . ومن هنا فان معدل الفائدة يتوقف على قوة التفضيل النقدي لدى الافراد اذا بقيت الكميات النقدية على حالها فمعدل الفائدة هو دالة للتفضيل النقدي فكلما ازداد التفضيل النقدي كلما ارتفع ثمن التخلي عن السيولة النقدية (ارتفاع اسعار الفائدة) والعكس صحيح . كما ادخل كينز لأول مرة النقود في الرابطة السببية التي ندرسها الان واصبح قادراً على الفاء نظرة اولية على التغيرات التي تعمل بها التغيرات في كمية النقود في النظام الاقتصادي . فبالرغم انه من المتوقع ان تؤدي الزيادة في كمية النقود (بافتراض ثبات العوامل الاخرى) إلى تقليل سعر الفائدة فانه لن يحدث هذا لو كانت تفضيلات السيولة لدى الافراد تزداد اكثر من كمية النقود , بينما يتوقع ان يؤدي الانخفاض في سعر الفائدة (وبافتراض ثبات العوامل الاخرى) إلى زيادة مقدار الاستثمار ولن يحدث هذا اذا كان جدول الكفاية الحدية لرأس المال ينخفض بسرعة اكبر من سعر الفائدة . اذ اوضح كينز ان سعر الفائدة دالة في عرض النقد والطلب عليه فقط لان الادخار والاستثمار لايعتمدان على سعر الفائدة⁽¹⁾ :

$$R = f(Ms, Md) \dots \dots \dots (1-23)$$

وقد طور الكينزيون الجدد أنموذج سعر الفائدة التي اطلق عليها بأنموذج هيكس - هانسن (Hicks- Hansen approach) وتقوم هذه النظرية بجمع النظريتين السابقتين , نظرية الارصدة المعدة للاقتراض و نظرية كينز , حيث يقوم هذا الأنموذج بجمع كل العوامل الاربعة (الادخار , تفضيل السيولة , الاستثمار , كمية النقود) في نظرية متكاملة فهي تجمع العوامل النقدية مع العوامل الحقيقية وذلك للتوصل إلى تفسير عملي في تحديد سعر الفائدة فوضع التوازن لهذه المتغيرات الاربعة معا انما يحدد سعر الفائدة , ووفقاً لهانسن فان حالة التوازن تتحقق عندما يكون مقدار حجم الارصدة النقدية التي يحتفظ بها الافراد في المجتمع انما تساوي كمية النقود , كذلك عندما تكون الكفاية الحدية لرأس المال تساوي سعر الفائدة . وفي الحقيقة فان هدف النظرية الحديثة هو الجمع بين القطاع الحقيقي وبين القطاع النقدي . وعليه فان النظرية الكنزوية الحديثة اسفرت عن جدولين هما جدول (LM,IS) فالجدول الاول (IS) يوضح

(1) Robert J. Gordon , "Macroeconomics" Eleventh. Edition Boston : pearson .Addisn , Wesley,(2009) ,p93 .

تجميعات مختلفة من مستويات الدخل (Y) وسعر الفائدة (i) والذي يتحقق عندها التوازن بين المدخرات الكلية الحقيقية والاستثمارات الكلية الحقيقية ويوضح التوازن بين المتغيرات في القطاع الحقيقي وهي تعبير عن نظرية الارصدة المعدة للاقتراض . اما الجدول الثاني (LM) فانه يوضح التوازن للمتغيرات في القطاع النقدي وهو مستنتج من نظرية كينز في تفضيل السيولة فقد اوضحوا ان دالة تفضيل السيولة (L) وعرض النقد (M) انما تكون علاقة ايضا بين الدخل وسعر الفائدة . وتجدر الاشارة هنا بان منحنى (IS) ينحدر إلى الاسفل باتجاه اليمين وذلك لانه عند المستويات الاعلى من الدخل فان الادخار يكون اكبر لكن كلما زادت المدخرات انخفض سعر الفائدة , وعندما ينخفض سعر الفائدة فان الاستثمار يزيد حتى تتساوى المدخرات مع الاستثمار . اما منحنى (LM) فانه ينحدر إلى اعلى باتجاه اليمين لسبب بسيط وذلك لانه عندما يزداد الدخل فان تفضيل السيولة او طلب النقود سوف يزداد وبالتالي فان سعر الفائدة يزداد ايضا والعكس صحيح. فضلا عن ذلك فانه عند المستويات المرتفعة من الدخل سيكون هناك طلب معاملات كبير بالنسبة للكمية الثابتة من عرض النقد وعليه فان سعر الفائدة سيرتفع بشدة الأمر الذي يجعل منحنى (LM) غير مرن بدرجة كبيرة بالنسبة لسعر الفائدة عند مستويات الدخل العليا . وعند مستويات الدخل المنخفضة سيكون هناك طلب نقود بدافع المعاملات صغير نسبيا بحيث ان الجزء الاكبر من النقود سيحتفظ بها عاطلة الاثر المترتب على ذلك هو انخفاض سعر الفائدة وهذا سوف يجعل دالة تفضيل السيولة ذات مرونة عالية عند اسعار الفائدة المنخفضة بسبب طلب النقود بدافع المضاربة , وعليه فان الوفرة العالية في عرض النقد عند مستويات الدخل المنخفضة لا تستطيع ان تخفض سعر الفائدة إلى اقل من مستواه وعليه فان منحنى (LM) عند مستويات الدخل المنخفضة تصبح ذات مرونة عالية بالنسبة لسعر الفائدة ⁽¹⁾, إذ يتحدد سعر الفائدة التوازني ومستوى الدخل التوازني بالجمع بين منحنى (LM) و (IS) ولكي يكون الاقتصاد في حالة توازن فان التوليفة الفعلية لسعر الفائدة ومستوى الدخل يجب ان تقع على كلا المنحنيين ويحدث هذا فقط عند النقطة التي يتقاطع فيها المنحنيات ($IS-LM$) وهذا يكون عند سعر الفائدة (i_0) ومستوى الدخل (Y_0) ويمكن ايجاد القيم التوازنية بطريقة جبرية عن طريق احلال المعادلات السلوكية في المعادلات الممثلة بشروط التوازن من اجل ايجاد معادلات المنحنيين ($IS-LM$) ثم نقوم بحل مجموعة المعادلات الانية للحصول على سعر الفائدة التوازني والدخل التوازني وكما يأتي ⁽²⁾:

(1)N.Gregory Mankiw, Macroeconomics , Modified for Econ 2204,Worth publishers all rights , reserved, 2010,p 19-40.

(2)Eric mayer , Johann scharler .Noisy information interest rate shocks and the Great moderation , 2010 ,p 5.

$$I+G = S+T \quad \text{التوازن في السوق السلعي (منحنى IS)}$$

$$Y_s = a+bi \dots\dots(1-24) \quad b < 0$$

$$M_s/P = M_d/P \quad \text{التوازن في السوق النقدي (منحنى LM)}$$

$$Y_m = c+di \dots\dots(1-25) \quad d > 0$$

$$Y_m = Y_s \dots\dots(1-26) \quad \text{شرط التوازن}$$

$$a + bi = c+di \dots\dots(1-27)$$

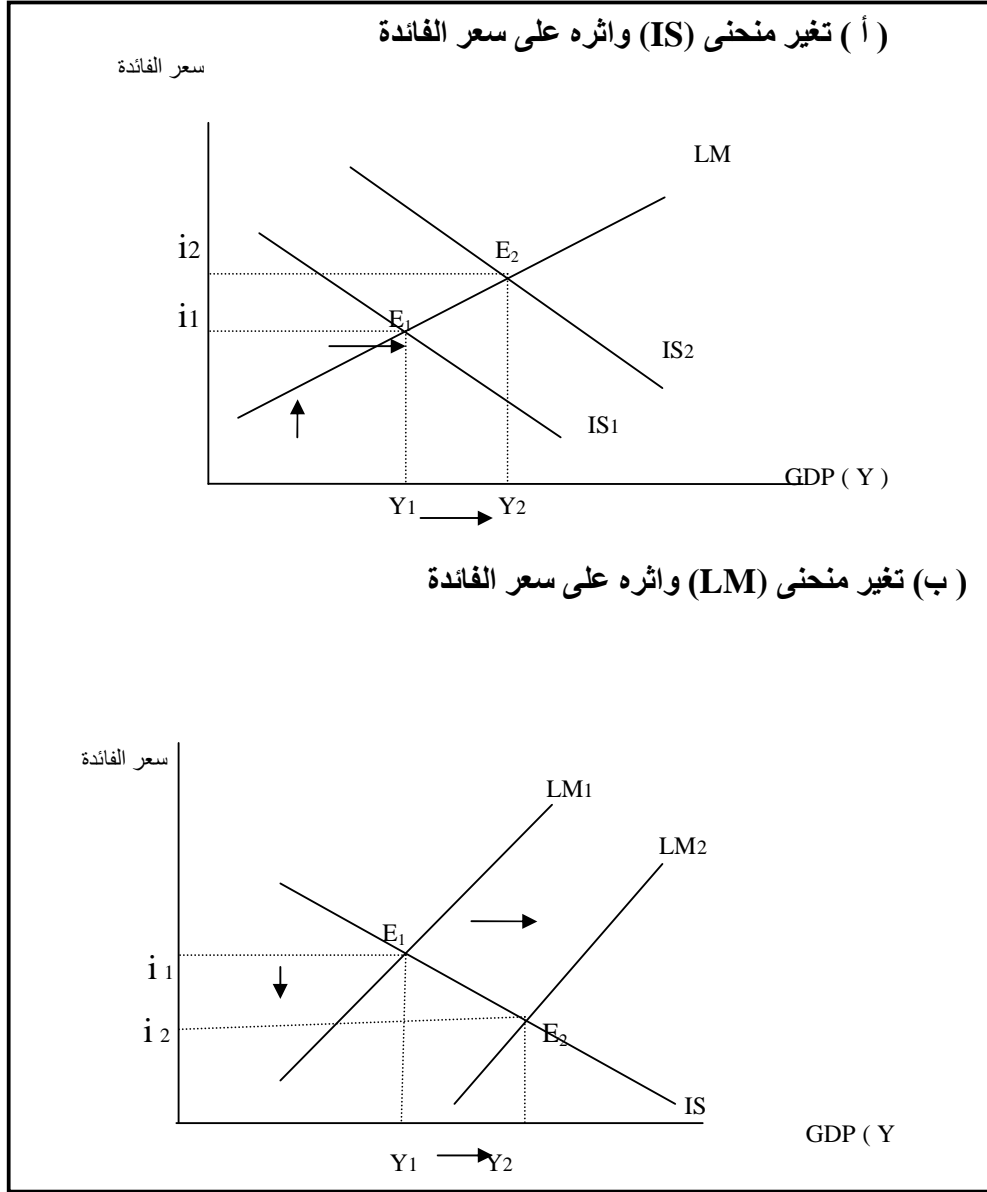
$$a - c = (d-b)i \dots\dots(1-28)$$

$$i_0 = a - c/d - b \dots\dots(1-29) \quad \text{سعر الفائدة التوازني}$$

وبعد أن توصلنا إلى معرفة سعر الفائدة التوازني والعوامل المؤثرة فيه ، يبقى التعرف على أن حدوث صدمة سعر فائدة تؤدي إلى نقل الدالة بالكامل ، وبالتالي تؤدي إلى تغير في سعر الفائدة اما هبوطا او صعودا حسب نوع الصدمة ايجابية او سلبية ، وقد تتجم التذبذبات بسعر الفائدة الأسمي عن تدخل البنك المركزي بوضع سعر فائدة لاينسجم مع الحالة الاقتصادية السائدة والذي يعود احيانا إلى اعتماد اغلب البنوك المركزية بوضع سعر فائدة على قاعدة نسب الفائدة البسيطة المتضمنة فجوة الناتج (product gap) ونسب التضخم ، فاذا كان تحديد فجوة الناتج يتسم بالعشوائية تؤدي إلى انحراف فجوة الناتج عن الفجوة الفعلية ، كذلك الحال اذا كان هناك عشوائية في تحديد نسب التضخم كلها تؤدي إلى اتباع سعر فائدة لايتسم بالدقة . وان وضع سعر فائدة غير دقيق يؤدي إلى نتائج عكسية لا ترغب السلطات النقدية بها (1) . فقد ينتقل منحنى IS إلى اليمين نتيجة زيادة الطلب الحكومي مثلافان سعر الفائدة يرتفع إلى اعلى بينما اذا تحول منحنى LM نحو اليمين مثلا نتيجة تغير طلب النقد او عرض النقد فان سعر الفائدة سوف ينخفض ، والشكل البياني (4) يوضح حدوث صدمة سعر فائدة نتيجة تغير في منحنى IS ومنحنى LM.

(1)Elke Hahn , The Impact of Exchang Rate shock on Sectoral Activity and prices in the Euro Area , European Central Bank , NO.796.2007, p12.

شكل (4) صدمة سعر الفائدة المحدثة (توازن IS- LM)



Source: J. Bradford Delong , Martha L. Olney, "Macroeconomics" , Second Edition , McGraw Hill, Americas, New York, 2006, p326-327.

4 : صدمات سعر الصرف (Exchange Rate Shocks)

تعد صدمات سعر الصرف احد الصدمات النقدية السعوية , وتعرف صدمة سعر الصرف بأنها التغيرات العشوائية التي تحدث في دالة سعر الصرف , إذ تؤثر التذبذبات الكبيرة العشوائية وغير العشوائية في سعر الصرف الاجنبي مقابل العملة المحلية على مستوى النشاط الاقتصادي . كما ان مستوى النشاط الاقتصادي لاينحصر تأثره بهذا المتغير فحسب بل بتقلبات اسعار

الصرف للشركاء التجاريين ، ويتوقف حجم هذا التأثير على طبيعة تلك الاقتصادات فيكون كبيرا في الاقتصادات الصغيرة والمفتوحة في حين يقل تأثيرها في الاقتصادات الكبيرة والمغلقة نسبيا (1). وهناك زاويتان يمكن النظر من خلالهما لسعر الصرف ، الاولى تنظر لسعر الصرف على انه عدد الوحدات من النقد المحلي التي تم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الاجنبي ،والثانية تنظر له على انه عدد الوحدات بالعملة الاجنبية التي تدفع ثمننا للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية (2) . ويتغير سعر الصرف كلما تغيرت قيم اي من العملتين المتكون منهما ، والعملية تميل ان تصبح اكثر قيمة كلما كان الطلب عليها اكبر من العرض المتاح ، وبالعكس تنخفض قيمة العملة اذا كان الطلب عليها اقل من العرض المتاح .

وقد مرت نظريات سعر الصرف بمراحل متعددة من اجل تحديد العوامل التي تؤثر في تحديد سعر الصرف فقد وضع الاقتصادي السويدي (كوستاف كاسل) نظرية تعادل القوة الشرائية ، حيث يرى ان سعر صرف أية عملة يتحدد وفقا للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية اي ان العلاقة بين عملة دولة واخرى يتحدد وفقا للعلاقة بين مستويات الاسعار السائدة في كل من البلدين (3). إذ ان سعر الصرف لدولة ما يتحدد من خلال النسبة بين مستوى الاسعار المحلية مقوماً بالعملة الوطنية ومستوى الاسعار العالمية مقدرًا بالعملة الاجنبية وكما يأتي (4):

$$R = pa/pb.....(1-30)$$

$$R.bp= pa(1-31)$$

حيث ان R: تمثل سعر الصرف ، Pa: مستوى الاسعار المحلية مقوما بالعملة الوطنية ، Pb : مستوى الاسعار العالمية مقومة باحدى العملات العالمية . وفقا لهذه النظرية فان مستوى الاسعار المحلية يتكافأ مع سعر الصرف مضروباً في مستوى الاسعار العالمية وكما هو معروف

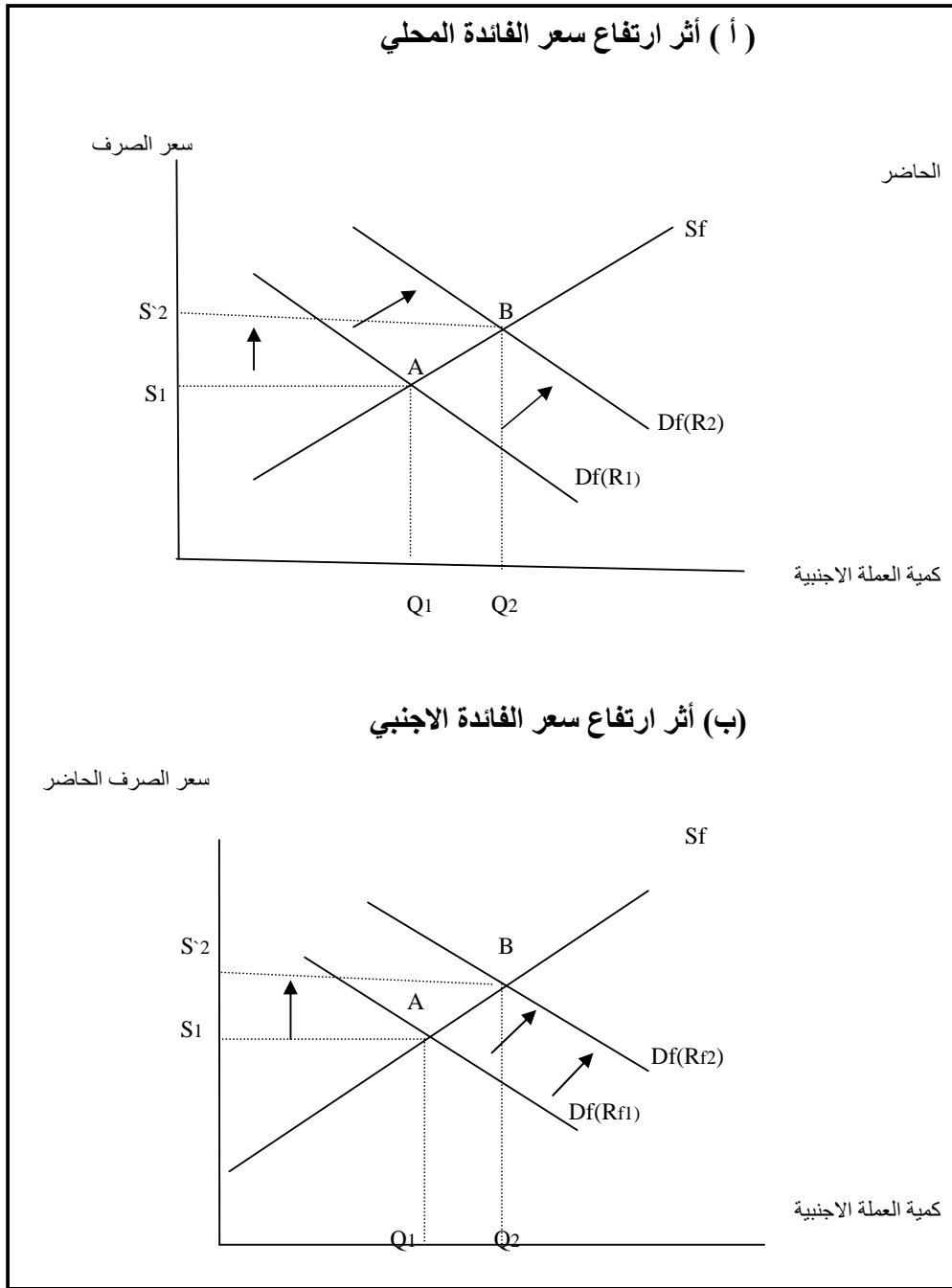
(1)Arther ; Steven M.Sheffrin , Economics : Principles in action . Upper Saddle River , New Jersey,Pearson Prentice Hall,2003,p458.

(3)Erlat, Guzin and Arslaner , "Measuring Annual Real Exchange Rate Series for Turkey " Yapi Kredi Economic Review 2(8),1997,p 35-61.

(4)Dennis R.Appleyard, Alfred J.Field , JR.,Steven L.Cobb , " International Economics " , fifth Edition ,McGraw-HillAmericasm New York , 2006, p 473-485.

(4)Dennis R.Appleyard, Alfred J.Field , JR.,Steven L.Cobb , " International Economics " , op.cit , 2006, p 485.

شكل (5) صدمات سعر الصرف



المصدر : جوزيف دانيلز , ديفيد فانهوز , اقتصاديات النقود والتمويل الدولي , تعريب د. محمود حسن حسني , دار المريخ , الرياض , المملكة العربية السعودية , 2010, ص 398-399.

الاقتصادي يعني التمهيد من اجل استعادة التوازن ويتحقق ذلك عندما لايتجه اي من المتغيرات الاقتصادية الكلية إلى التغير خلال مدة زمنية معينة ويصل الاستقرار إلى حالة التوازن عند تحقق هذا الشرط ⁽¹⁾. و يعرف ايضا بانه السيطرة على الحالة الاقتصادية السائدة والمحافظة عليها سواء كانت هذه الحالة سلبية او ايجابية لحين توفر الظروف المناسبة لمعالجة وتحسين هذه الحالة من خلال استخدام جملة من السياسات اهمها السياسة المالية والنقدية , وبمعنى اخر السيطرة على حالات الاختلال التي من الممكن ان تغير من شكل التوازن الكلي ⁽²⁾. وتستخدم جملة من السياسات التي تدعى بسياسات الاستقرار الاقتصادي والتي تستهدف التضخم والبطالة وتوازن ميزان المدفوعات وما يترتب على ذلك نمو في الناتج المحلي الاجمالي في حالة السيطرة على هذه المتغيرات ومعالجة الاختلالات ⁽³⁾. وعليه فان مفهوم الاستقرار الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي يرتبط بمتغيرات هذا الاقتصاد بحيث تكون لهذه المتغيرات القدرة على مواجهة و تجنب التقلبات والاختلالات التي تحدث في الاقتصاد . و مما تقدم نرى ان الاستقرار الاقتصادي هو الحالة التي تحقق معدلات متدنية ومقبولة اقتصاديا للتضخم والبطالة معا والتي تحقق معها معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي باستخدام كل الوسائل والاجراءات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية .

ب – المفهوم الرياضي للاستقرار الاقتصادي

يتحقق الاستقرار من الناحية الرياضية عندما يكون الاقتصاد في حالة توازن (equilibrium) إذ تهدف النماذج الاقتصادية الكلية إلى توضيح مستوى الطلب الكلي والعمالة , اسعار الفائدة , مستوى الاسعار , الموازين التجارية , الاستهلاك الاستثمار , الانفاق الحكومي وصافي الصادرات . وتفترض النماذج الكنزوية ان العرض الكلي مرن تماما في الاجل القصير مع مستوى ثابت للاسعار , والمعلمات السلوكية مثل الميل الحدي للاستهلاك (MPC)

(1)ESCWA: exploratory study and approach to the social impact of structural adjustment policies , united nation New York ,1997,p3.

(2)Isabet Correia and Juan ,P.Nicolini , optimal fiscal and monetary policy : equivalence rrsult , university of teiia, 2001 , p 4.

(3)Keshab R Bhattarai , "Keynesian Models for Analysis of Macroeconomic Policy , University of Hull , September 2005.p7-10

التغير في سعر الصرف الحقيقي وهي اكبر من الصفر. وتجدر الإشارة هنا بان ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يجعل الاقتصاد اقل قدرة على المنافسة في العالم .

و يتطلب توازن الاقتصاد الكلي بان يكون الطلب الكلي مساويا للعرض الكلي , ونلاحظ ان الافراد يستخدمون جزءا من دخولهم للاستهلاك والجزء المتبقي يستخدم لدفع الضرائب او الادخار

$$Y_t = C_t + T_t + S_t \dots\dots\dots (1 = 42)$$

وتعرف هذه المعادلة بمعادلة قيد الدخل للاقتصاد. عندما يزيد الاستهلاك ينخفض الادخار أو الضرائب أو كليهما. حيث ان غالبا ما يتم تحديد معدل الضرائب من قبل الحكومة أساسا من مستوى الدخل و على النحو التالي:

$$T_t = t_0 + t_1 Y_t \dots\dots\dots (1 - 43)$$

$$t_1 = \partial T / \partial Y > 0$$

اذ ان t_0 : المبلغ المقطوع من الضريبة , t_1 : معدل الضريبة وعليه يكون الدخل التوازني هو :

$$C_t + T_t + S_t = Y_t = C_t + I_t + G_t + X_t - M_t \dots\dots\dots (1 - 43)$$

حيث يمثل الجانب الأيسر من المعادلة مكونات الدخل القومي والجانب الايمن مكونات الطلب الكلي. وهذا يعني أن صافي الادخار القومي ، صافي المدخرات العامة بالإضافة إلى المدخرات الخاصة ، يجب أن يساوي ميزان الحساب الجاري للاقتصاد.

$$(T_t - G_t) + (S_t - I_t) = (X_t - M_t) \dots\dots\dots (1 - 44)$$

فإذا كان الانفاق العام الصافي اكبر من الادخار الخاص الصافي وممول من قبل تدفق رأس المال الاجنبي إلى البلد سوف تتراكم الديون الثقيلة و تكون الحكومة غير قادرة على تمويل العجز من خلال الاقتراض من الخارج و سيكون هناك اختلالات في الإيرادات الحكومية ويمثل الانفاق تغيير في الديون القومية:

$$\Delta B_t = (T_t - G_t) \dots\dots\dots (1 - 45)$$

وسوف تتراكم الديون على مر الزمن :

$$B_t = \Delta B_t + rB_{t-1} \dots\dots\dots (1 - 46)$$

ويمكن توضيح الاختلالات التجارية نتيجة الديون الخارجية بالمعادلة الآتية :

$$\Delta D_t = (X_t - M_t) \dots\dots\dots (1 - 47)$$

إذ ان تراكم الديون على مر الزمن هو :

$$D_t = \Delta D_t + rD_{t-1} \dots \dots \dots (1 - 48)$$

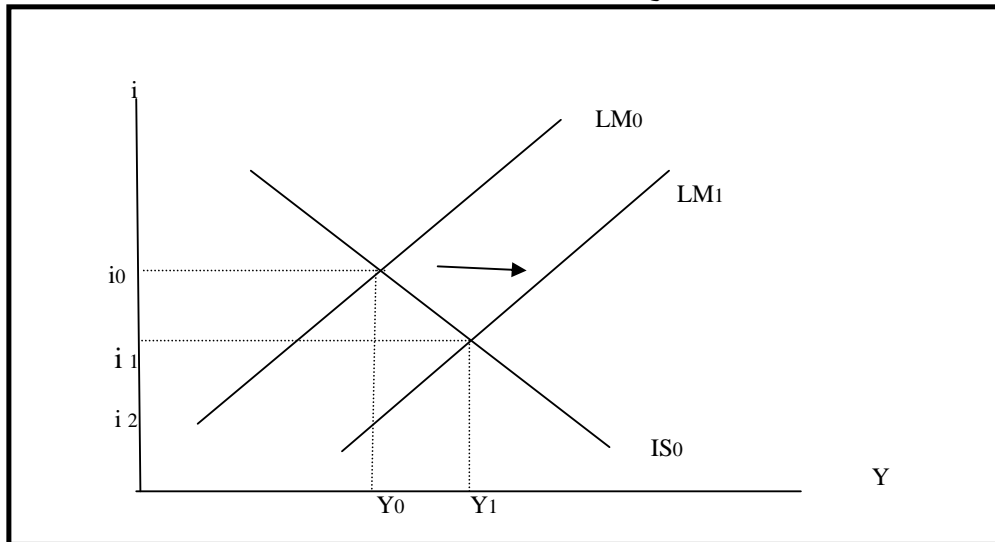
ومن الملاحظ ان الثبات في الميزانية أو الخلل في الميزان التجاري هو نتيجة التراكم الهائل من الديون. حيث تمثل المعادلات (33) إلى (43) القطاع الحقيقي في النموذج الكينزي، الذي يفترض ان العرض الكلي ثابت في الاجل القصير ويتم تحديد الانتاج من جانب الطلب فقط في الاقتصاد . والتقلبات في الاستهلاك والاستثمار والانفاق الحكومي او الصادرات هي مصادر التذبذب في الدخل وفرص العمل في الاجل القصير . إذن فالتوازن الكلي هو التوازن الذي يحصل بين العرض الكلي والطلب الكلي كما مبين في المعادلة الآتية :

$$\bar{Y}_t = C_t + I_t + G_t + X_t - M_t \dots \dots \dots (1 - 49)$$

$$Y_t = \frac{\beta_0 - \beta_1 C_0 - \mu_0 - m_0 + G_t + X_t}{1 - \beta_1 + \beta_1 l_1 + m_1} + \frac{\mu_1 R_t}{1 - \beta_1 + \beta_1 l_1 + m_1} + \frac{\phi \Delta Y_t}{1 - \beta_1 + \beta_1 l_1 + m_1} \dots \dots \dots (1_50)$$

اما هيكس (Hicks) فقد اضاف إلى التحليل الكينزي من خلال مساهمته في نموذج (IS-LM) والذي يمثل التوازن في السوق السلعي (IS) والتوازن في السوق النقدي (LM) والذي بيناه في المبحث السابق . والشكل البياني (6) يوضح التوازن الكلي باستخدام نموذج IS-LM.

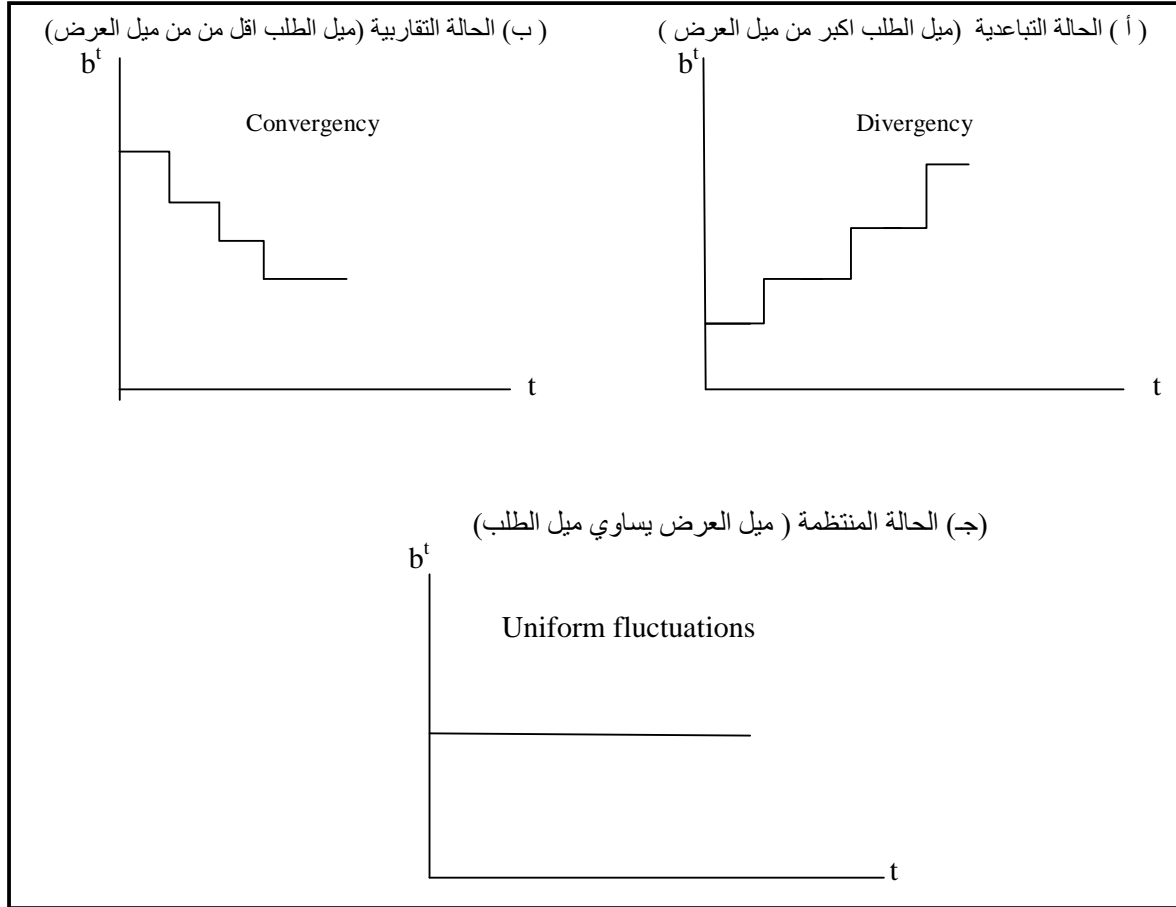
شكل (6) الاستقرار وأنموذج IS-LM



المصدر : مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، مراجعة عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للنشر ، الرياض ، السعودية، 1999، ص 623.

وعليه يمكن القول ان النظام الاقتصادي يكون غير مستقر (Instable) اذا كان ميل العرض اقل من ميل دالة الطلب وتسمى هذه الحالة بالحالة الانفجارية او التباعدية (Divergency) , او اذا كان ميل دالة الطلب اقل من ميل دالة العرض وتسمى هذه الحالة بالحالة التقاربية (Convergency) , اذ ينشأ عن الحالة الاولى فجوة انكماشية في الاقتصاد (Deflaionary Gap) وعن الحالة الثانية فجوة تضخمية (Inflationary Gap) , وهناك حالة ثالثة وهي نادرة الحصول وهو ان يتساوى ميل العرض مع ميل الطلب وتسمى هذه الحالة (الحالة المنتظمة) (Uniform fluctuations) اي حالة تغيرات منتظمة وليس متأرجحة ويمكن محاكاة هذا التوجه بالشكل البياني الاتي :

شكل (7) الحالات المختلفة لاستقرارية النظام الاقتصادي



حيث ان : b^t هو ميل الدالة مع الزمن
 المصدر : جي هولتن ولسن , الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات , ترجمة الدكتور كامل سلمان العاني ,
 دار المريخ للنشر , المملكة العربية السعودية , 2011 , ص 300.

ثانياً: أهمية الاستقرار الاقتصادي (The important of economic stability)

حظي الاستقرار الاقتصادي باهتمام واضح من قبل الاقتصاديين ، فقد عكست طروحات الاقتصاديين المحافظين على أهمية التدخل الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال اجراءاتها في السياستين المالية والنقدية للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية الهامة حيث ان بلدان العالم كافة تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك لما له من فوائد هامة تنعكس على اقتصادياتها ، ويمكن ان نوضح أهمية المحافظة على الاستقرار الاقتصادي من خلال النقاط الآتية (1):

1 - الاقتصاد العالمي المتكامل على نحو متزايد لا يمكن ان تكون فيه اي دولة بمعزل عن تأثيرات التطورات العالمية الراهنة وهذا الارتباط مع الخارج يشكل تحديا لاقتصاد الدولة ، لذا فإن المحافظة على الاستقرار مع هكذا بيئة يعد امرا ضروريا لاستمرار النمو الاقتصادي المستدام في الدولة .

2 - دور الحكومة هو توفير سياسات اقتصادية كلية للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي لما له من أهمية كبيرة في مساعدة الشركات والافراد والحكومة على التخطيط الفعال في المدى الطويل .

3 - ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلد يمكن ان يحقق مستوى عالي من العمالة وصولا إلى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد وهذا بدوره سوف يحقق الاستقرار الاجتماعي للبلد .

4 - ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي من شأنه ان يؤدي إلى نمو ثابت ومستقر من خلال انخفاض معدلات التضخم وارتفاع الفائدة وبالتالي انخفاض البطالة وتحقيق مالية عامة مستدامة ، وكل هذه الامور سوف تمكن الحكومة من زيادة الاستثمار في الخدمات العامة ومن ثم زيادة في الرفاه الاقتصادي .

5 - ان استقرار الاسعار يمكن ان يجعل النقود تؤدي وظيفتها كوسيط للتبادل و مخزن للقيمة من خلال المحافظة على قوتها الشرائية . كما ان استقرار الاسعار يقلل مخاطر الانكماش في الاقتصاد القومي (2).

(1) J. Broaddus , 2001 , Transparency ,in the practice of Monetary policy , Federal Resve Bank of Richmond Economic Quartery, V.82, No.3, USA, 2001, p 1-9.

(2) N. Gregory Mankiw, Macroeconomics, 7th Ed , Worth Publishers , New York, 2010, P278.

ثالثاً: سياسات الاستقرار الاقتصادي (Economic Stability Policies)

سياسات الاستقرار هي مجموعة من الإجراءات والقواعد التي تستخدمها الدولة لتوجيه المؤسسات العامة في الاقتصاد الوطني بهدف الحد من خطورة الصدمات الاقتصادية على المدى القصير نتيجة تذبذب الناتج والعمالة عن مستوياتها الطبيعية على المدى الطويل أضف إلى ذلك ان هذه السياسات تخفف من حدة الدورة التجارية عن طريق الحفاظ على الناتج والعمالة عند مستوى اقرب من المستويات الطبيعية قدر الإمكان. وهناك سياسات عدة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعد السياستين النقدية والمالية من اهم سياسات الاستقرار الاقتصادي , إذ ان معظم عناصر السياسة الاقتصادية يمكن تقسيمها اما سياسة المالية تتعامل مع الاجراءات الحكومية المتعلقة بالضرائب والانفاق او سياسة نقدية تتعامل مع اجراءات البنك المركزي والمتعلقة بالمعروض النقدي واسعار الفائدة . وتواجه الدول اعتبارين رئيسيين عند القيام بوضع سياسة نقدية ومالية وإن هذين الاعتبارين هما : المستوى الملائم للطلب الاجمالي , والمزيج النقدي المالي الافضل ⁽¹⁾ . وفيما يأتي اهم سياسات الاستقرار الاقتصادي :

1 - السياسة النقدية (Monetary policy):

تحاول الدول استخدام السياسة النقدية كوسيلة لمعالجة عدم الاستقرار الذي يتعرض له الاقتصاد سواء كان عدم الاستقرار ناتج عن حالة تضخم او ركود , وتعد المدرسة النقدية من اكثر المدارس التي تنادي باستخدام السياسة النقدية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية , إذ ترى هذه المدرسة ان التطورات النقدية والعوامل النقدية لها دور كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ويرى فريدمان (Friedman) ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي يكون ممكنا عندما تطبق القواعد والسياسات التي تؤدي إلى ثبات معدل نمو العرض النقدي عند مستوى مساو لمعدل النمو الحقيقي للناتج القومي . بالاضافة إلى تحقيق توازن دوري لموازنة الدولة يتلاءم مع الدورة الاقتصادية, ففي اوقات الراج الاقتصادي يكون هناك فائض في موازنة الدولة بحيث يغطي

(1) Thomas I. Palley, Milton Friedman's economics and political economy: an old Keynesian critique, Oxford University Press, forthcoming, U.K, 2015, p 15-18.

عجز الموازنة في فترة الكساد الاقتصادي (1) . وفيما يأتي يمكن ايضاح الالية التي يتم من خلالها معالجة التضخم او الركود باستخدام سياسة نقدية(2) :

أ - حالة وجود تضخم اقتصادي (Inflation):

عند حدوث حالة تضخم في الاقتصاد يقوم البنك المركزي باستخدام سياسة نقدية متشددة بهدف تخفيض الطلب الكلي واعادته إلى مستواه السابق , وبانخفاض الطلب الكلي مع ثبات العرض ينخفض المستوى العام لاسعار , ومن اجل تحقيق ذلك تقوم السلطة النقدية ببيع السندات من خلال عمليات السوق المفتوحة إذ انها بهذا الاجراء تقوم بتخفيض عرض النقد وسحب جزء من القوة الشرائية من الافراد ومن ثم انخفاض طلبهم على السلع والخدمات سواء الاستهلاكية أم الاستثمارية . ويلاحظ انه عند قيام البنك المركزي ببيع السندات سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض الاحتياطيات لدى البنوك التجارية مما يؤدي إلى انخفاض قدرة البنوك في التوسع بمنح الائتمان , ونتيجة ذلك سوف ترتفع اسعار الفائدة وينخفض الاستثمار الذي يعد احد مكونات الطلب الكلي وبانخفاض الطلب الكلي سوف تنخفض الاسعار . وكما ان استخدام اي من ادوات السياسة النقدية الاخرى سواء رفع سعر اعادة الخصم او رفع نسبة الاحتياطي القانوني ستؤثر بحجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية وسوف ترفع اسعار الفائدة وتعطي نفس التأثير السابق في عرض النقد ومن ثم الاسعار . وهذه السياسة تعد فاعلة اذا كان التضخم ناشئاً بدفع الطلب , الا ان هذه السياسة لاتعد فاعلة دائماً لان هناك احتمال ان تكون البنوك ذات امكانات مالية كبيرة .

ب - حالة وجود ركود اقتصادي (Deflation):

عند حدوث حالة ركود او كساد في الاقتصاد يقوم البنك المركزي باستخدام سياسة نقدية توسعية من اجل زيادة الطلب الكلي واعادة الاقتصاد إلى المستوى التوازني , وفي

(2) Campbell R. McConnell and Stanley L. Brue, Economics Principles, Problems and Policies, 15th Ed, McGraw Hill, New York, 2002,, p293.

(1) Arthur O. Sullivan and others, Economics Principles, Applications, and Tools, 6th Ed, Pearson, New York, 2010 , p214.

وللمزيد من التفاصيل انظر :

-David Andolfatto, " Macroeconomic Theory and Policy", Simon Fraser University, canada, August 2005

هذه الحالة يقوم البنك المركزي بشراء السندات من خلال عمليات السوق المفتوحة او تخفيض سعر اعادة الخصم او تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني والتي كلها سوف تزيد حجم الاحتياطيات لدى البنوك التجارية , فاذا قام البنك المركزي بشراء السندات من البنوك فان هذا سوف يؤدي إلى زيادة حجم الاحتياطيات لدى البنوك التجارية , الامر الذي سيؤدي إلى زيادة حجم الاحتياطيات لديها , وعليه فان هذا سيشجع البنوك على التوسع في منح الائتمان من خلال تخفيض سعر الخصم ومن ثم سعر الفائدة وبالتالي زيادة حجم الاستثمار الذي يعد احد مكونات الطلب الكلي فيرتفع الطلب الكلي حتى يصل إلى المستوى التوازني .

2 - السياسة المالية (Fiscal policy) :

في حالة تعرض البلد إلى مشاكل اقتصادية تؤدي إلى عدم الاستقرار سواء كان ناجماً عن حدوث تضخم أم ركود , فان الحكومة عادة تلجأ إلى استخدام سياسة مالية, وفيما يأتي ايضاح الالية التي يتم من خلالها معالجة التضخم او الركود باستخدام السياسة المالية⁽¹⁾ :

أ - حالة وجود تضخم اقتصادي (Inflation):

تقوم الدول عند تعرض اقتصادها إلى حالة تضخم استخدام سياسة مالية انكماشية من خلال استخدام ادواتها المتمثلة بالانفاق الحكومي والضرائب , حيث تقوم الحكومة بتخفيض الانفاق الحكومي , وبما ان الانفاق الحكومي يعد احد مكونات الطلب الكلي فانها سوف تؤثر بطريقة مباشرة على حجم الطلب الكلي وتخفضه , فاذا كان حجم العرض الكلي لم يتغير فان انخفاض الطلب الكلي سوف يخفض المستوى العام للأسعار . كما انها قد تستخدم الضرائب ايضاً في تخفيض حجم الطلب الكلي من خلال زيادة معدل الضريبة الذي بدوره سوف يخفض حجم الدخل القابل للتصرف بالنسبة للمستهلك ومن ثم سيخفض قدرتهم الشرائية وتخفيض الطلب الاستهلاكي الذي يعد احد مكونات الطلب الكلي وبالتالي انخفاض الطلب الكلي ومع ثبات العرض الكلي سينخفض المستوى العام للأسعار . ويمكن استخدام الاليتان معا اذا كان الوضع الاقتصادي يتطلب ذلك .

(1)G.W.Evans and G.Ramey, Adaptive Expectation .Under parameterization and the Lucas critique. Journal of Monetary Economics .vol.53,p 249-264.

ب - حالة وجود ركود اقتصادي (Deflation):

اما في حالة تعرض الاقتصاد إلى حالة ركود اقتصادي فان الحكومة تلجأ إلى استخدام سياسة مالية توسعية، إذ تقوم الحكومة بزيادة الانفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري من اجل تحريك عجلة الاقتصاد وزيادة مستوى التشغيل وبما ان الانفاق الحكومي يعد احد مكونات الطلب الكلي فان زيادته سوف تزيد مستوى الطلب الكلي مباشرة . الا انه قد لا تؤدي زيادة الانفاق الحكومي دورها في زيادة الاستثمار ومن ثم زيادة الطلب الكلي ، اذا كانت هذه النفقات ممولة عن طريق الضرائب ، لان هذه الضرائب تمثل جزءا مقتطعا من الانفاق الخاص ، لذا على الحكومة اذا كانت ترغب في تحقيق آثار توسعية في الاقتصاد فمن المستحسن تمويل النفقات باللجوء إلى القروض من البنك المركزي ، إذ إن انفاق حصيله القروض ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي بدوره سيؤدي إلى زيادة الناتج والتشغيل . هذا من جانب من جانب اخر يمكن للحكومة استخدام سياسة الضرائب لزيادة الطلب الكلي ومن ثم التشغيل من خلال تخفيض الضرائب فيزداد الدخل القابل للتصرف ومن ثم القوة الشرائية للأفراد والتي بدورها سوف تزيد الطلب الاستهلاكي ومن ثم زيادة الطلب الكلي .

ومن اجل ان تحقق كل من السياستين النقدية والمالية دورهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على اكمل وجه لابد من التوافق ما بين متخذي القرار المسؤولين عن ادارة كل من هذين السياستين لتجنب التضارب الذي من الممكن ان يحصل بينهما مما يضعف اداءهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

رابعاً: الجدل الفكري حول سياسات الاستقرار الاقتصادي

بعد تعرض الاقتصاد العالمي إلى أزمة الكساد العظيم عام 1929 برزت افكار الاقتصادي جون ماينرد كينز (John Maynard Keynes) وسيطرت هذه الافكار على تفكير المتخصصين في الاقتصاد الكلي . ومنذ بداية الستينات سيطرت وجهة النظر الكينزية بقوة على سياسات الاستقرار الاقتصادي في الولايات المتحدة ، ومع ذلك قام مجموعة من الاقتصاديين المحترفين في الدراسات النقدية الذين يطلق عليهم

جدول (2) مقارنة بين آراء المدرسة الكنزوية والمدرسة النقدية فيما يتعلق بسياسات الاستقرار الاقتصادي

الكنزيون	النقديون
اقتصاد السوق غير مستقر بطبيعته ويمكن للسياسة الكلية ان تصحح الاختلال الحاصل فيه .	تعد السياسة النقدية غير الرشيدة هي السبب الرئيسي لعدم الاستقرار , وفي اقتصاد السوق تتوفر عوامل تصحيح واستقرار ذاتية .
يجب على صانعي السياسة تخطيط عجز في الموازنة خلال فترات الانكماش الحاد , وفائض فيها خلال فترات الرواج التضخمي بهدف تحقيق التشغيل الكامل والاستقرار الاقتصادي .	لا تستطيع السياسة الكلية تخفيض البطالة ورفع معدل النمو بشكل دائم . ذلك لان الجهود لتحقيق ذلك من خلال سياسة زيادة الطلب سوف تؤدي إلى التضخم .
السياسة المالية اكثر قوة ويمكن توقعها بدقة اكثر من السياسة النقدية .	السياسة المالية ذات اهمية نسبية بسبب الاثر الانكاشي ومزاحمة الانفاق الخاص
التخطيط المرن للسياسة الكلية اكثر قدرة على تحقيق الاستقرار من الاخذ بقواعد ثابتة .	تساعد القاعدة النقدية الثابتة اي الزيادة الثابتة في عرض النقد على تحقيق الاستقرار بشكل اكثر فاعلية من السياسة الكلية .
تمارس السياسة النقدية أثرها من خلال سعر الفائدة .	تولد السياسة المالية أثر مباشراً على طلب السلع والخدمات .
تمارس السياسة المالية أثر مباشراً على الطلب الكلي من خلال تيار الانفاق .	تمارس السياسة المالية أثر غير مباشر على الطلب الكلي من خلال سعر الفائدة وسرعة دوران النقود .

المصدر : جيمس جوارثيني , ريجارداستورب , الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص , ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن , عبد العظيم محمد , دار المريخ للنشر , الرياض السعودية , 1999 , ص 433.

خامسا : - اهم متغيرات الاستقرار الاقتصادي

تعد متغيرات الاستقرار الاقتصادي من المواضيع الجوهرية والهامة في اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء , وهذا ما دفع بالعديد من المؤسسات الدولية إلى تبني العديد من الدراسات التي تصب في هذا الاتجاه وهذه المتغيرات تعد ركناً أساساً في هذا البحث لما تمارسه في الحد من التقلبات الاقتصادية والتأرجحات المفرطة والمخاطر وخلق البيئة المؤاتية للنشاطات والفعاليات الاقتصادية من اجل الوصول إلى الاستخدام الاقل للموارد والامكانات المتاحة وفيما يأتي توضيح لاهم متغيرات الاستقرار الاقتصادي :

1 : الناتج المحلي الاجمالي (GDP)

يعتبر الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات الاقتصادية الكلية الهامة في الاقتصاد المعبرة عن جانب العرض الكلي , وقد حظي هذا المفهوم باهتمام كبير من قبل اقتصاديات جانب العرض (Economics supply school) . والناتج المحلي الاجمالي هو عبارة عن اجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافا اليه اية ضرائب على المنتجات ومخصوصا منه اية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات (1).و كما يعرفه (David Andolfatto) بأنه مقياس لجميع السلع والخدمات النهائية (المخرجات) التي أنتجت محليا في فترة معينة من الزمن (2) . ان احتساب الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي مهم لكل بلد إذ من خلاله يمكن ان نتعرف على مستوى النشاط الاقتصادي للبلد من خلال المقارنة بين فترتين اي معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي . ولتحديد الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لا بد من تعديل القيمة الاسمية له وذلك بأخذ التغيرات السعرية بنظر الاعتبار وللسماع بقياس النشاط الاقتصادي بصورة دقيقة , ويستخدم معامل الانكماش لتحويل الناتج المحلي الاجمالي من الاسعار الجارية إلى الاسعار الثابتة (3). وبما ان المستوى العام للاسعار يميل إلى الارتفاع باستمرار وهذه الظاهرة تعرف بالتضخم والتي تعد ميزة البيئة الاقتصادية فان الناتج المحلي الاجمالي الاسمي يرتفع حتى لو كانت كميات الانتاج لم تتغير على مر الزمن , وعليه فانه ليس بإمكاننا ان نعتد على اسعار السوق المقومة بالنقود لتعطينا مقياسا حقيقيا لقيمة الانتاج في الاقتصاد , لذا فإنه عندما يكون هناك تضخم فإن النمو في الناتج المحلي الاجمالي الاسمي يعطي تصوراً بارتفاع مستويات المعيشة حتى اذا بقيت مستويات المعيشة الحقيقية ثابتة على مر الزمن (4).

كما ان هناك فرقاً بين الناتج الفعلي والناتج المتوقع , إذ يعرف الناتج المحلي الاجمالي المتوقع (Potential GDP) بأنه الناتج المحلي الاجمالي الطبيعي الذي يشير إلى اعلى مستوى ممتد من الناتج يمكن الحصول عليه في ظل مستوى معين من التكنولوجيا وحجم محدد من السكان دون استثارة اي ضغوط تضخمية.ووفقاً لهذا التعريف فان الناتج المتوقع لايعد بالضرورة الحد الاقصى من الانتاج وانما الناتج الذي من الممكن ان ينتج اذا ما استخدمت الموارد بشكل

(1)David Andolfatto," Macroeconomic Theory and Policy", op.cit, p 3.

(2)Robert J. Gordon , "Macroeconomics" , op.cit ,p38.

(3)David Andolfatto," Macroeconomic Theory and Policy", op.cit ,p 9-11.

(4)Iris Claus,Paul Conway , Alasdair Scott, Theout put Gap : measurement ,comparisons assessment , Reserve Bank of New Zealand, New Zealand ,No. 44, 2000, p9.

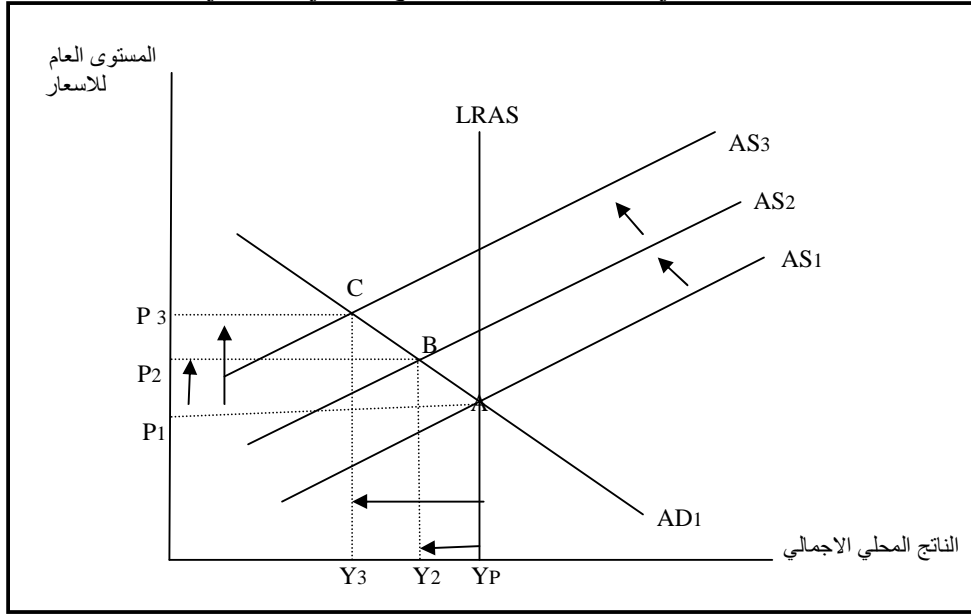
كامل (1) . ونلاحظ من مفهوم الناتج المتوقع انه يشمل فكرتين أساسيتين الاولى :الاستخدام الكامل للموارد بما في ذلك العمل , والثانية : الاقتصاد ذو قدرة مقيدة على زيادة العرض . وعليه فإن تقديرات الناتج المتوقع تتضمن ثلاث عناصر اساسية هي : حجم قوة العمل , نوعية العمل (انتاجية قوة العمل) , المعدل الطبيعي للبطالة . اما الناتج المحلي الفعلي (Actual output) فهو الناتج المتوقع فعلا في الاقتصاد . وقد يختلف الناتج الفعلي عن الناتج المحتمل خلال مدة من الزمن (2) . ويسمى الفرق بين الناتج الفعلي والناتج المتوقع بفجوة الناتج (Output gap) , وفجوة الناتج هي نسبة الناتج المحلي الاجمالي الفعلي مطروح منه الناتج المحلي الاجمالي المتوقع مقسوما على الناتج المحلي المتوقع , وتحسب فجوة الناتج وفق الصيغة الاتية :

$$\text{output Gap} = \frac{GDP_{actual} - GDP_{potential}}{GDP_{potential}} \dots\dots\dots (1 - 51)$$

فاذا كان ناتج الفرق بين الناتج المحلي الفعلي والمتوقع موجبا تسمى بالفجوة التضخمية وتشير إلى ان نمو الطلب الكلي يفوق نمو العرض الكلي ويخلق الضغوط التضخمية , اما اذا كان ناتج الفرق سالبا فتسمى بالفجوة الانكماشية وهي تشير إلى ان نمو العرض الكلي يفوق نمو الطلب الكلي (3) . ويختلف النموذج الكلاسيكي عن الكينزي من حيث ان النموذج الكلاسيكي يرى ان الاقتصاد دائما عند مستوى التشغيل الكامل اي لاتوجد فجوة ناتج , اما النموذج الكينزي فانه يرى ان الاقتصاد قد لا يكون عند مستوى التشغيل الكامل ومن ثم يصبح هناك فرق بين الناتج المتوقع والفعلي . كما يرى ان نمو الناتج المحتمل يتطلب ان تكون عملية التطور التكنولوجي سلسلة نسبيا , بالاضافة إلى ذلك فان الصدمات الحقيقية مثل الزيادة المفاجئة باسعار النفط العالمية قد تتسبب بتحويلات في الناتج المتوقع , والشكل البياني (8) يوضح اثر صدمات العرض الكلي السلبية على الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي على الاستقرار الكلي حيث انتقال منحني العرض الكلي إلى اليسار يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي الفعلي وابتعاده عن الناتج المحلي الاجمالي المتوقع مما يخلق فجوة في الناتج وكلما تراجع العرض الكلي اكثر كلما كبرت فجوة الناتج وارتفع المستوى العام للأسعار وهذا بدوره سوف يجعل الاقتصاد غير مستقراً (4).

(1) جيمس جوارثيني , ريجارداستورب, الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص , ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن , عبد العظيم محمد , مصدر سابق , ص212..
 (2)Richard G. Lipsey, "Economics" , (Eleventh ed.). Oxford University Press. Chrystal, Alec,U.K., (2007). p. 423.
 (3)David Andolfatto, "Macroeconomic Theory andPolicy", op,cit .p 199.
 (1) Josh Bivens; Kathryn Edwards. "Cheaper Than You Think: Why Smart Efforts to Spur Jobs Cost Less Than Advertised" Economic Policy Institute. Retrieved 14 November 2013

شكل (8) تغير العر □ الكلي (AS) واثره على الناتج المحلي الاجمالي والاسعار



Source:Frederic S.Mishkin , "The Economics of Money , Banking , and Financial Markets" , Tenth Edition ,McGraw Hill,Americas,New York,2013, p652.

ان لوجود فجوة كبيرة بين الناتج المحلي الاجمالي الفعلي والناتج المحلي الاجمالي المتوقع

أثار اقتصادية (**Economic effects**) كبيرة يمكن تلخيصها فيما يأتي (1):

أ - كلما كُبرت فجوة الناتج كان اثرها كبيرا على سوق العمل حيث تزداد فجوة البطالة مما يجعل اداء سوق العمل مخيبا وتصبح هناك موارد معطلة .

ب - يؤدي استمرار وجود فجوة الناتج إلى الحاق المزيد من الضرر على امكانات الاقتصاد على المدى الطويل من خلال مايسمى بـ (أثار التباطؤ) ويصبح العمال ورأس المال خاملان لفترات طويلة لان الاقتصاد يعمل دون مستواه ويمكن بسبب ذلك ان يتسبب بالضرر على العمال والاقتصاد عموما في الامد الطويل , كما ان ضعف الاقتصاد يمكن ان يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات في المجالات التي تؤتي ثمارها في الاجل الطويل مثل التعليم , والبحث والتطوير وغيرها والتي من المرجح انخفاضها ان يضعف امكانات الاقتصاد في الاجل الطويل .

ج - فجوة الناتج الكبيرة تكون لها اثاراً على المالية العامة, لان انخفاض المستوى الاقتصادي وضعف انتاجية العمل من شأنه ان يخفض الضرائب نتيجة انخفاض دخول العمال , فضلا عن

(1) Charles Siegel , The End of Economic Growth ,published by the preservation Institute,Berkeley K 2006, p 5.

ذلك فان ارتفاع معدلات البطالة يزيد الانفاق العام على برامج شبكة الحماية الاجتماعية , ونتيجة انخفاض الضرائب وزيادة الانفاق العام يؤدي إلى تفاقم عجز الموازنة العامة .

2 : النمو الاقتصادي (Economic Growth)

يعد النمو الاقتصادي ذو اهمية بالغة في الارتفاع بمستوى الناتج والدخل ورفع مستوى المعيشة (Standard Of Living) للدول . فهو من الاهداف الاساسية للسياسة الاقتصادية الكلية وخاصة السياسة النقدية بل ومن اهم مواضيع العصر التي تتطلب الوقوف عليها , قبل قيام الثورة الصناعية التي شهدها العالم لم يكن هناك اهتمام بشكل واضح بموضوع النمو الاقتصادي حيث كانت الحياة تتسم بالبساطة فكان المجتمع يكرس معظم موارده الاقتصادية لانتاج الحاجات الاساسية المتمثلة بالغذاء والملبس والسكن وغيرها من الحاجات الاساسية للعيش الا انه بعد قيام الثورة الصناعية بدأ يأخذ النمو الاقتصادي حيزاً كبيراً لمعرفة مدى تطور الدول (1) . ويعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في القيمة السوقية المعدلة بحسب التضخم للسلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد مع مرور الزمن , اي الناتج القومي الاجمالي الحقيقي او الناتج المحلي الاجمالي بين مدتين (2) . كما يمكن وصفه بأنه ارتفاع معدل الدخل الفردي والذي هو عبارة عن الناتج القومي الحقيقي مقسوم على عدد السكان (3) كما يعرف ايضاً بأنه الزيادات المضطردة الطويلة الاجل التي تحصل في نصيب الفرد من الدخل القومي . وهذا يعني انه اذا زاد الدخل فان هذه الزيادة ينبغي ان تكون اسرع من الزيادة في عدد السكان بغية ان يتحقق النمو (4) . ومن التعاريف السابقة للنمو الاقتصادي نلاحظ ان النمو هو عملية تغيير في مقادير تتسم بكونها مقادير اقتصادية وعبر مدة زمنية طويلة نسبياً وعليه فإن النمو الاقتصادي يتصف بثلاث خصائص وهي (5):

- أ- ان النمو الاقتصادي عملية تتصف بالاستمرارية على مدى زمني طويل نسبياً .
- ب- يشمل النمو الاقتصادي تغيراً في مقادير تتصف بكونها مقادير اقتصادية .
- ت- يتصف النمو الاقتصادي بكونه ديناميكياً في طبيعته, لأنه يحدث خلال الزمن .

(1) statistics on the Growth of the Global Gross Domestic product (GDP) from 2003 to 2013 , IMF, USA, october 2012.

(3) <http://www.data.albankaldawli.org>

(3) مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، مراجعة عبد الفتاح عبد الرحمن، مصدر سابق 1999، ص 455.

(4) د. عبد المنعم السيد علي، مدخل في علم الاقتصاد، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطابع جامعة الموصل، 1984، ص 372.

(5) سامويلسن، نودر هاوس، علم الاقتصاد، مصدر سابق ، ص 587.

ان تحقيق النمو الاقتصادي يمكن ان يعتمد على العديد من الاستراتيجيات وعلى الرغم من اختلاف استخدام تلك الاستراتيجيات في تحقيقه بين الدول الا ان جميع الدول تشترك في سمات عامة والتي اعتبرها الاقتصاديون هي محددات او عوامل للنمو الاقتصادي بغض النظر عن كون الدولة غنية او فقيرة وهذه العوامل هي⁽¹⁾:

أ- الموارد البشرية (Human resources):

يعتقد العديد من الاقتصاديين ان لجودة عنصر العمل المتضمنة بمهارات ومعرفة وتنظيم القوى العاملة هي من اهم عوامل تحقيق النمو الاقتصادي فقد تمتلك الدولة من خلال عملية شراء المعدات المتطورة إلا انها في الوقت نفسه لا تمتلك اليد العاملة الماهرة التي تستخدم تلك السلع الرأسمالية , لذا فإن التحسينات التي طرأت على التعليم والصحة والتنظيم والأدارة ادت إلى زيادة انتاجية عنصر العمل بصورة كبيرة .

ب- الموارد الطبيعية (Natural resources):

وتتمثل اهم الموارد الطبيعية بالاراضي الزراعية والموارد في باطن الارض كالنفط والغاز الطبيعي والغابات والثروات المعدنية ويمكن لوفرة الموارد الطبيعية ان تسهم في النمو الاقتصادي, الا ان الموارد الطبيعية وحدها لا تكفي لتحقيق النمو الاقتصادي فالعديد من الدول النامية تمتلك موارد طبيعية وفيرة إلا انها لا تحقق نمواً اقتصادياً مرتفعاً علاوة على ان هناك دولاً تقتصر إلى الموارد الطبيعية كاليابان إلا انها نجحت في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي.

ت- رأس المال (Capital):

يشمل رأس المال الطرق ومحطات توليد الطاقة وجميع المعدات المستخدمة في العملية الانتاجية إلى جانب المخزون من البضائع، ان توفر العمالة وحدها لا يكفي لتحقيق النمو الاقتصادي فهذه الاعداد من العمال يحتاجون إلى توفير المعدات الرأسمالية اللازمة للعملية الانتاجية بالإضافة إلى توفير البنى التحتية ومد الطرق وانشاء محطات للطاقة التي من شأنها ان تؤدي إلى تطوير القطاع الصناعي وان عملية توفير راس المال اللازم ترتبط بقدرة البلد على الادخار ويمكن تعويض النقص في الادخار بالتضحية بالاستهلاك الحالي او القدرة على الحصول على القروض التي تعتمد على قدرة البلد على الادخار المستقبلي كما ان البلدان التي

(1)Michael Melvin,William Boyes, Principles of Macroeconomics south –western ,cengage Learning ,USA, 2011,p 366.

تعيش بالقرب من مستوى الكفاف يصعب على سكانها الاستغناء عن الاستهلاك الحالي وهذا يفسر انخفاض مستوى الادخار في البلدان الاكثر فقرا (1).

ث- التكنولوجيا والابتكارات (Technology & innovations) :

تعرف التكنولوجيا بانها طرق الجمع بين عوامل الانتاج من خلال استخدام تقنيات الادارة الجديدة والاكتشافات العلمية وتحسين التكنولوجيا القائمة تعد التكنولوجيا عاملاً مهماً لعملية النمو الاقتصادي فضلا عن إلى العوامل الاخرى إذ إن التقدم التكنولوجي يسمح بانتاج سلع وخدمات اكثر بقدر معين من الموارد ومن ثم يزيد معدل النمو ويعتمد التغير التكنولوجي على طبيعة المجتمع فالسكان الاكثر تعليماً يزدون من امكانية التقدم التكنولوجي فالتعليم يعطي للبلدان الصناعية ميزة يتفوقون بها على البلدان النامية في استحداث وتنفيذ الابتكارات كما ان البلدان الصناعية تتفق نسبة 2-3% من ناتجها القومي على البحث والتطوير في الوقت الذي لايمكن للبلدان النامية ان توفر مثل هذه الاموال لتتفقه على البحث والتطوير الذي من شأنه ان يزيد التقدم التكنولوجي (2).

ويمكن الحصول على النمو الاقتصادي من خلال طريقتين وهما:

أ- يتم الحصول على النمو الاقتصادي من خلال تحديد معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي او الناتج القومي الصافي. وحساب النسبة المئوية للتغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لاكثر من سنة يتم تقسيم التغير في الناتج المحلي الاجمالي على قيمة الناتج المحلي الاجمالي للسنة السابقة ويدعى بالنمو البسيط (3).

النسبة المئوية للتغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي GDP = (تغيير في GDP / قيمة GDP في السنة السابقة) X 100 اي أن :

$$G = \frac{GDP_t - GDP_{t-1}}{GDP_{t-1}} \times 100 \dots\dots (1 - 52)$$

حيث G تشير إلى معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي او النسبة المئوية للتغير في GDP_t

ب- يتم الحصول على النمو الاقتصادي من خلال استخدام معدل نمو الناتج القومي للفرد الواحد ويمكن احتساب معدل الناتج القومي للفرد بواسطة المعادلة (4):

(1)Michael Melvin ,William Boyes ,Principles of Macroeconomics , op,cit,p 366.

(2) Michael Melvin ,William Boyes ,Principles of Macroeconomics ,op,cit ,p 359.

(1)http://www.data.albankaldawli.org

* قاعدة (72) هي طريقة قديمة جدا وأول من تحدث بها هو عالم رياضيات إيطالي يدعى لوكا دي باتشولي (1445-1514) تستخدم لمعرفة الوقت اللازم لمضاعفة الناتج.

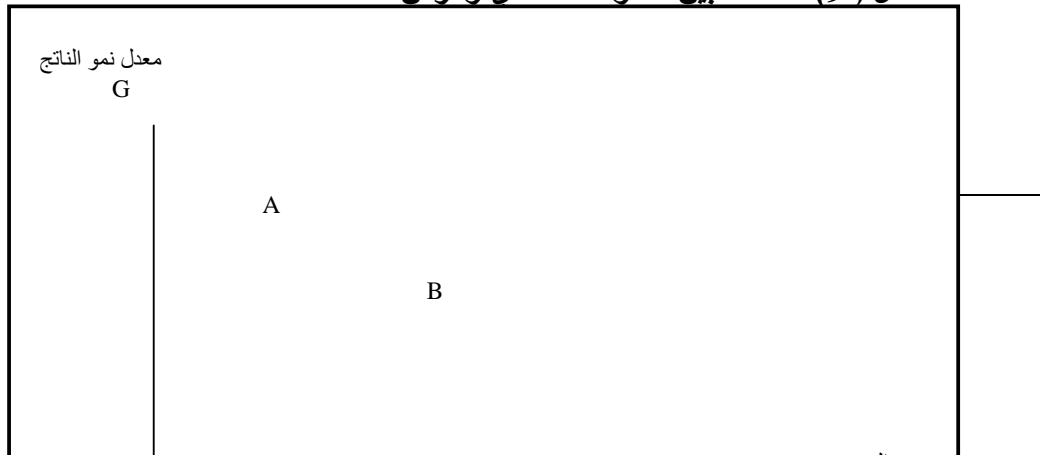
معدل التغيير في الناتج القومي للفرد = الناتج القومي الاجمالي الحقيقي / عدد السكان.....(1-53)

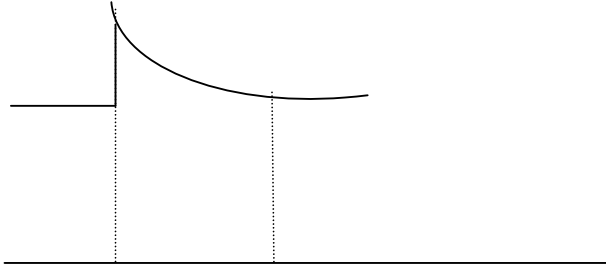
وتستخدم الطريقة الاولى في قياس توسع الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي. أما الطريقة الثانية فهي مناسبة للتعبير عن تطور مستوى المعيشة المادي للفرد في اي بلد. فاذا كان معدل نمو الناتج اكبر من معدل نمو السكان كان معدل الناتج القومي الفردي أكبر ويطلق على الفرق بين معدل نمو الناتج القومي ومعدل نمو السكان بالنمو الصافي ويستفاد من معرفة النمو الصافي في تحديد المدة الزمنية اللازمة لمضاعفة الناتج القومي. وهناك طريقة بسيطة يمكن استخدامها للوصول إلى تقديرات عن عدد السنوات اللازمة لمضاعفة الناتج القومي في حال عدم توفر الجداول الاحصائية الخاصة بمعدلات النمو المركب وتدعى هذه الطريقة بـ (قاعدة ال 72)* وللحصول على الوقت اللازم الذي يستغرقه الناتج لكي يتضاعف من خلال المعادلة (1):

الوقت اللازم للمضاعفة = 72/معدل النمو السنوي.....(1-54)

ان تعريف النمو الاقتصادي لا يوضح مدى التحسن في مستوى الرفاه الاقتصادي إذ يمكن للبلد ان يحقق نمواً ايجابياً في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ألاً أن معدلات نمو سكانه كانت اعلى من نمو ناتجه وبالتالي ستتخفض حصة كل فرد من الناتج مما يؤثر على مستوى رفايته, لذا نلاحظ ان الاقتصاديين يحاولون ان يربطوا معدلات نمو الناتج مع التغيرات في السكان , وعليه فانه من اجل تحقيق نمو اقتصادي يجب زيادة انتاج السلع والخدمات في اي بلد بشكل اسرع من الزيادة في عدد سكانه (2).

شكل (9) العلاقة بين النمو الاقتصادي والزمن





Source: Richard T.Froyen , Macroeconomics Theories and Policies , Ninth Edition , Person Education ,Inc.,Upper saddle River , New Jersey , 2009,p416

ففي النقطة (A) معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي اكبر من معدل نموه في النقطة (B) الامر الذي يشير إلى ان مستوى الرفاه الاقتصادي افضل في النقطة (A) عما هو عليه في النقطة (B) اي ان مستوى المعيشة في النقطة A افضل من النقطة B مع مراعاة معدل نمو السكان .

3: التضخم (Inflation)

يعد التضخم احد المتغيرات الاقتصادية الكلية المهمة , لانه مؤشر على مدى فاعلية السياستين النقدية والمالية في الاقتصاد , أضف إلى ذلك دوره الفاعل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي . ويمكن تعريف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال مدة معينة من الزمن او الزيادة في تكاليف المعيشة ولا يشير إلى ارتفاع اسعار سلعة واحدة بالنسبة إلى الاسعار الأخرى ⁽¹⁾ . ويعرف ايضا بأنه الزيادة المستمرة في المستوى العام لاسعار السلع والخدمات في الاقتصاد على مدى مدة من الزمن . لذلك فانه عندما يرتفع المستوى العام للأسعار فان كل وحدة من العملة سوف تشتري اقل من السلع والخدمات , ونتيجة لذلك فإن التضخم يعكس انخفاض في القوة الشرائية للنقود اي فقدان القيمة الحقيقية لها

(1)Ceyda Oner , What Is Inflation ? ,Finance & Development March 2010 , p44.

كوسيط للتبادل في الاقتصاد (1). وهناك ثلاثة مصادر متعلقة بقياس التغيرات في المستوى العام للأسعار وهي (2):

أ - الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) :

ويعرف بالرقم القياسي لنفقات المعيشة وتعتمد هذه الطريقة على أسعار العديد من السلع والخدمات وحصّة كل منها في ميزانية الأسرة , ولقياس متوسط تكلفة معيشة المستهلك تقوم الحكومة بإجراء مسوحات للأسر لتحديد سلة من السلع تم شراؤها عادة مع مرور الوقت وتثبيت تكلفة شراء هذه السلة , والتضخم وفق هذه الطريقة هي النسبة المئوية للتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك مع مرور الوقت , ويمكن قياس الرقم القياسي لأسعار المستهلك من خلال المعادلة الآتية :

$$CPI = \frac{P_{t-1} - P_t}{P_{t-1}} \times 100 \dots\dots (1 - 55)$$

حيث ان P_{t-1} : الاسعار في سنة الاساس

P_t : الاسعار في سنة المقارنة

ب - الرقم القياسي لأسعار المنتج :

وتقيس هذه الطريقة اسعار السلع عند المراحل المختلفة للإنتاج , وهو يقيس متوسط التغيرات في اسعار المنتجين المحليين التي وردت عن انتاجهم , ويأخذ على هذه الطريقة بأنها تتأثر بالاعانات التي تقدمها الحكومة للمنتجين وقرارات تحديد الاسعار وعدم تأثرها بالاختلاف في نوع السلعة واسلوب الإنتاج والتطورات التقنية , زد على ذلك فهو لا يتناول العديد من السلع التي تؤثر في القدرة الشرائية للأفراد كذلك لا يتناول اسعار الوقود والزيوت والمشتقات النفطية الأخرى.

ج - معامل انكماش الناتج المحلي الاجمالي (GDP deflator):

وهو مقياس لأسعار جميع السلع والخدمات المدرجة في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) , ويعد معامل انكماش الناتج المحلي الاجمالي أكثر حداثة من سلة مؤشر أسعار المستهلك

(1)Why price stability ? Central Bank of Iceland , Accessed on September , 11, Iceland 2008.

(2) انظر في ذلك:

-Kiley, Michael J..Estimating the common trend rate of inflation for consumer prices and consumer prices excluding food and energy prices ,Finance and Economic Discussion Series (Federal Reserve Board),, USA, Retrieved May 13.2015.

الثابتة. ويعرف معامل الانكماش بأنه الناتج المحلي الأسمي مقسوم على الناتج المحلي الحقيقي

:

$$\text{GDP Deflator} = \frac{\text{Nominal GDP}}{\text{Real GDP}} \dots \dots \dots (1 - 56)$$

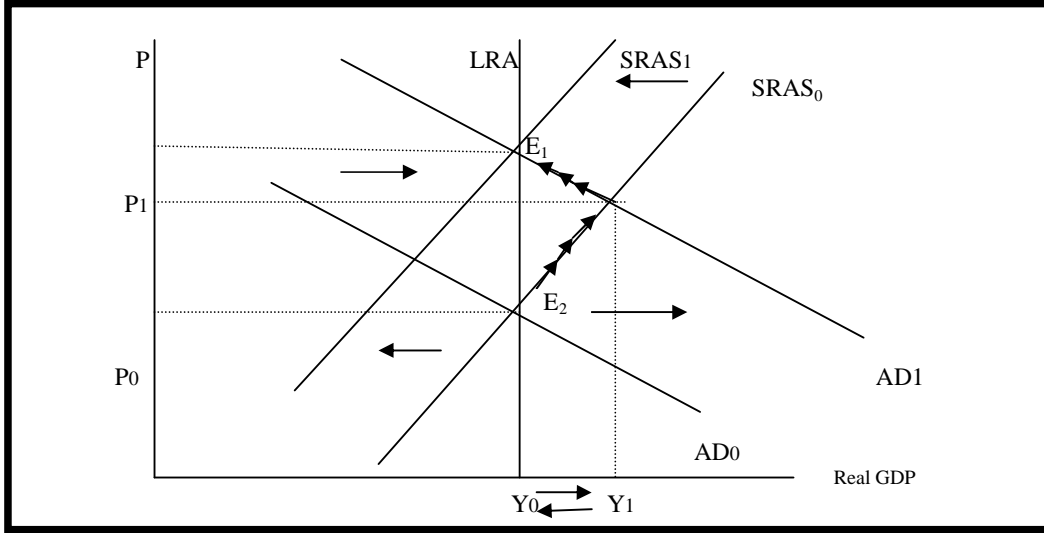
ان اسباب نشوء التضخم عديدة ومتنوعة منها ما يرجع إلى اسباب اقتصادية داخلية ومنها ما يكون مستورد من الخارج بسبب الارتباط بالاقتصاد العالمي . كما ان التضخم ظاهرة اقتصادية تظهر في اوقات الازمات الاقتصادية عندما لاتكون هناك ثقة بالحكومة ا وان الحكومة تحاول معالجة العجز في الموازنة العامة من خلال الافراط في الاصدار النقدي الجديد , وهذا من شأنه ان يرفع المستوى العام للأسعار لان الزيادة في عرض النقد عندما لاتكون متزامنه مع زيادة في الطاقة الانتاجية فان ارتفاع المستوى العام للأسعار لا مفر منه . وهناك نظريتان رئيستان تفسران اسباب نشوء التضخم الاقتصادي وهما (1):

أ - للتضخم ناشئ عن جذب الطلب (Inflation caused by demand pull) :

وفق هذه النظرية فان التضخم يحدث نتيجة الزيادة في الطلب الكلي بسرعة تفوق الزيادة الحاصلة في العرض الكلي , وهناك اسباب مختلفة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بسرعة اكبر من العرض الكلي فقد ينتج التضخم من الزيادة السريعة في عرض النقد , فإذا ازداد العرض الأسمي للنقود فان الطلب الكلي سوف يزداد . وبما ان العرض الكلي مقيد بعوامل الانتاج مثل معدلات التراكم الرأسمالي والتقدم التقني , لذا فإن الزيادة في الطلب الكلي قد تتسبب في الزيادة في المستوى العام للأسعار . كما ان التضخم الناشئ عن جذب الطلب ممكن ان يحدث بسبب عوامل اخرى كارتفاع معدل الانفاق الحكومي أو نتيجة تخفيضات ضريبية متعاقبة . ومع ذلك فان الاقتصاديين يتفقون على ان التضخم لايمكن ان يستمر بشكل غير محدد من دون الزيادة في عرض النقود . والشكل (10) يوضح كيف يحدث التضخم الناشئ عن جذب الطلب حيث نلاحظ ان الطلب الكلي (AD) يزداد بسرعة اكبر من العرض الكلي (AS) , نلاحظ ان الطلب الكلي (AD₀) يساوي العرض الكلي (SRAS₀) وعليه فإن السعر التوازني لهما هو (P₀) . فاذا زاد الطلب الكلي إلى (AD₁) وانخفض العرض الكلي إلى (SRAS₁) فإن المستوى العام للأسعار سوف يرتفع إلى (P₁) .

(1) Central Bank of Trinidad and Tobago, Public Education Pamphlet Series No.2, July 2006, p2.

شكل (10) التضخم الناشئ عن جذب الطلب

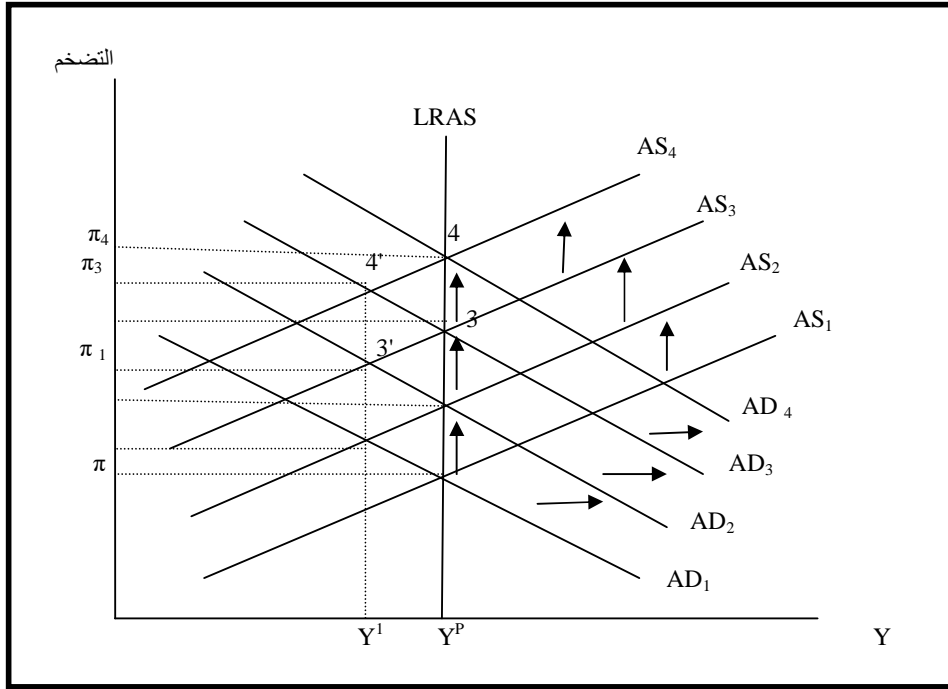


Source: Joseph G.Nellis , David Parker , " Principles of Macroeconomics" , Pearson Education Limited , London , 2004,p264

ب - التضخم الناشئ بدفع الكلفة (Inflation emerging cost push) :

تبعاً لهذه النظرية يرجع سبب نشوء التضخم إلى التصرفات الاحتكارية لبعض الجماعات مثل نقابات العمال والمنشآت القائمة في المجتمع ، حيث يحدث التضخم بسبب الضغوط التي تمارسها نقابات العمال لزيادة الأجور النقدية بسرعة أكبر من الزيادة التي تحدث في الظروف الاعتيادية ويسمى بالتضخم الناشئ عن ارتفاع الأجور ، كما ينشأ التضخم بسبب الممارسات الاحتكارية للمدراء الذين يرفعون الأسعار حتى في غياب الزيادة في الطلب أو ارتفاع النفقات ويسمى بالتضخم الناشئ عن زيادة الأرباح . الشكل (11) يوضح التضخم الناشئ بسبب دفع النفقة ، ولنفترض ان النقابات نجحت في زيادة الأجور من خلال المساومة الجماعية بشكل يفوق الزيادة التي تقررها قوى السوق ، بحيث ان هذه الزيادة كفيلة لزيادة متوسط الأجور النقدية في الاقتصاد القومي ، ولتوضيح ذلك نفترض ان الطلب الكلي هو (AD_1) ، وان العرض الكلي (AS_1) مع افتراض جمود الأجور النقدية ، وعلى ذلك يكون مستوى التضخم عند (π) والناتج (Y^p) . ولنفترض ان نقابات العمال لم تكتفي بتلك الزيادة في الأجور ودفعت الأجور النقدية إلى مستوى اعلى جديد ونتيجة لذلك سوف ينتقل منحنى العرض الكلي إلى (AS_2) . ومع افتراض ثبات الطلب الكلي فان مستوى التضخم الجديد (π_1) وهو اعلى من مستوى التضخم (π) ونستنتج من ذلك انه اذا زادت الأجور النقدية في ظل الظروف المبينة فإن المستوى العام للأسعار سيرتفع . وعند انخفاض العرض الكلي فإن العمالة والناتج ينخفضان ايضاً .

شكل (11) التضخم الناشئ بدفع النفقة



Source:Frederic S.Mishkin , "The Economics of Money , Banking , and Financial Markets" , Tenth Edition ,McGraw Hill,Americas,New York,2013, p636.

بعد ان عرفنا مفهوم التضخم واسبابه بقي علينا ان نوضح الاثار الاقتصادية للتضخم وهل آثار التضخم متشابهة ام مختلفة عندما يكون التضخم متوقعا ام لا . فالتضخم غير المتوقع يشير إلى الزيادات غير المتوقعة في المستوى العام للأسعار او تكون اكبر من مما كان الافراد قد توقعوه , اما التضخم المتوقع فهو يشير إلى الزيادات المتوقعة في المستوى العام للأسعار , لذلك فان الاثار الاقتصادية ستكون مختلفة تبعا إلى نوع التضخم هل هو متوقع أم غير متوقع وفيما يأتي توضيح آثار كل نوع (1):

أ – آثار التضخم غير المتوقع (Effects of inflation are unexpected):

عندما يعاني الاقتصاد من التضخم غير المتوقع تحدث اعادة توزيع للدخل الحقيقي . وفي هذه الحالة يكسب بعض الافراد حيث ستزيد دخولهم النقدية بمعدل اكبر من معدل ارتفاع

(1)Marc Labonte , " Inflation : Causes , Cost and Current Status " , Congressional Research Service , July 2011,p 5-7 .

وللمزيد من التفاصيل :

- مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، مراجعة عبد الفتاح عبد الرحمن، مصدر سابق، ص 367-374 .

- Robin Grier, Kevin B. Grier, On the real effects of inflation and inflation uncertainty in Mexico, Journal of Development Economics 80 (2006) 478 – 500,2006.

الدائنين إلى المدينين عند الحد الأدنى له . الا انه قد يحصل اعادة التوزيع للثروة في الاجل القصير بسبب الديون التي تمت قبل الزيادة في سعر الفائدة الأسمي .

ج - آثار التضخم على الحكومة (Effects of inflation on the government):

يؤثر التضخم على الحكومة ايجابيا بطريقتين : فالحكومة تعد مديناً صافياً , ومع التضخم يعاد توزيع الثروة من الدائنين الصافين إلى المدينين الصافين , كما ان الحكومة سوف تستفيد من الضرائب لان نظام الضرائب على الدخل الشخصية مبني على الدخل الأسمي وليس العيني , فحتى اذا كان الدخل الأسمي يجاري الزيادة في مستوى الاسعار فان الدخل الحقيقي بعد فرض الضرائب ينخفض وبالتالي يجد الممولون أنفسهم في شرائح ضريبية حدية اعلى . وعليه نجد انه في حالة حدوث تضخم يؤول جزء كبير من الدخل الحقيقي إلى الحكومة في صورة ايرادات ضريبية وبذلك فان النتيجة الصافية هي تحويل جزء من الدخل الحقيقي من الافراد إلى الحكومة , وفي النهاية إلى الافراد الذين يستفادون من الانفاق الحكومي . هذا من ناحية الضرائب على الافراد وبنفس الطريقة سيكون الامر بالنسبة للضرائب على الشركات , إذ إن الضرائب على الشركات تبني على الدخل الأسمي وبالتالي فانها قد تثبط الميل للاستثمار ابان مدة التضخم . حيث ان تحديد الارباح يسمح للمنشآت باقتطاع مخصصات لاهلاك المصانع والادوات , وبما ان هذه المخصصات تبني على اساس التكاليف الاصلية وليس تكاليف الاحلال فإن عند حدوث التضخم تكون التكاليف الاصلية اقل من التكلفة الحقيقية لاحلال المصنع والمعدات . ونتيجة لذلك فان المنشآت لن تتمكن من اقتطاع اهلاكها الحقيقي وسوف تكون ارباح الشركات مبالغ فيها . وتؤدي هذه الارباح الاعلى إلى التزامات ضريبية اكبر على المنشأة .

د - التضخم واللايقين (Inflation and uncertainty):

يخلق التضخم حالة من اللايقين الذي يؤثر سلباً على الاقتصاد , فالتضخم لا يحدث بمعدل ثابت . كما انه حالما يزيد معدل التضخم فان ذلك يزيد اللايقين , وكننتيجة لذلك فان الموارد يعاد تخصيصها من الانتاج إلى التنبؤ بمعدل التضخم , بالاضافة إلى ذلك سوف يخصص وقت اطول للبحث عن سبل الحماية من التضخم وللمضاربة . وبسبب اللايقين يرفض الشركاء الدخول في تعاقدات طويلة الاجل مما يؤدي إلى خفض الكفاءة المرتبطة بهذه العقود وسوف تحول موارد اضافية من الانتاج حتى يمكن الدخول في مفاوضات تتكرر بشكل مستمر .

4: البطالة (Unemployment)

يعد مفهوم البطالة من المفاهيم التي اخذت اهمية كبيرة في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل . كما انها استحوذت على عناية اصحاب القرارات السياسية . البطالة هي ظاهرة اقتصادية يرجع ظهورها بشكل ملموس إلى فترة ازدهار الصناعة إذ لم تكن معروفة في المجتمعات الريفية التقليدية , إذ ان معدل البطالة مؤشرا واضحا للحالة التي يكون عليها اقتصاد ما . وتبعاً لمنظمة العمل الدولية يمكن تعريف العاطل عن العمل هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه وفق الاجر السائد في السوق ولم يحصل عليه . ويتم تصنيف الاشخاص على انهم عاطلون عن العمل اذا (1):

(أ) لم يكن لديهم عمل وقد بدأوا بالبحث عن عمل خلال المدة الماضية وهم متاحون للعمل حالياً .

(ب) العمال الذين تم تسريحهم عن العمل سواء شارك او لم يشارك في البحث عن العمل .

(ج) في جميع الحالات الاخرى التي يجب عليهم المشاركة في البحث عن عمل بشكل فعال على الاقل في اسابيع التي تسبق المقابلة , وسوف يكون متاحا للعمل باستثناء مرض مؤقت .

كما تعرف البطالة إلى انها نسبة الافراد الذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف . ويختلف تعريف القوى العاملة والبطالة تبعاً للبلاد , الا ان منظمة العمل الدولية عرفت اجمالي القوى العاملة بانه جميع الافراد الذين يتجاوز عمرهم خمسة عشر عاماً والذين يستوفون تعريف منظمة العمل الدولي للسكان النشطين اقتصادياً اي جميع الافراد الذين يمثلون الايدي العاملة المشاركة في انتاج السلع والخدمات خلال مدة محددة ويشمل ذلك كل من العاملين والعاطلين عن العمل (2). وعموماً لقياس معدل البطالة نستعمل الصيغة الآتية :

$$U = \frac{N}{CI} \times 100\% \dots \dots \dots (1-57)$$

(1)David Byrne and Eric Strobl , " Defining Unemployment in Developing Countries: The Case of Trinidad andTobago" , Centre for Research in Economic Development and International Trade,University of Nottingham , No.01/09, May 2001,p4.

(2)http://www. albankaldawli.org

حيث ان , U : معدل البطالة , N : عدد العاطلين , CI : اجمالي القوى العاملة

وتوجد انواع عديدة لظاهرة البطالة ويمكن ان نشير هنا إلى خمسة انواع للبطالة وهي (1):

أ - البطالة الدورية : ويحدث هذا النوع عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود عندما يكون هناك انخفاض في الانتاج والطلب الكلي في الاقتصاد . وفي هذا الوقت تتخفف حاجة اصحاب العمل للعمال لتلبية مستويات اقل من الطلب . وقد يصل الحال إلى غلق بعض الشركات لانها لاتعد مربحة مما يؤدي إلى تسريح العمال , الا ان هذا النوع من البطالة ينخفض عندما يتحسن الوضع الاقتصادي يزداد الطلب على السلع والخدمات فان اصحاب العمل سوف يزيد طلبهم ايضا على العمالة لتلبية المستويات الجديدة من الطلب على السلع الاستهلاكية .

ب - البطالة الموسمية : وهذا النوع موجود عادة في القطاع الزراعي الذي يتمتع بانتاج موسمي , حيث انها تكثر عند انتهاء الموسم الزراعي الا انهم يعودون للعمل عندما يبدأ الموسم .

ج - البطالة الهيكلية : وهذا النوع يشير إلى العمال الذين سرحوا من وظائفهم بسبب التغييرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد ولا سيما التطورات في مجال التكنولوجيا او نتيجة لمستويات جديدة من المهارات اللازمة للقيام بالعملية الانتاجية . ونتيجة هذه التطورات سوف يتغير نوع الطلب على العمالة من عمالة غير ماهرة او مدربة لهكذا تطورات إلى عمالة ماهرة و مدربة .

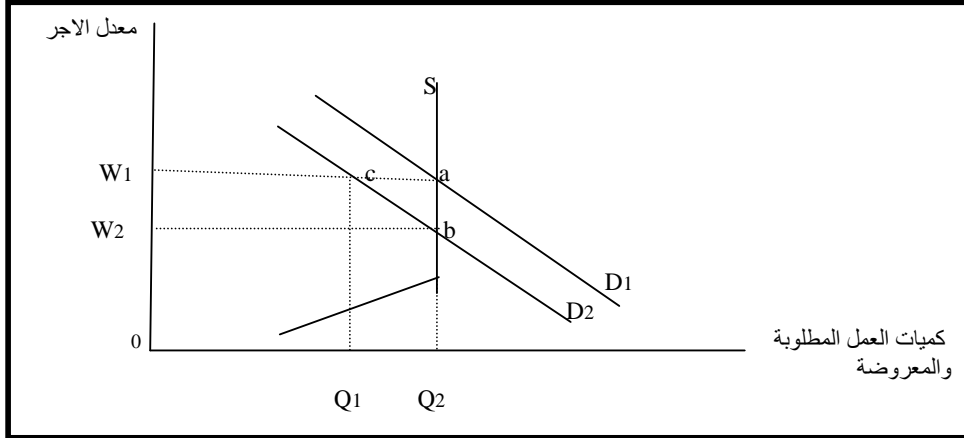
د - البطالة المقنعة : ويحدث هذا النوع عندما يكون هناك عدد من العمال أكثر من العدد الذي تحتاجه العملية الانتاجية فعلى سبيل المثال يكون هناك عشرة عمال لاتمام مهمة معينة ولكن في حقيقة الامر يمكن اتمام هذه المهمة بسبعة فقط , ونلاحظ ان الاحصائية المتعلقة بالعمل لاتظهر اي بطالة بين العمال العشرة على الرغم من ان هناك ثلاثة عمال لايسهمون في الانتاج.

هـ - البطالة الاحتكاكية : وهي ظاهرة قصيرة الاجل تنشأ عندما يترك العمال وظائفهم الحالية بحثا عن وظائف ذات اجور اعلى او اكثر جاذبية تجدر الاشارة هنا بان يتعلق بالمدة التي يترك العمال فيها وظائفهم الحالية حتى يجدوا فرص عمل جديدة لهم . وبمعنى اخر ان هذا النوع ناتج عن صعوبة التلاقي السريع بين الطلب على العمل والمعروض منه في السوق . والشكل (12) يوضح سوق العمل في حالة تناقص الطلب الكلي . حيث ان التناقص في الطلب الكلي من D_1 إلى D_2 يؤدي إلى انخفاض مستوى العمالة من Q_1 إلى Q_2 اذا لم يتناقص الاجر من

(1)Types of Unemployment - Reserve Bank Of Fiji . <http://www.rbf.gov>

من W_1 إلى W_2 حيث ان العمال يتوقعون ان يجدوا فرصة عمل عند الاجر السابق فانهم لن يقبلوا بالاجر المنخفض في البداية وبالتالي تنتج بطالة قدرها $(Q_2 - Q_1)$.

شكل (12) البطالة وتناقص الطلب الكلي (AD)



المصدر : جيمس جوارتيني , ريجارداستورب, الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص , ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن , عبد العظيم محمد , دار المريخ للنشر , الرياض السعودية , 1999 , ص 205 .

بعد ان تعرفنا على مفهوم وانواع البطالة لابد من التعرف على الآثار الاقتصادية للبطالة ، إذ تمثل البطالة أحد التحديات الكبرى التي تواجه بلدان العالم لآثارها الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة ، و يمكن تلخيص هذه الآثار في النقاط الآتية :⁽¹⁾

أ - الأفراد العاطلين عن العمل سيكونون غير قادرين على كسب الدخل ومن ثم غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم المالية ، والفشل في دفع اقساط الرهن العقاري او دفع الايجار وقد يؤدي ذلك إلى تشردهم علاوة على امكانية اصابهم بامراض . تكلفة أخرى للعاطلين عن العمل هي أن نقص الموارد المالية مع المسؤوليات الاجتماعية قد يدفع العمال العاطلين عن العمل لشغل وظائف لا تناسب ومهاراتهم أو السماح لهم باستخدام مواهبهم ، والخوف من فقدان الوظيفة يمكن أن يحفز القلق النفسي. وكذلك القلق، فإنه يمكن أن يسبب الاكتئاب، وانعدام الثقة، وكميات كبيرة من الإجهاد. ويزداد هذا التوتر عندما يواجه العاطلين عن العمل قضايا صحية، وفقير .

ب - نقص في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار ما يمكن ان ينتجه العاطلون عن العمل ومن ثم فان حجم السلع والخدمات المتوفرة في السوق سيكون اقل مما لو لم يكن الاقتصاد يعاني من البطالة ويزداد هذا النقص مع زيادة حجم البطالة ' وسيكون الانتاج ادنى من التشغيل الكامل .

(1)Richard Ashley. "Fact sheet on the impact of unemployment"Virginia Tech, Department of Economics. Retrieved USA, 11 October 2007.

- ج - انخفاض مستوى الانتفاع الامثل من الموارد المتاحة للمجتمع نتيجة تعطل جزء من رأس المال المتمثل بالمعدات والآلات وخطوط الانتاج التي كان يعمل عليها هؤلاء المتعطلون ومن ثم فان البطالة ستؤدي إلى الاستخدام غير الكفوء للموارد ومن ثم ستؤثر البطالة على النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية للأفراد .
- د - زيادة نفقات الدولة بسبب زيادة حجم تعويضات البطالة التي تدفعها للعاطلين عن العمل ' علاوة على انفاقه على الافراد المتعطلين الذين يفقدون مهاراتهم وموهبتهم في العمل نتيجة عدم ممارستهم له ومن اجل اعادة كفاءتهم إلى المستوى السابق قبل ترك العمل لابد من تدريبهم وتأهيلهم وهذا يعد هدرا للموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع كان من المفترض الافادة منها في اعداد وتأهيل ملاكات جديدة تدخل سوق العمل .
- هـ - قد تدفع البطالة الافراد العاطلين عن العمل إلى اتباع أساليب غير مشروعة في الحصول على الدخل وبالتالي سيؤدي ذلك إلى زعزعت الاستقرار الاجتماعي والامن مما يتطلب من الحكومة انفاقاً اكبر لحماية الامن الداخلي .
- و - تؤدي البطالة المقنعة إلى تقليل الانتاجية بشكل عام وتردي كفاءة الاداء على الرغم من الزيادة المطلقة في الانتاج التي سوف تبدأ بالتناقص هي الاخرى .

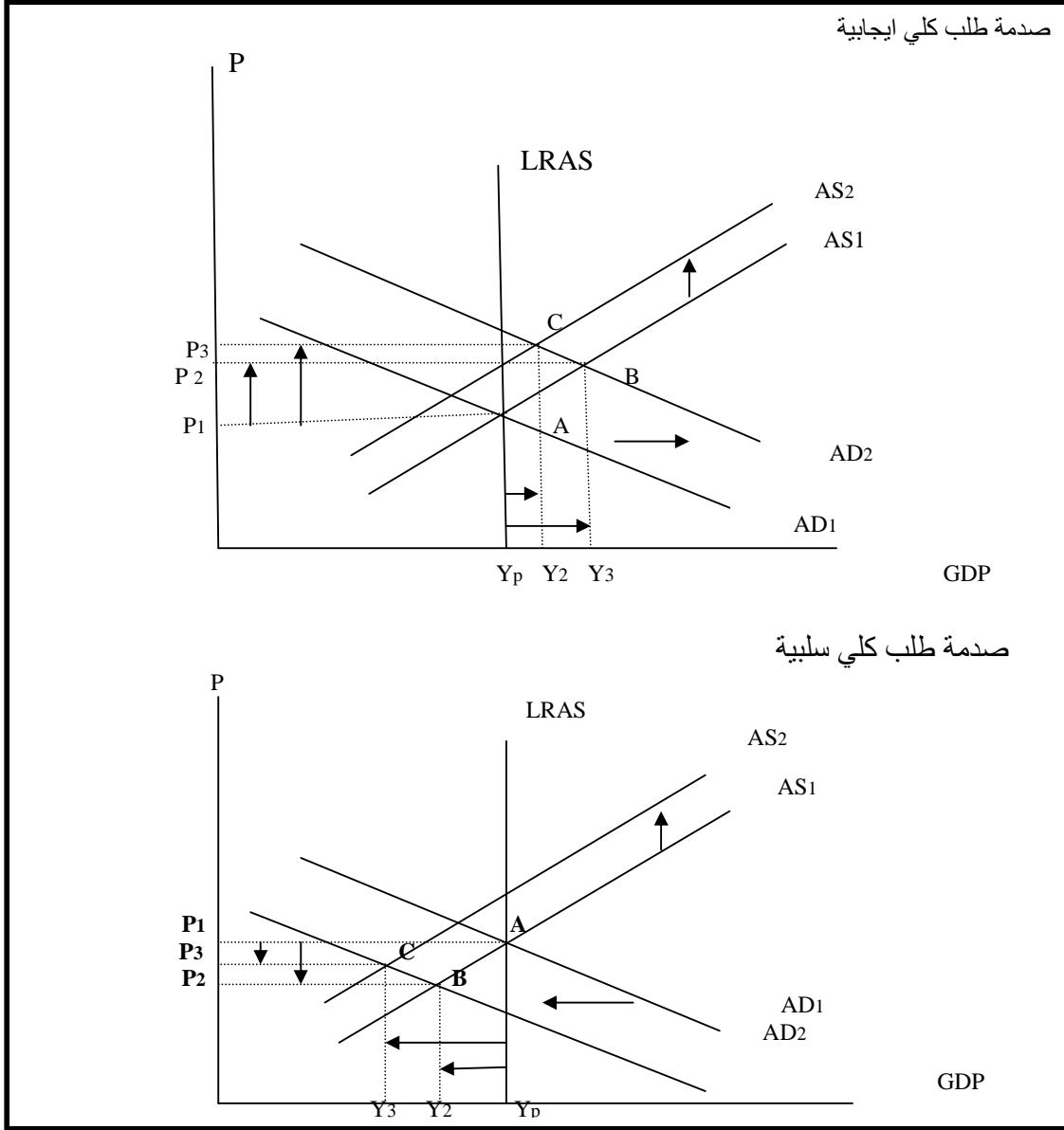
سادسا : - العلاقة بين متغيرات الاستقرار الاقتصادي

بعد ان اوضحنا كل من مفهوم الاستقرار الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة فيه لابد من توضيح العلاقة بين متغيرات الاستقرار الاقتصادي . اذ ان التغيرات التي يمكن ان تحدث في اي متغير من هذه المتغيرات من شأنه ان يجعل الاقتصاد غير مستقرا وبيتعد عن حالة التوازن . وقد قام الاقتصادي أوكن (Okun) بوضع قانون يدعى قانون أوكون (Okun's law) , حيث يحدد فيه العلاقة بين معدلات البطالة ونمو الناتج المحلي الاجمالي , ويكون نمط هذه العلاقة ايجابيا اي علاقة طردية بين معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات البطالة. وقد كانت العلاقة الاولى في قانون أوكون توضح كيف يمكن للتغيرات في معدل البطالة من فترة لاخرى ان تغير نمو الناتج الحقيقي ويمكن كتابة العلاقة بالصيغة الاتية ⁽¹⁾:

$$\Delta U = a + b * (RGDP) \dots \dots \dots (1-58)$$

(1)Edward S. Knotek , How Useful is Okun's Law?,Federal Reserve Bank , of Kansas City , Economic Review ,USA, Foruth Quarter , 2007 , p75.

شكل (13) العلاقة بين متغيرات الاستقرار الاقتصادي



Source: Frederic S.Mishkin , "The Economics of Money , Banking , and Financial Markets, Eighth Edition , America, 2007, P 651.

ويلاحظ من الشكل اعلاه انه عن حدوث صدمة طلب كلي ايجابية اي زيادة في الطلب بثبات العرض الكلي فان الناتج الفعلي سوف يزداد وسوف يزداد المستوى العام للأسعار ايضا , ولكن اذا تزامن مع ارتفاع الطلب انخفاض في العرض الكلي فان الناتج الفعلي سوف يزداد ايضا لكن دون مستوى الارتفاع بثبات العرض الكلي وسوف يزداد المستوى العام للأسعار اكثر من حالة السابقة . اما في حالة انخفاض الطلب الكلي بثبات العرض الكلي فان الناتج سوف ينخفض الى Y_2 والسعر سوف ينخفض الى P_2 , اما في حالة انخفاض الطلب الكلي مع انخفاض العرض الكلي فان الناتج سوف ينخفض الى Y_3 وهي اقل من Y_2 ومستوى الاسعار سينخفض الى P_3 وهو اعلى من P_2 .

المبحث الثالث أثر الصدمات النقدية في الاستقرار الاقتصادي

ان التحديات التي تواجه الاستقرار النقدي في عالم اليوم مختلفة ومتجددة، محلية ومعولمة، متوقعة وغير متوقعة، وان الصعوبة هي في تحديد حركة المتغيرات الاقتصادية . و يناقش هذا المبحث تحليل أثر الصدمات النقدية في متغيرات الاستقرار الاقتصادي , من خلال متابعة الاثار الاقتصادية التي تحصل عند حدوث صدمة نقدية في المتغيرات الاقتصادية الكلية ومن ثم انعكاس ذلك على الاستقرار الاقتصادي . حيث يتم التركيز على العلاقة بين المتغيرات النقدية ومتغيرات الاستقرار الاقتصادي وآلية (Mechanism) انتقال الأثر إلى الاستقرار الاقتصادي عند حدوث صدمات نقدية ايجابية اوسلبية .

اولا : اثر صدمات عرض النقد في الاستقرار الاقتصادي

تعد التقلبات في معدل نمو الرصيد النقدي (Monetary stock) او التغيرات الكبيرة في معدل دورانها سبباً رئيساً بالاضطراب في الكيان الاقتصادي وينتقل اثر التقلبات في معدل نمو عرض النقد إلى النشاط الاقتصادي عبر عدة قنوات يمكن ايجازها بالآتي⁽¹⁾:

1 - قناة سعر الفائدة (Interest Rate Channel) :

وتعد قناة سعر الفائدة هي الآلية الرئيسية لنقل اثر زيادة العرض النقدي (MS) في العرض الكلي والطلب الكلي . فعندما تقوم السلطة النقدية بزيادة عرض النقد فانه سيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ونتيجة لذلك سوف تهبط كلفة رأس المال ويزداد الاستثمار ومن ثم يزداد الطلب الكلي والتي يمكن ان تؤدي الى زيادة التضخم اذا لم كانت زيادة الطلب الكلي اكبر من العرض الكلي أي أن :

$$MS \uparrow \rightarrow r \downarrow \rightarrow I \uparrow \rightarrow Y^{ad} \uparrow$$

حيث ان , MS: تمثل عرض النقد , r: سعر الفائدة , I: الاستثمار , Y^{ad} : الطلب الكلي

للمزيد من التفاصيل :

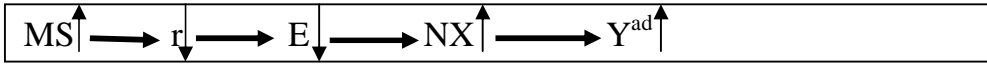
-Frederic S. Mishkin , The Economics of Money , op.cit, 2007,p6.

-Monetary Policy: Transmission Mechanism, The Monetary Policy Committee Bank of England, <http://www.bankofengland.co.uk>.

- Jean Boivin, Michael T. Kiley, and Frederic S. Mishkin, How Has the Monetary Transmission Mechanism Evolved Over Time?, Finance and Economics Discussion Series Divisions of Research & Statistics and Monetary Affairs Federal Reserve Board, Washington, D.C.,2010.

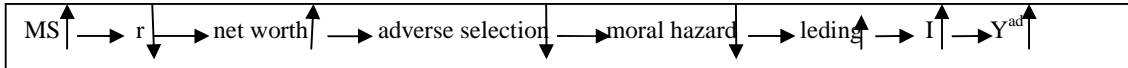
2 - قنوات أسعار لاصول لآخرى (Assets Prices Channel) :

هناك أسعار أخرى حظيت باهتمام كبير كقنوات لتأثيرنمو عرض النقد (MS) منها :
 أ- قناة سعر للصرف (E): فنتيجة تزايد العولمة في اقتصاديات العالم كافة واتباع معدلات صرف مرنة دفع هذا إلى تأثير عرض النقد على أسعار الصرف والتي تؤثر في صافي الصادرات والانتاج الاجمالي وتتضمن هذه القناة أيضا تأثير أسعار الفائدة فعندما تأخذ أسعار الفائدة بالهبوط نتيجة زيادة عرض النقد فان ايداعات العملة المحلية تصبح اقل جاذبية نسبة إلى ايداعات العملات الاجنبية ونتيجة لذلك تودع قيمة العملة المحلية نسبة إلى عملة أخرى وتنخفض قيمة العملة المحلية (E) وبالتالي سوف تكون السلع المحلية ارخص من السلع الاجنبية وبذلك سوف يرتفع صافي الصادرات (NX) وكذلك الطلب الاجمالي نتيجة ارتفاع الدخل القومي.



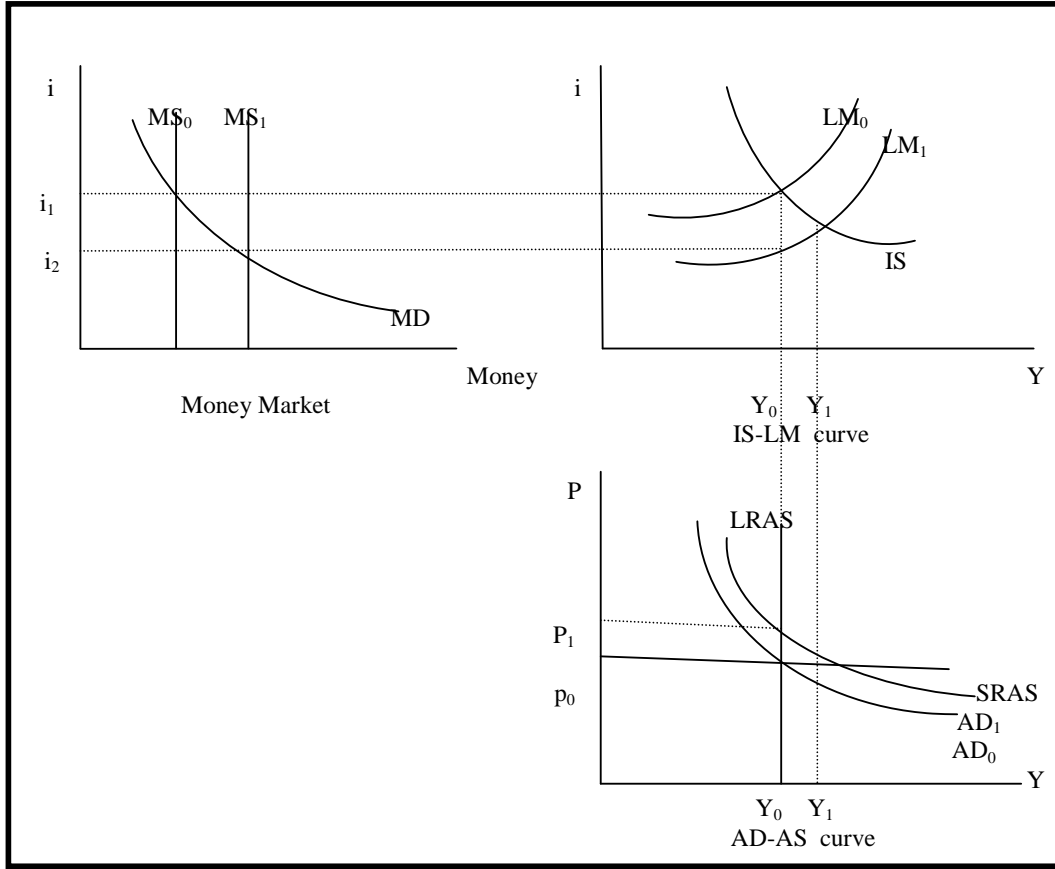
ب- أسعار للاسهم العادية : قام جيمس توبن (J. Tobin) بتطوير نظرية تدعى نظرية q لتوبن (q-Tobin Theory), توضح كيف يمكن ان ينتقل اثر زيادة عرض النقد إلى الاقتصاد من خلال تأثيرها على تسعير الاسهم العادية . وتعرف q بانها القيمة السوقية للشركات مقسوم على التكلفة البديلة لرأس المال . فلو فرضنا ان قيمة q عالية اي ان سعر السوق للشركات عالي نسبة إلى التكلفة البديلة لرأس المال وان المتطلبات الرأسمالية الجديدة هي رخيصة نسبة إلى القيمة السوقية للشركات بالتالي فان الانفاق الاستثماري سيرتفع لان الشركات يمكن ان تشتري الكثير من السلع الاستثمارية الجديدة مع اصدار صغير للاسهم . والعكس صحيح في حالة انفاض قيمة q فان الشركات لن تشتري سلع استثمارية جديدة لان القيمة السوقية للشركات منخفضة نسبة إلى رأس المال . حيث ان الشركات التي تريد اكتساب رأس مال يمكنها شراء شركة أخرى بسعر رخيص اي اكتساب رأس مال قديم بدلا من الجديد . وان صلب هذا الموضوع هو وجود علاقة مباشرة ما بين قيمة q والانفاق الاستثماري . فعند زيادة عرض النقد سوف تنخفض أسعار الفائدة على السندات وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار الاسهم (P_s) لانها سوف تكون اكثر جاذبية من السندات فيزداد الطلب عليها ويرتفع سعرها

القناة الثانية : هي قناة الميزانية العمومية , ومن خلال هذه القناة ينتقل اثر زيادة عرض النقد عبر ميزانية الشركات حيث ان زيادة عرض النقد تؤدي إلى ارتفاع اسعار الاسهم Ps نتيجة انخفاض سعر الفائدة وارتفاع اسعار السندات كما أوضحنا سابقا وهذا يؤدي إلى زيادة صافي قيمة الشركات (Net worth) وانخفاض الاختيار المضاد (Adverse selection) وكذلك انخفاض المخاطر (Moral hazard) مما يؤدي إلى زيادة الائتمان (Leding) ومن ثم زيادة الانفاق الاستثماري (I) وزيادة الطلب الكلي (Y^{ad}) ويمكن توضيح ذلك بالاتي :



الا ان زيادة الطلب الكلي لا تؤدي دائما إلى زيادة الانتاج فحسب يمكن ان تؤدي إلى ارتفاع الاسعار إذا كان الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل , بافتراض ان الاقتصاد القومي مبدئياً عند الناتج Y_0 ومستوى الاسعار P_0 , و ان عرض النقود بقيمته الحقيقية تزداد من MS_0 إلى MS_1 وبالتالي فان منحنى عرض النقود بقيمته الحقيقية ينتقل إلى MS_1/P_0 . وينتقل المنحني LM إلى LM_1 . وعند مستوى السعر P_0 فان مستوى الدخل الجديد يكون Y_1 حصل بتقاطع المنحني S_0 والمنحني LM_1 وعند مستوى السعر P_0 يصبح الطلب الكلي اكبر من ذي قبل حيث Y_1 اكبر من Y_0 . ومع الزيادة في الطلب الكلي فان التوليفة التوازنية النهائية للناتج ومستوى الاسعار تكون (Y_1, P_1) حصلت من تقاطع منحنى الطلب الكلي الجديد مع منحنى العرض الكلي الاصلي . اما من ناحية التأثير على الاستخدام (Employment) فان زيادة نمو عرض النقد سوف تزيد العمالة عند مستوى العمالة الكاملة في حين اذا كانت الزيادة في العرض الاسمي للنقود اصغر , فستزداد العمالة والناتج إلا أنها لاتصل إلى مستويات العمالة الكاملة وكما موضح في الشكل البياني الاتي :

شكل (14) أثر صدمة عرض النقد في متغيرات الاستقرار الاقتصادي

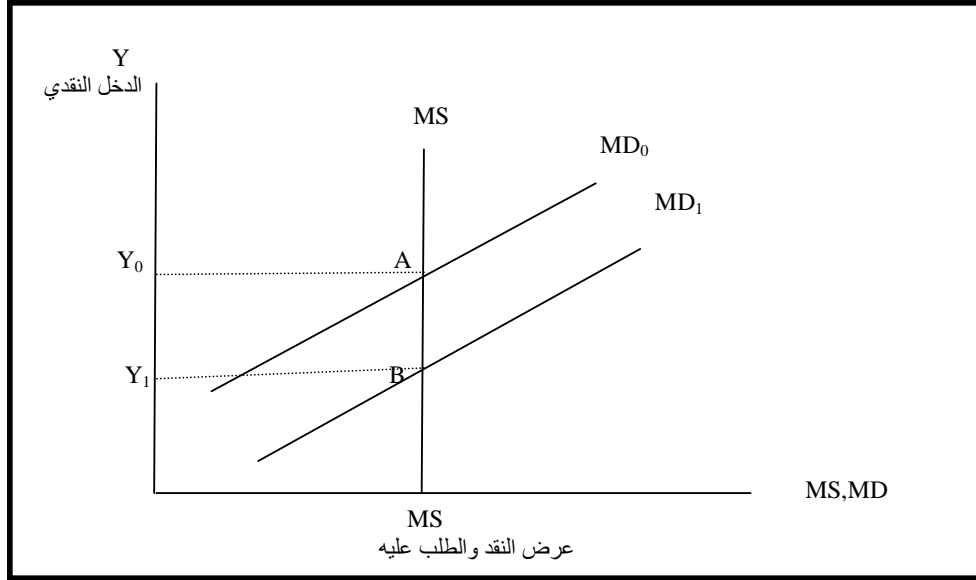


Source: LIANG,Fang , HUANG,Weiya ,The relationship between Money supply and the GDP of United States, Hong Kong Baptist University , Hong Kong, 2011, p 4.

ثانيا : - اثر صدمات الطلب على النقود في الاستقرار الاقتصادي

تنشأ التقلبات في دالة الطلب على النقود وانتقال منحى الطلب على النقود من الاسباب التي تطلب لاجلها النقود , وبما ان النقود لاتطلب لكونها وسيلة دفع لانجاز المعاملات المتعلقة بشراء السلع والخدمات فحسب اذ ان النقود هي موجود سائل من بين موجودات متعددة تشتمل عليها ثروة الفرد الخاصة , فلذا يكون للفرد حرية الاختيار بين الاحتفاظ بهذا الموجود كنقد سائل او استبداله بغيره من الموجودات المكونة لثروته . ونتيجة لذلك نجد ان رغبة الافراد في الاحتفاظ بالنقود على طلب النقود لاغراض السيولة الذي يرتبط بصورة مباشرة بالتغيرات الحاصلة في معدل الفائدة اذ ان الافراد يميلون إلى الاحتفاظ بكميات اقل من النقود كلما كان سعر الفائدة

النقطة B وانخفاض في الدخل النقدي من Y_0 إلى Y_1 وهذا يعني انه سوف ينخفض الدخل النقدي عن حدوث صدمة طلب نقد ايجابية في حالة ثبات عرض النقد .
شكل (15) اثر صدمة الطلب على النقود في الدخل النقدي

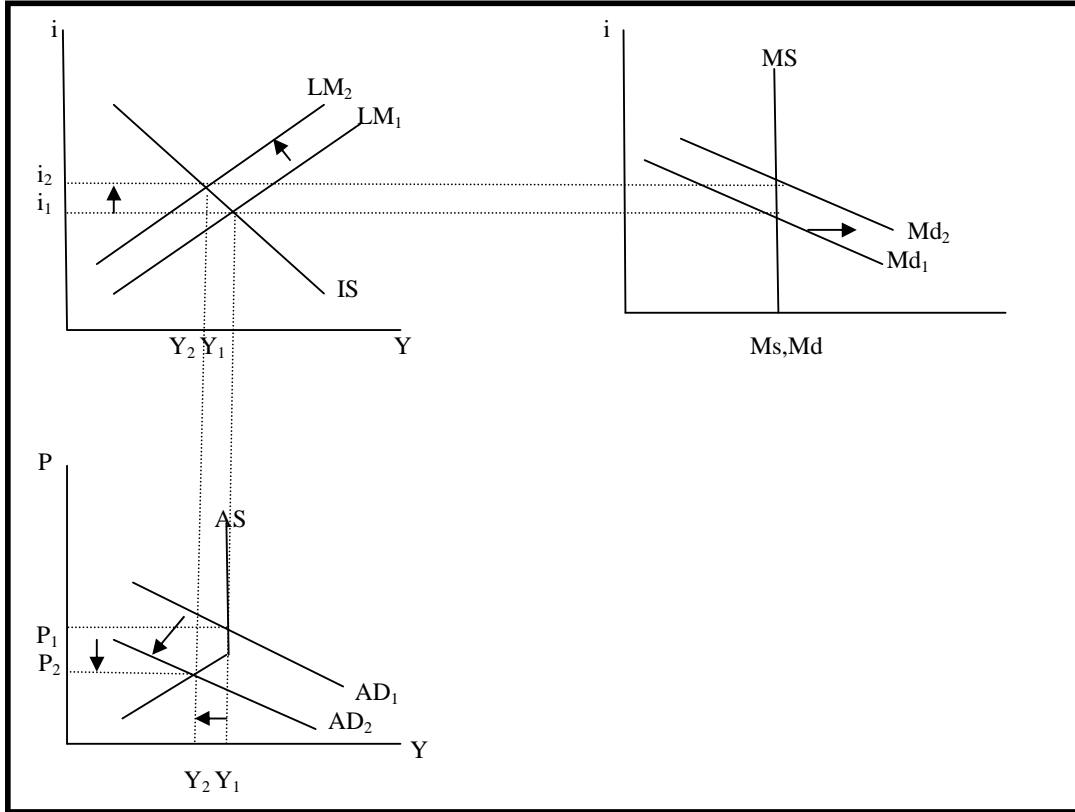


المصدر : عوض فاضل الدليمي , النقود والبنوك , , دار الحكمة , الموصل , العراق , 1990 , ص 520.

ويترتب على مفهوم تفضيل السيولة النقدية نتيجة اقتصادية في غاية الاهمية الا وهي ان زيادة رغبة الافراد في الاحتفاظ بالنقود بدلا من الاستثمار ينعكس في انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات وارتفاع اسعار الفائدة ومن ثم انكماش حجم الاستثمار وانخفاض مستوى الدخل. ففي الشكل (16) نلاحظ انه عند حدوث صدمة طلب نقدي ايجابية اي زيادة رغبة الافراد بالاحتفاظ بالنقود سينتقل منحني الطلب النقدي اتجاه اليمين وسوف يؤدي ذلك إلى انتقال منحني LM إلى اليسار مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وهذا الانتقال في منحني LM سيؤدي إلى انتقال نقطة توازن سوق النقود والمنتجات إلى نقطة اخرى تجاه اليسار ونتيجة لذلك سينتقل منحني الطلب الكلي إلى جهة اليسار ايضا اي انخفاض في الطلب الكلي , مما يترتب عليه انخفاض في الناتج الكلي والاسعار معا وظهور الاثر الانكماشى على الاقتصاد وتزداد اعداد العاطلين عن العمل نتيجة قيام المشروعات بتسريح جزء من العمال لمواجهة الانخفاض في الطلب الكلي الذي يؤثر على حجم الارباح او نتيجة افلاس بعض المشروعات ومن ثم اغلاقها . ويحدث العكس في حالة عدم رغبة الافراد بالاحتفاظ بالنقود وحدث صدمة

طلب سلبية نتيجة انتشار توقعات متفائلة حول الاستثمارات فيقوم الافراد باستبدال النقود بالاصول الرأسمالية مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة الناتج ومن ثم الاسعار , وعند تجاوز الطلب الكلي الطاقة الانتاجية للبلد وسينتج عن ذلك ظهور التضخم .

شكل (16) أثر صدمة الطلب على النقود في الناتج والاسعار



Source: Andrew B.Abel, Ben S.Bernanke , et, "Macroeconomics ", sixth edition , pearson Addison – Wesley, USA,2008.

ثالثا : - اثر صدمات سعر الفائدة في الاستقرار الاقتصادي

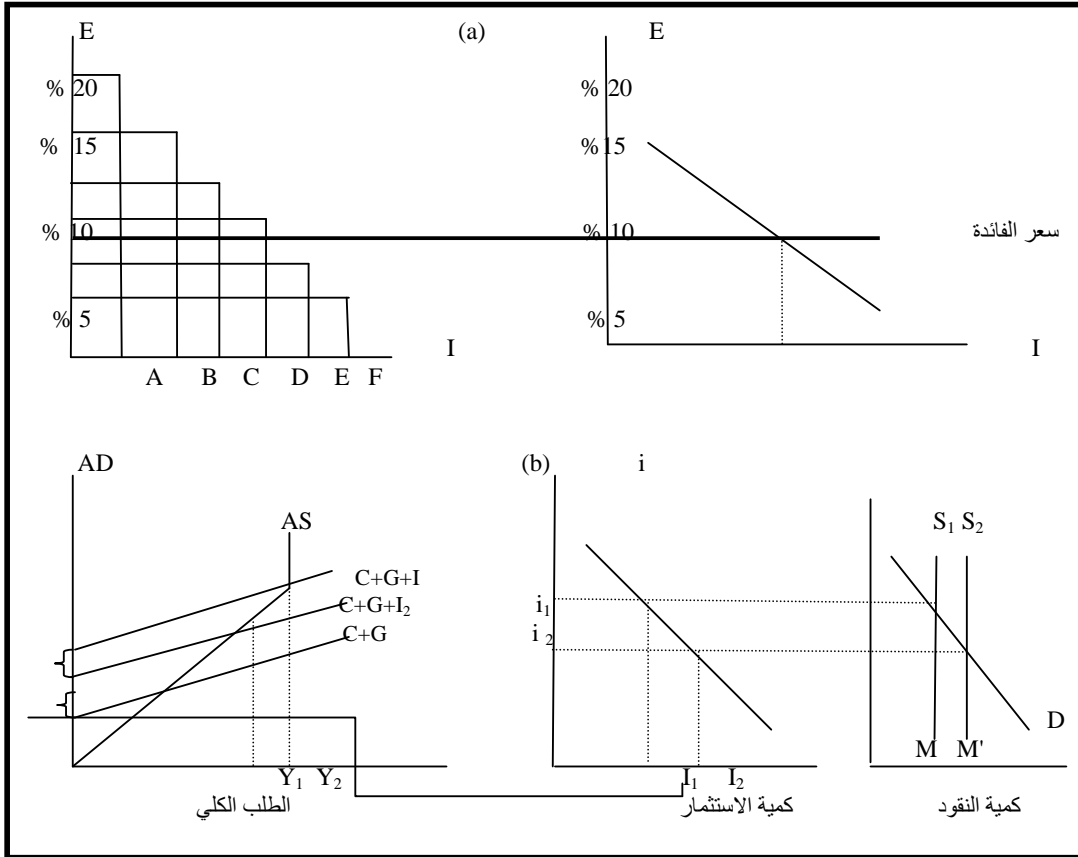
يكتسب موضوع سعر الفائدة والتغيرات المتعلقة به اهمية كبيرة في النشاط المصرفي بصورة خاصة والنشاط الاقتصادي بصورة عامة , ويتأثر سلوك سعر الفائدة بشكل مباشر بالسياسة النقدية والسياسة المالية وكذلك بمستوى النشاط الاقتصادي . وتتمثل المشكلة الاساسية لاسعار الفائدة عندما تحدد بسعر منخفض للفوائد على الودائع مما يجعل عملية الایداع غير جذابة الامر الذي ينعكس سلبا على الادخار , وبالمقابل تسعير مرتفع على القروض سوف يجعل تكاليف

الاقتراض كبيرة ومن ثم تكاليف العملية الاستثمارية ايضا كبيرة مما يدفع المستثمرين إلى اللجوء إلى جهات اخرى للاقتراض منها او من الخارج وهذا بدوره سوف يؤثر سلبا على الاقتصاد . وبما ان صدمات اسعار الفائدة هي تغيرات مفاجئة في سعر الفائدة الحقيقي الذي ينتج عن تغيرات مفاجئة في المستوى العام للأسعار . فمثلا عندما تقوم السلطات النقدية باتباع سياسة توسعية فانها سوف تزيد من عرض النقد الذي يؤدي إلى زيادة حجم الودائع المصرفية ومن ثم انخفاض اسعار الفائدة الأسمية وبسبب صلابة الاسعار ينخفض سعر الفائدة الحقيقي ومن ثم سوف يزداد الاستثمار ويرتفع مستوى الطلب الكلي الفعلي ويستجيب الناتج وتتقلص البطالة بسبب مرونة الجهاز الانتاجي مما يؤدي إلى اتساع فجوة الناتج لتكون سببا في زيادة التضخم وبافتراض بقاء سعر الفائدة الأسمي على حاله فذلك يعني انخفاض سعر الفائدة الحقيقي وهكذا تستمر الدورة . وعند تجاوز معدل التضخم المستويات المسموح بها ترفع السلطة النقدية سعر فائدة البنك المركزي لترتفع بقية اسعار الفائدة ويحصل العكس مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي ⁽¹⁾ , وبما ان قرارات الاستثمار تعتمد على سعر الفائدة الحقيقي فان حصول صدمات سعر الفائدة سوف تؤثر على حجم الاستثمار , فاذا قدر الافراد معدل التضخم بطريقة غير صحيحة سينتهي هذا إلى انهم سيضيفون علاوة تضخم خاطئة إلى سعر الفائدة الحقيقي مما ينعكس سلبا على النتائج في المستقبل فاذا كان الافراد يتوقعون معدلات تضخم عالية فان سعر الفائدة الحقيقي سوف يرتفع مما يؤدي إلى عزوفهم عن الاستثمار والعكس صحيح ⁽²⁾ . وهذا يعني ان اسعار الفائدة ترتبط بتوقعات الافراد في المستقبل حيث انهم اولاً سيتوقعون سعر الفائدة الحقيقي ومن ثم سوف يربطون هذا التوقع مع توقعهم لمعدل العائد على استثماراتهم , وحتى لو كان الاقتراض غير ضروري فان اقامة مشروع استثماري يعني خسارة الدخل من الفائدة على نفس الارصدة المستثمرة , وبما ان سعر الفائدة يعد جزءا من تكلفة كل مشروع استثماري فانه من المتوقع وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة ومستوى الاستثمار . وعليه فان المستثمرين يعتقدون مقارنة بين سعر الفائدة ومعدل عائد هذا الاستثمار فاذا كان المعدل المتوقع اعلى من سعر الفائدة فان المشروع يكون مربحا فيقدمون عليه والعكس صحيح . والشكل (17) يوضح العلاقة

(1) احمد بريهي العلي , الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات , الطبعة الاولى , دار الكتب للنشر , كربلاء - العراق , 2015 , ص 263 .

(2) توماس ماير , جيمس س. دوسينبري , وآخرون , النقود والبنوك والاقتصاد , ترجمة السيد احمد عبد الخالق , مراجعة احمد بديع بليح , الطبعة الاولى , دار المريخ للنشر , المملكة العربية السعودية , 2002 , ص 372 .

شكل (17) العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار والطلب الكلي

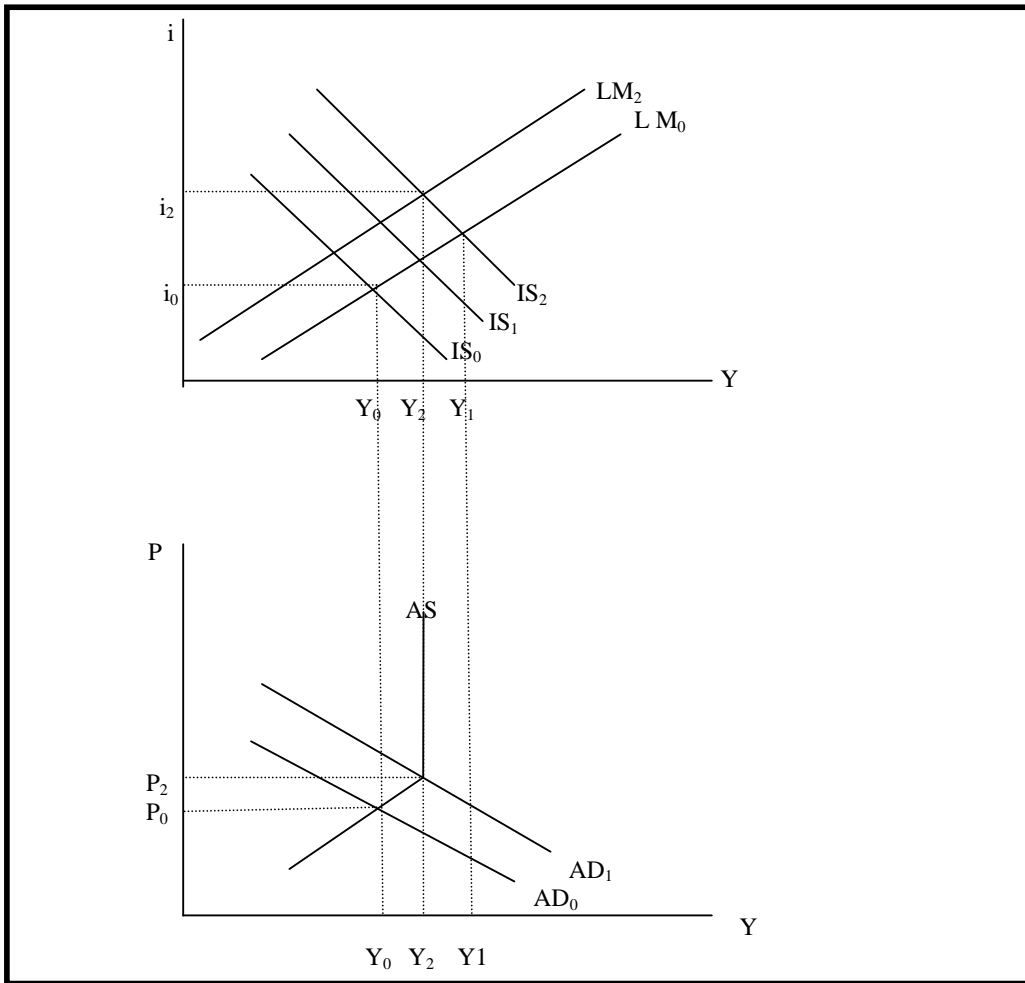


المصدر : جيمس جوارتيني , ريجارداستورب , الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص, ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن , عبد العظيم محمد , دار المريخ للنشر , الرياض السعودية , 1999, ص 388-391.

وقد تنتج صدمة اسعار الفائدة نتيجة اتباع الحكومة سياسة مالية توسعية مما يؤدي إلى مزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص في اسواق المال مما يؤثر سلبا على الانفاق الاستثماري الخاص , وبما ان السياسة المالية التوسعية تقتضي لزيادة الانفاق العام او تقليل الضرائب او الاثنين معا , فان هذا يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة ولأجل تمويل هذا العجز تقوم الحكومة عادة باصدار سندات حكومية جديدة في الاسواق المالية تتنافس فيها مع القطاع الخاص فيؤدي ذلك إلى ارتفاع اسعار الفائدة وبالتالي إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض وانخفاض الانفاق الاستثماري الخاص مما يؤثر سلبا على الطلب الكلي وهو تأثير معاكس للسياسة المالية مما يقلل من فاعليتها . والشكل (18) يوضح اثر صدمة سعر الفائدة على الناتج

والاسعار نتيجة استخدام سياسة مالية توسعية , حيث ان زيادة الانفاق الحكومي سوف تنقل منحنى IS إلى اليمين من IS_0 إلى IS_1 او حالما تصدر الحكومة سندات لتمويل العجز , فان الثروة ومن ثم الاستهلاك يزدان ونتيجة لذلك سوف ينتقل منحنى IS من IS_0 إلى IS_2 , ومع تزايد الثروة فان الطلب على النقود سوف يزداد ايضا ولكن بدون زيادة منافرة في عرض النقود وينتقل منحنى LM_0 إلى LM_2 وبالتالي سوف يزداد سعر الفائدة وينخفض الاستثمار بمقدار اكبر مؤدياً إلى الغاء الزيادة في الانفاق الحكومي ومن ثم تحقيق زيادة اصغر في الدخل .

شكل (18) اثر حدوث صدمة سعر الفائدة في الناتج والاسعار



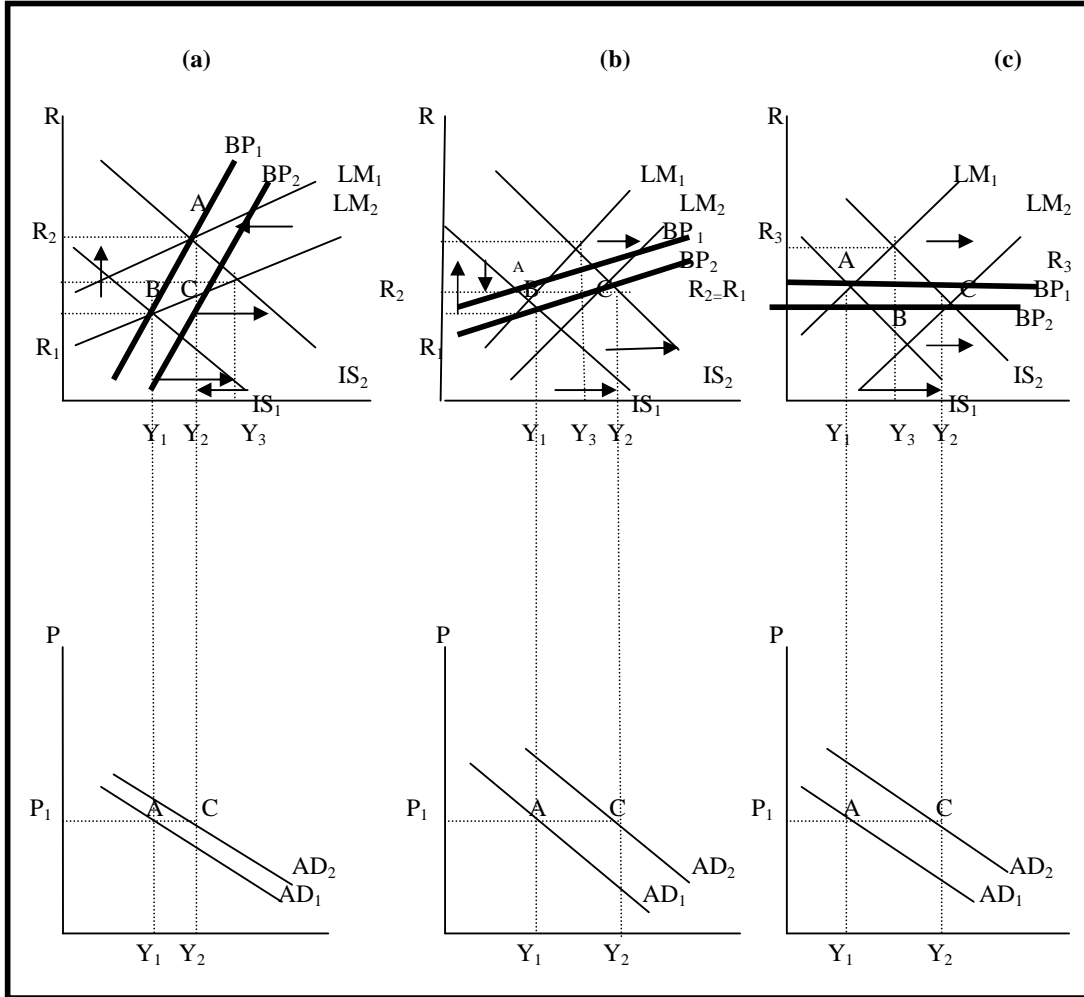
Source: N. Gregory Mankiw, Macroeconomics, modified for, Worth publishers, 2016.

رابعاً : - اثر صدمات سعر الصرف في الاستقرار الاقتصادي

الحقيقي التوازني هو Y_2 , وبالتالي سيكون مستوى الاسعار عند P_1 اي نفس مستوى السعر الاصلي بينما سينتقل منحني الطلب الكلي جهة اليمين إلى MD_2 ومستوى الدخل الحقيقي سينتقل من Y_1 إلى Y_2 . وفي الجزء b والجزء C يوضحان اثر تغير سعر الصرف على الدخل والاسعار في حالة وجود قدرة اكبر لانتقال رأس المال وكذلك في ظل القدرة التامة على انتقال رأس المال . وفي الجزء b نلاحظ انه في ظل ارتفاع قدرة رأس المال على الانتقال فان تطبيق سياسة توسعية معينة يؤدي إلى تدفق حجم اكبر من رأس المال للخارج مما يؤدي إلى انخفاض اكبر في قيمة العملة المحلية مقارنة بانخفاض قدرة رأس المال إلى الانتقال , وفي هذه الحالة ستحصل زيادة اكبر في صافي الانفاق على الصادرات مما يترتب عليه تحرك منحني IS بدرجة اكبر جهة اليمين وبالتالي سيرتفع الدخل الحقيقي التوازني بمقدار اكبر في ظل ارتفاع قدرة رأس المال على التنقل . وهذا بدوره سوف يؤدي إلى انتقال اكبر لمنحني الطلب الكلي مع بقاء مستوى السعر ثابت وزيادة اكبر في الدخل الحقيقي عن ما هو عليه في حالة انخفاض قدرة رأس المال على الانتقال . اما الجزء C فانه يوضح اثر انخفاض سعر الصرف في ظل القدرة التامة لانتقال رأس المال نلاحظ ان انخفاض سعر الصرف سوف يؤثر على الطلب الكلي بشكل اكثر وضوحا مما يجعلنا نستنتج ان اثر تغير سعر الصرف يكون اكبر كلما ارتفعت قدرة رأس المال على الانتقال . كان التحليل السابق يوضح اثر تغير سعر الصرف على النشاط الاقتصادي ولاسيما الدخل والاسعار في ظل اسعار الصرف المعومة , اما الان فيمكن توضيح الاثار في ظل اسعار الصرف الثابتة التي تحدث عندما يقرر البنك المركزي تخفيض العملة المحلية فهذا الامر يتطلب استهدافا جديدا لسعر الصرف عند مستوى اعلى هو S_2 . ومن اجل احداث هذا التغيير في سعر الصرف قد يحتاج البنك المركزي إلى توسيع الرصيد النقدي لمدة من الزمن حتى يستقر سعر الصرف عند مستواه المستهدف . ونتيجة لذلك سينتقل منحني LM إلى جهة اليمين وكذلك سوف ينتقل كل منحني IS,BP إلى اليمين ايضا نتيجة زيادة سعر الصرف وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي وكذلك الدخل الحقيقي مع بقاء الاسعار على حالها . ولو تتبعنا الاثار الناتجة عن هذه الانتقالات في المنحنيات IS,LM,BP للاحظنا بانها تشبه تلك الواردة في الاجزاء a,b,c في الشكل البياني (19) ومن ثم فان الشكل البياني (19) سينطبق على سعر

الصرف المعوم والثابت في نفس الوقت وان مقدار التوسع في الطلب الكلي سوف يكون اكبر مع ارتفاع قدرة رأس المال على الانتقال ⁽¹⁾.

شكل (19) اثر صدمات سعر الصرف في متغيرات الاستقرار الاقتصادي



المصدر جوزيف دانيلز , ديفيد فانهوز , اقتصاديات النقود والتمويل الدولي , تعريب د. محمود حسن حسني , دار المريخ , الرياض , المملكة العربية السعودية , 2010 , ص 543.

(1) انظر في ذلك:

- جوزيف دانيلز , ديفيد فانهوز , تعريب د. محمود حسن حسني , اقتصاديات النقود والتمويل الدولي , مصدر سابق , ص 501-544.
- Dennis R.Appleyard, Alfred J.Field, JR.,Steven L.Cobb, " International Economics ", fifth Edition ,McGraw-HillAmericasm New York , 2006, P628-644.

الفصل الثاني

تفسيرات تحليلية لفعالية السياسة النقدية في معالجة الصدمات النقدية والتقلبات الاقتصادية

المبحث الأول

عرض و تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في دول العينة

المبحث الثاني

فعالية السياسة النقدية في معالجة الصدمات النقدية في دول
العينة

المبحث الثالث

العبر والدروس المستنبطة من السياسة الاقتصادية (اليابانية
والكورية) في معالجة الصدمات النقدية والاستفادة منها في
الاقتصاد العراقي

الفصل الثاني

تفسيرات تحليلية لفعالية السياسة النقدية في معالجة الصدمات النقدية والتقلبات الاقتصادية

المبحث الأول

عرض و تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في دول العينة

المبحث الثاني

فعالية السياسة النقدية في معالجة الصدمات النقدية في دول العينة

المبحث الثالث

**العبر والدروس المستنبطة من السياسة الاقتصادية (اليابانية
والكورية) في معالجة الصدمات النقدية والاستفادة منها في الاقتصاد
العراقي**

تمهيد :

ان الالهام بموضوع الصدمات النقلة وما ىربطب بها من أئر في مئغيراب الاقصلاب الكلى المءللة للاسئقرار الاقصلابي ىسئم اساسا من فاعلىة السلسلة النقلة (Effectiveness of monetary policy) في معاللة الصدمات النقلة والنقلاب الاقصلابية , ءىء ىسئطىع صانعو القرار في السلسلة النقلة الئءءل من ءلال الءكم بالعدة من المئغيراب النقلة لئءقىق الئوازن في السوق النقلة الا ان الاءفاق في هءا الئوازن ىئسبب في ءلوث الصدمات النقلة ولما لهءه الصدمات من آئارعلى العىء من المئغيراب الاقصلابية ومنها الناءء والاسعار والاسئءام . وقء الئعمء السلطاب النقلة اءىانا إلى اءءاب الءصدمات عئءما الروم الءقىق هءف معىن كمعاللة الئءءم او البطالة . وففى المبعء الأول من هءا الفصل الء عرض المئغيراب الاقصلابية الكلىة و الءلىلها , أما المبعء الئانى الء الءركىز على فعالية السلسلة النقلة في ءول العىنة , في ءىن كان المبعء الئالء مءصصاً لأهم الالباب الئى ىمكن ان الءاعء في الءعىل ءور السلسلة النقلة لمعاللة الصدمات النقلة الئى الؤئر على الاسئقرار الاقصلابي في ءول العىنة ومنها العراق .

المبحث الأول

عرض وتحليل بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في دول العينة

بغية عرض و تحليل التطور في المتغيرات الاقتصادية الكلية ومدى الاستقرار المتحقق في الاقتصاد الكلي في دول العينة لابد من تحليل التغيرات الحاصلة في كل متغير من هذه المتغيرات كونها المحددة للاستقرار الاقتصادي قيد الدراسة وبيان معدلات النمو المتحققة في كل متغير من المتغيرات المعتمدة في اقتصادات دول العينة , وعليه سوف نتناول في هذا المبحث عرض و تحليل المتغيرات الكلية لكل من (اليابان ,كوريا الجنوبية والعراق) وعلى النحو الاتي :-

أولاً : الاقتصاد الياباني Japanese economy:

1- الناتج المحلي الاجمالي GDP:

تعد اليابان ثاني اكبر اقتصاد في العالم الرأسمالي بمعايير الناتج القومي الاجمالي بعد عام 1970 عندما دخل الاقتصاد الياباني مدّة النمو السريع بعد مدّة 1945-1949 والحرب الكورية 1950حتى عام 1953 , الا ان هذا النمو السريع والكبير اخذ بالتباطؤ في عقد التسعينيات , وبما ان الناتج المحلي الاجمالي (GDP) احد المتغيرات الاقتصادية المحددة للاستقرار الاقتصادي اذ يمكن الاستدلال من خلاله على حالة الاقتصاد في اي بلد من خلال تتبع التطورات التي تطرأ على الناتج المحلي الاجمالي (GDP) , ومن اجل ان يكون التحليل للوضع الاقتصادي دقيقاً سيستخدم في هذه البحث الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة , وبالاعتماد على الجدول (3) يلاحظ ان قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة بلغ (438.59) بليون دولار عام 1991, (455.44) بليون دولار عام 1995 , (474.83) بليون دولار عام 2000 إذ بلغ معدل النمو السنوي المركب للمدة (1995-1991) (0.75%) , اذ تعرض الاقتصاد إلى أزمة اقتصادية نتيجة انفجار الفقاعة⁽¹⁾ في عام 1992 بسبب وصول اسعار الاسهم إلى ذروتها في تلك السنة , وفي المدّة (1995-2000) كان معدل النمو السنوي المركب (0.83%) , ويلاحظ انه تراجع في هذه المدة عندما كان عليه في المدّة (1995-1991) إذ ان معدل النمو تباطئ بشكل كبير في النصف الثاني من عام 1997 نتيجة مؤازرة الحكومة اليابانية لرغبة وزير المالية في استعادة الثقة المالية إذ قامت

* اقتصاد الفقاعة او البالون (The Bubble Economy) وهو وصف لحالة تحدث عندما تتسبب المضاربة على سلعة ما في تزايد سعرها بطريقة تؤدي الى تزايد المضاربة عليها , وقتها يبلغ سعر هذه السلعة مستويات خيالية يشبه انتفاخ البالون حتى يبلغ مرحلة مايسمى بانفجار الفقاعة او البالون (الانهيار) وهبوط في سعر هذه السلعة .

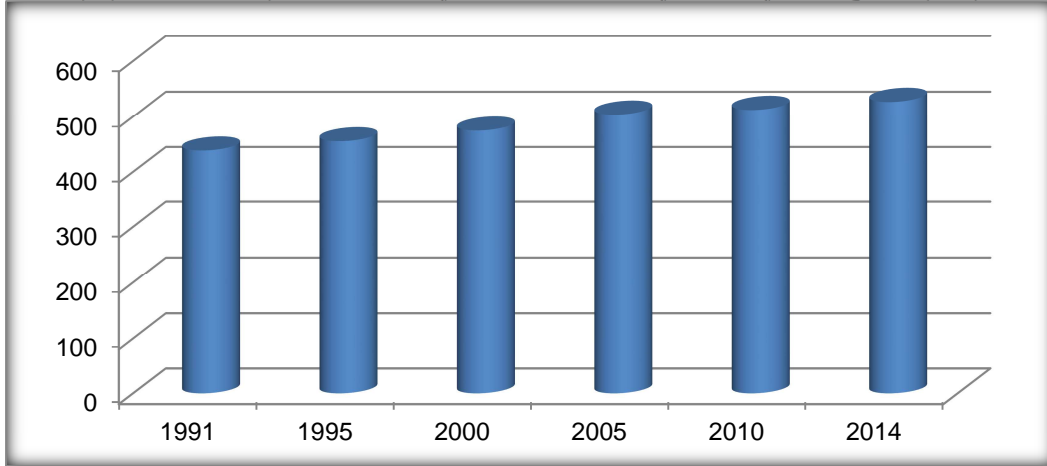
- Takatoshi Ito, Frederic S. Mishkin, Two Decades of Japanese Monetary Policy and the Deflation Problem, University of Chicago Press, USA, September 2006.

- Uwe Vollmer, Ralf Bebenroth, The Financial Crisis in Japan: Causes and Policy Reactions by the Bank of Japan, The European Journal of Comparative Economics, Vol. 9, n. 1, 2012.

- Keynote Speech by John B. Taylor, Low Inflation, Deflation, and Policies for Future Price Stability, Monetary and Economic Studies (Special Edition), Stanford University, U.S.A, February 2001.

زيادة ضريبية الاستهلاك العام من 3% إلى 5% الامر الذي ادى إلى اضعاف الاقتصاد والتي كانت نتيجتها ظهور العديد من حالات الافلاس البنكية مع نهاية عام 1997, ومع ذلك كان الناتج المحلي الاجمالي في تزايد مستمر خلال المدة (2000-2005) حيث بلغ (503.90) بليون دولار عام 2005 بعد ان كان (474.83) بليون دولار عام 2000 مما ادى إلى ارتفاع معدل النمو السنوي المركب لهذه المدة (1.19%) , ويرجع السبب في ذلك إلى ظهور بعض علامات الانتعاش في ربيع عام 2000, إذ ارتفعت اسعار الاسهم ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات , كما ارتفعت ارباح الشركات⁽¹⁾. اما خلال المدة (2010-2005) فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (0.33%) وهو اقل من ما كان عليه في المدة السابقة لان الاقتصاد الياباني تأثر بالازمة المالية العالمية عام 2008 , وبالرغم من ذلك استطاعت اليابان ان تتجاوز الازمة وان تحقق معدل نمو سنوي مركب في الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (2014-2010) إذ كان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (0.55%) , اما خلال المدة الكلية (2014-1991) فقد كان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (0.76%), والشكل (20) يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي في اليابان للمدة (2014-1991).

شكل (20) الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة في اليابان للمدة (2014-1991) (بليون دولار)



المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (3)

(1) انظر في ذلك : كينيشيانو , التنمية الاقتصادية في اليابان الطريق الذي قطعه اليابان كدولة نامية , ترجمة د. خليل درويش , مراجعة هيروشي شيوجي , د. منى البردعي , دار الشروق , 2007.

- Takatoshi Ito, Frederic S. Mishkin, Two Decades of Japanese Monetary Policy and the Deflation Problem, University of Chicago Press, USA, September 2006.
- Uwe Vollmer, Ralf Bebenroth, The Financial Crisis in Japan: Causes and Policy Reactions by the Bank of Japan, The European Journal of Comparative Economics, Vol. 9, n. 1, 2012.
- Keynote Speech by John B. Taylor, Low Inflation, Deflation, and Policies for Future Price Stability, Monetary and Economic Studies (Special Edition), Stanford University, U.S.A, February 2001.

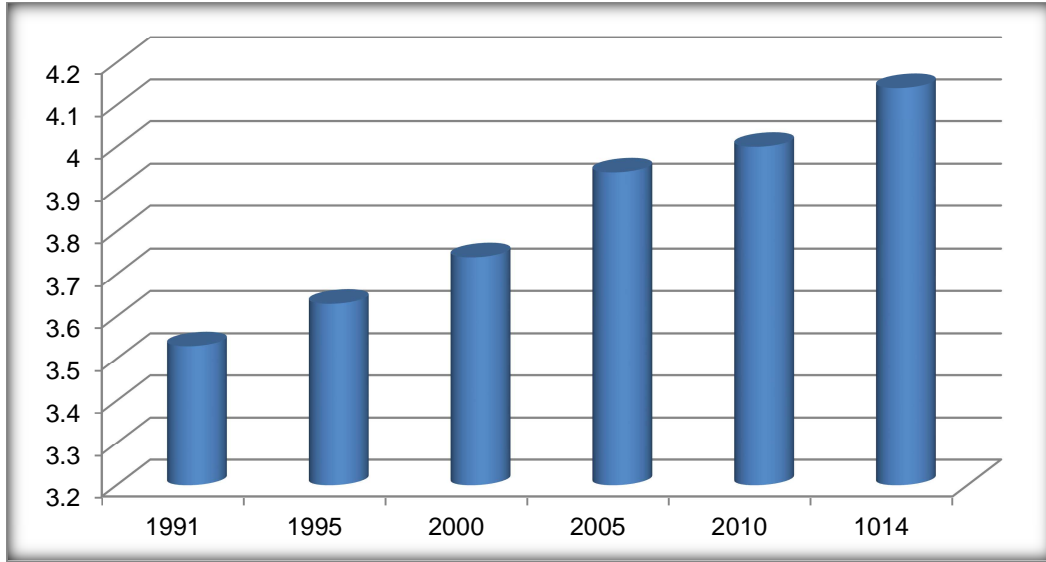
2- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي :

يعد متوسط نصيب الفرد احد مؤشرات قياس النمو الاقتصادي وله اهمية بالغة لما له من تأثير على مستوى المعيشة للدول (Standard of living) . و يعرف النمو الاقتصادي بانه الزيادات المضطربة الطويلة الاجل التي تحصل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. وهذا يعني انه اذا زاد الدخل فان هذه الزيادة ينبغي ان تكون اسرع من الزيادة في عدد السكان بغية ان يتحقق النمو. ⁽¹⁾ وعليه فقد تم الاعتماد في هذا البحث على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي وبالاستعانة بالجدول (3) وبعد تجزئة مدة الدراسة الكلية إلى خمس مدد جزئية يلاحظ ان متوسط نصيب الفرد في المدة (1991-1995) كان (3,539,273) دولار عام 1991 واستمر بالارتفاع حتى بلغ (3,630,782) دولار عام 1995 مسجلا معدل نموسنوي مركب (0.51%) , وفي المدة (2000-1995) بلغ (3,743,449) دولار عام 2000 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (0.61%) يلاحظ انه برغم من ان الاقتصاد الياباني كان يعاني من ركود اقتصادي خلال هذه المدة الا ان مستوى المعيشة يتسم بالارتفاع وقد كان هذا واضحا من خلال تزايد معدلات النمو السنوية المركبة لمدتان الجزئيتان الأولى والثانية . اما المدة (2000-2005) فقد كانت تتسم بالارتفاع المستمر للنمو الاقتصادي حيث بلغ (3,943,736) دولار عام 2005 وهو اعلى مما كان عليه في اول المدة وقد سجل معدل نمو سنوي مركب قدره (1.04%) وبمقارنة معدلات النمو السنوية المركبة نجد ان معدل النمو السنوي المركب قد انخفض في هذه المدة بالقياس إلى المديتين السابقتين بالرغم من اتباع سياسات اقتصادية توسعية الا ان اثر السياسات التي اتبعت في عام 1997 في فرض ضريبة الاستهلاك قد استمر ليمتد إلى هذه المدة , اما المدة الجزئية الرابعة (2005-2010) كانت تتسم بالتذبذب بين الارتفاع ومن ثم الانخفاض إذ بلغ متوسط نصيب الفرد (4,000,515) دولار عام 2010 مسجلا معدل نمو سنوي مركب قدره (0.28%) وقد يرجع ذلك إلى تأثر اليابان بالازمة المالية العالمية عام 2008 حيث تزامن معها انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي , اما خلال المدة (2010-2014) فانها سجلت انخفاضا في اول المدة اي في عام 2011 عما كانت عليه عام 2010 ثم استمر متوسط نصيب الفرد بالارتفاع حتى نهاية المدة (2010-2014) حيث بلغ (4,143,673) دولار في عام 2014 مسجلا معدل نمو سنوي مركب قدره (0.70%) ويرجع سبب التحسن في متوسط نصيب الفرد هو التحسن في مستوى

(1) مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، مراجعة عبد الفتاح عبد الرحمن، مصدر سابق 1999، ص 455.

الاقتصاد الكلي بعد اتباع اليابان حزمة من السياسات الاقتصادية⁽¹⁾. اما خلال المدة الكلية (1991-2014) فقد كان معدل النمو السنوي المركب (0.65%). والشكل الاتي يوضح تطور متوسط نصيب الفرد خلال المدة (1991-2014) :

شكل (21) متوسط نصيب الفرد من الناتج في اليابان للمدة (1991-2014) (مليون دولار)



المصدر : اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول (3)

3- التضخم (Inflation):

يعد التضخم احد المتغيرات الاقتصادية الكلية المهمة والفاعلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي . فهو يعبر عن الزيادة المستمرة في المستوى العام لاسعار السلع والخدمات في الاقتصاد على مدى مدة من الزمن . و يمكن قياسه بعدة طرق الا ان الطريقة المتبعة في هذه الدراسة هي طريقة المخفض الضمني . شهدت اليابان خلال عقد السبعينات والثمانينات تضخماً اقتصاديا يعود سببه إلى النمو الاقتصادي الكبير الذي كانت تحققه اليابان في تلك المدة الا ان عقد التسعينيات اتسم بالركود الاقتصادي وانخفاض واضح في معدلات التضخم حتى سجل معدلات سالبة في بعض السنوات

(1) انظر في ذلك :

- Wataru Takahashi , Japanese Monetary Policy , : Experience from the Lost Decades , International Journal of Bussiness, 18(4) , 2013.

- Uwe Vollmer,Ralf Bebenroth, The Financial Crisis in Japan: Causes and Policy Reactions by the Bank of Japan, The European Journal of Comparative Economics, Vol. 9, n. 1, 2012

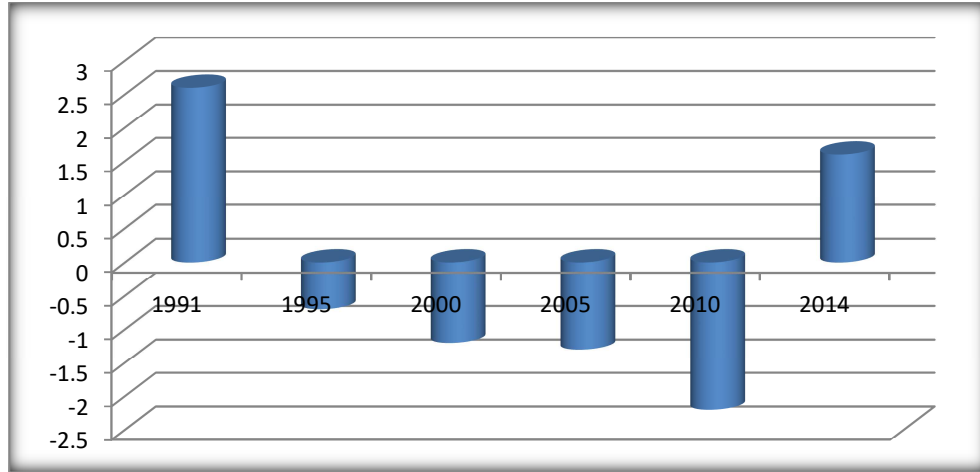
--كينيشيانو , التنمية الاقتصادية في اليابان الطريق الذي قطعه اليابان كدولة نامية ,ترجمة د. خليل درويش , مراجعة هيروشي شيوجيري ,د. منى البردعي , مصدر سابق.

, وبالإستعانة بالجدول (3) وخلال المدة (1995-1991) يلاحظ ان معدل التضخم كان (2.6%) عام 1991 واستمر بالانخفاض حتى بلغ (-0.7%) عام 1995 مسجلا معدل نمو سنوي مركب (-176.9%) ويرجع سبب هذا التراجع في معدلات التضخم إلى انهيار اسعار الاسهم والتراجع الكبير في اسعار الارضي مما ادى إلى انخفاض المستوى العام للاسعار , اما المدة (1995-2000) فقد ادى حدوث الازمة الاسيوية إلى فشل السياسات الاقتصادية في رفع مستوى التضخم وتحفيز الاقتصاد بالإضافة إلى اتباع سياسة رفع ضرائب الاستهلاك العام والتي اثرت على المستوى العام للاسعار وقد كان ذلك واضحا من خلال تذبذبه بين الارتفاع ومن ثم الانخفاض حتى بلغ (-1.2%) عام 2000 مسجلا معدل نمو سنوي مركب قدره (11.38%) . اما المدة (2000-2005) فقد كانت متذبذبة ايضا إذ بلغ عام 2005 (-1.3%) وقد سجل معدل نمو سنوي مركب قدره (1.613%) . ان ارتفاع معدل النمو المركب في هذه المدة يعود إلى حالة الانتعاش التي حصلت في عام 2000 التي ادت إلى ارتفاع اسعار الاسهم وارباح الشركات التي كان يتوقع منها تحفيز الاسر على الاستهلاك . وفي المدة (2005-2010) كان التضخم الاقتصادي سالبا على طول المدة ليبلغ (-2.2%) في عام 2010 مسجلا معدل نمو سنوي مركب قدره (11.09%) نتيجة حدوث الازمة المالية العالمية في تلك المدة وعدم قدرة السياسات على تحفيز الاستهلاك والاستثمار التي تؤدي بدورها إلى تحفيز النشاط الاقتصادي ككل بالرغم من استخدام سياسات نقدية جريئة وسياسات مالية مرنة , اما المدة (2010-2014) فانها كانت تتسم بالارتفاع في معدلات التضخم بشكل تدريجي حتى بلغ (1.6%) في عام 2014 مسجلا معدل نمو مركب سالب قدره (-193.8%) وكان سبب ارتفاع معدلات التضخم هو نجاح السياسات الاقتصادية وعدم تعرض البلد إلى اي ازمة خارجية حيث استطاعت سياسات التيسير الكمي الشامل من تحفيز الاسر ورجال الاعمال على الانفاق . اما خلال المدة الكلية فقد بلغ معدل نمو التضخم الاقتصادي مقدارا سالبا ايضا (-2.002%) كانت احد اهم اسباب استمرار التضخم منخفض هو تأجيل الاستهلاك والاستثمار بانتظار انخفاض اكبر في المستوى العام للاسعار مما ادى إلى استمرار المعدل العام للاسعار منخفض لانخفاض الطلب الكلي⁽¹⁾. والشكل الاتي يوضح التطور في التضخم الاقتصادي في اليابان :

(1) انظر في ذلك :

- OECD Economic Surveys JAPAN APRIL 2015 OVERVIEW, OECD work on Japan: www.oecd.org.
- Keynote Speech by John B. Taylor, Low Inflation, Deflation, and Policies for Future Price Stability, Monetary and Economic Studies (Special Edition), Stanford University, U.S.A, February 2001.
- Takatoshi Ito, Frederic S. Mishkin, Two Decades of Japanese Monetary Policy and the Deflation Problem, University of Chicago Press, USA, September 2006.

شكل (22) التضخم الاقتصادي في اليابان للمدة (1991-2014)



المصدر اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول (3)

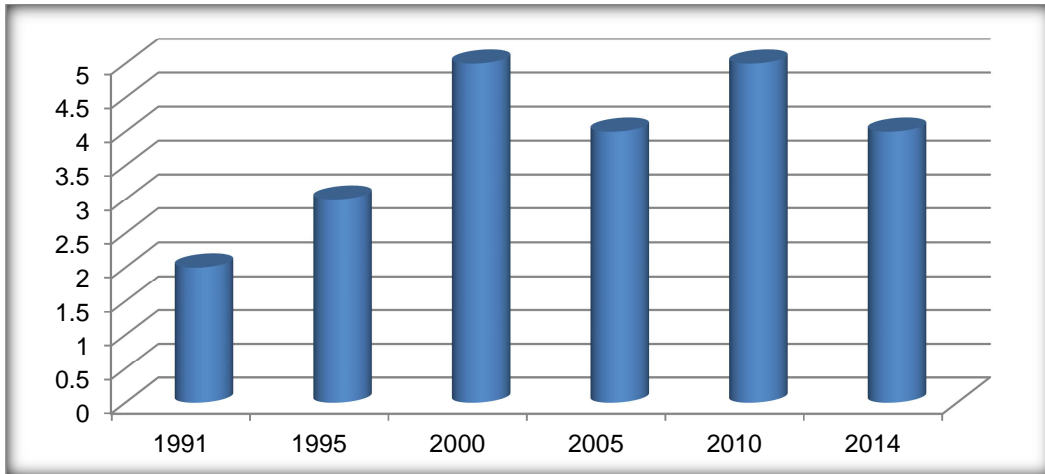
4- البطالة (Unemployment):

تعد البطالة من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي اخذت اهمية كبيرة في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل , إذ إن معدل البطالة مؤشرا واضحا للحالة التي يكون عليها اقتصاد ما . ومن اجل ان يكون تحليلنا للوضع الاقتصادي دقيقاً استخدمنا تعريف منظمة العمل الدولية للعاطل عن العمل (هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه وفق الاجر السائد في السوق ولم يحصل عليه)⁽¹⁾. وعليه فاننا سوف نستخدم نسبة البطالة من اجمالي قوة العمل. وبالاستعانة بالجدول (3) يلاحظ ان معدل البطالة لا يختلف عن المتغيرات الاقتصادية الكلية الاخرى (الناتج المحلي الاجمالي , متوسط نصيب الفرد , والتضخم) من حيث التغيرات التي طرأت عليه حيث انه تأثر هو الاخر بالازمات الاقتصادية التي مرت بها اليابان منذ مطلع عقد التسعينيات حتى نهاية عام 2014 , فلو لاحظنا المدة (1991-1995) كان معدل البطالة (2%) في عام 1991 واستمر بالارتفاع حتى بلغ (3%) في عام 1995 مسجلا معدل نموسنوي مركب (8.44%) وفي هذه المدة كانت اليابان قد تعرضت إلى انهيار في اسعار الاسهم والاراضي مما ادى إلى ارتفاع معدلات البطالة فيها , وفي المدة (1995-2000) استمر معدل البطالة بالارتفاع حتى بلغ (5%) في عام 2000 مسجلا معدل نمو سنوي مركب قدره (10.75%) ويرجع سبب ذلك هو تفاقم الازمة نتيجة تأثر اليابان بالازمة الاقتصادية الاسيوية عام 1997 وعدم استطاعت الحكومة اليابانية الخروج من الركود الاقتصادي بالرغم من محاولاتها الجادة

(1)David Byrne and Eric Strobl , " Defining Unemployment in Developing Countries: The Case of Trinidad andTobago" , op.cit ,p4.

باستخدام سياسات نقدية تقليدية . اما المدة (2005-2000) فقد كانت تتسم بالاستقرار على طول المدة ثم انخفض معدل البطالة في عام 2005 ليبلغ (4%) و بمعدل نموسنوي مركب سالب قدره (-4.36%) يعود سبب انخفاض معدلات البطالة خلال هذه المدة إلى حالة الانتعاش التي مرت بها اليابان متمثلة بارتفاع اسعار الاسهم وارباح الشركات , كما كانت المدة (2005-2010) تتسم بالاستقرار في السنوات الأولى حتى عام 2009 اذ ارتفع معدل البطالة ليبلغ (5%) واستمر على هذا المعدل حتى نهاية المدة وهي عام 2010 مسجلا معدل نمو سنوي مركب قدره (4.56%) ويلاحظ ان ارتفاع معدل البطالة في نهاية هذه المدة سببه تأثير الاقتصاد الياباني بالازمة المالية العالمية عام 2008, اما المدة (2010-2014) فانها سجلت انخفاضا في معدل البطالة في عام 2012 اذ بلغ (4%) وبقي مستقرا حتى نهاية المدة مسجلا معدل نمو سنوي مركب قدره (-4.36%) ان انخفاض معدل النمو السنوي المركب يعود إلى السياسات النقدية التوسعية التي اتبعتها اليابان في تلك المدة من اجل تحفيز النشاط الاقتصادي , اما فيما يخص معدل النمو السنوي المركب للمدة الكلية فقد بلغ (2.93%) . الشكل (23) يوضح تطور معدل البطالة في اليابان :

شكل (23) معدل البطالة في اليابان للمدة (2014-1991)



المصدر اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول (3)

وفي ادناه الجدولين (3) , (4) يوضحان بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية قيد الدراسة في اليابان و معدلات النمو السنوية المركبة لها (بعد تجزئتها إلى خمس مدد زمنية) على التوالي :

جدول (3) المتغيرات الاقتصادية الكلية في لبنان للمدة (2014-1991)

السنة	GDP الاسعار الثابتة (ليون دولار)	GDP الاسعار الجارية (دولار)	عرض النقود (ليون دولار)	سعر الفائدة %	سعر الصرف	الطلب النقدي (دولار)*	نصيب الفرد (دولار)	التضخم %	البطالة
1991	438.59	5.566E+10	142.88	5	135	1.43E+14	35,39	2.6	2
1992	442.18	60712697860.7	147.79	4	127	1.48E+14	35,59	1.6	2
1993	442.93	57746938491.6	157.58	4	111	1.58E+14	35,56	0.4	3
1994	446.76	60483228975.2	164.13	4	102	1.64E+14	35,75	0.1	3
1995	455.44	69299405932.9	190.76	4	94	1.91E+14	36,30	-0.7	3
1996	467.32	73173188836.7	208.78	3	109	2.09E+14	37,16	-0.6	3
1997	474.78	76267373797.7	249.81	2	121	2.5E+14	37,66	0.6	3
1998	465.27	74735868777.9	261.64	2	131	2.62E+14	36,80	-0.1	4
1999	464.34	80430414932.2	290.37	3	114	2.9E+14	36,66	-1.3	5
2000	474,83	91175843446.3	300.18	3	108	3E+14	37,43	-1.2	5
2001	476,51	90648497963.3	311.14	3	122	3.11E+14	37,47	-1.2	5
2002	477.89	97722695636.0	379.63	3	125	3.8E+14	37,49	-1.6	5
2003	485.95	121083917605.4	450.65	4	116	4.51E+14	38,04	-1.7	5
2004	497.422	150073999899.9	469.54	3	108	4.7E+14	38,93	-1.4	5
2005	503.90	182088430248.3	494.48	3	110	4.94E+14	39,43	-1.3	4
2006	512.43	213922665575.6	495.38	3	116	4.95E+14	40,07	-1.1	4
2007	523.66	261894677984.2	496.71	3	118	4.97E+14	40,91	-0.9	4
2008	518.21	320285739123.9	490.47	3	103	4.9E+14	40,46	-1.3	4
2009	489.57	275142428246.2	497.10	2	94	4.97E+14	38,23	-0.5	5
2010	512.34	320197752823.9	513.37	4	88	5.13E+14	40,00	-2.2	5
2011	510.02	395826744538.1	541.27	3	80	5.41E+14	39,90	-1.9	5
2012	518.97	413492745063.7	560.73	2	80	5.61E+14	40,68	-0.9	4
2013	527.34	430577046849.5	591.48	2	98	5.91E+14	41,41	-0.5	4
2014	526.79	443474242802.2	620.34	0	106	6.2E+14	41,43	1.6	4

المصدر : بيانات البنك الدولي 2016

<http://www.data.albankaldawli.org>

* تم احتساب الطلب على النقود باستخدام معادلة التبادل $Mv = GDP$ ، وبالتالي فإن $v = \frac{GDP}{M}$ ، وان $k = \frac{1}{v}$ ، فيكون الطلب على

النقود $Md = kGDP$ ، وبذلك فإن الطلب على النقود لأغراض المعاملات هو $Md(Y)$ في حدود M_1 ، حيث ان GDP هو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية

جدول(4) معدلات النمو السنوية المركبة لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في اليابان للمدة (2014-1991) * %

البطالة	التضخم	متوسط نصيب الفرد من الناتج	الناتج المحلي الاجمالي	المدة
8.44	-176.9	0.51	0.75	1995-1991
10.75	11.38	0.61	0.83	2000-1995
-4.36	1.613	1.04	1.19	2005-2000
4.56	11.09	0.28	0.33	2010-2005
-4.36	-193.8	0.70	0.55	2014-2010
2.93	-2.002	0.65	0.76	2014-1991

المصدر اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول (3)

ثانيا: الاقتصاد الكوري الجنوبي (South Korean economy)

1- الناتج المحلي الاجمالي G.D.P:

تعد كوريا احدى الدول التي شهدت نموا سريعا في الناتج المحلي الاجمالي في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين ولاجل تتبع التطورات في الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الثابتة) في كوريا تم الاستعانة بالجدول (5) ففي المدة (1991-1995) يلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي بلغ (478.23) بليون دولار في عام 1991 , واستمر بالزيادة ليبلغ (637.24) بليون دولار في عام 1995 وبمعدل نموسنوي مركب (5.90%) وتعد هذه المدة من فترات الازدهار في الاقتصاد الكوري حيث ان ازدهار الصادرات قد ادى إلى زيادات في معدلات نمو الناتج السنوية مما جعلها تعد الدولة العاشرة في العالم كاققتصاد قائم على التبادل⁽¹⁾ , اما خلال المدة (1995-2000) فقد استمر الناتج المحلي الاجمالي بالزيادة الا انه تراجع في عام 1998 ومن ثم عاود الارتفاع مرة اخرى في عام 2000 ليبلغ (820.84) بليون دولار إذ كان معدل النمو السنوي المركب لهذه المدة هو (5.19%) اي ان هذه المدة كانت تتسم بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض وكان سبب ذلك هو تعرض كوريا إلى أزمة السيولة التي تعرضت لها دول

* تم احتساب معدل النمو السنوي المركب وفق الصيغة الاتية

$$R = \left(\frac{q_1}{q_0} \right)^{\frac{1}{n}} - 1 \times 100$$

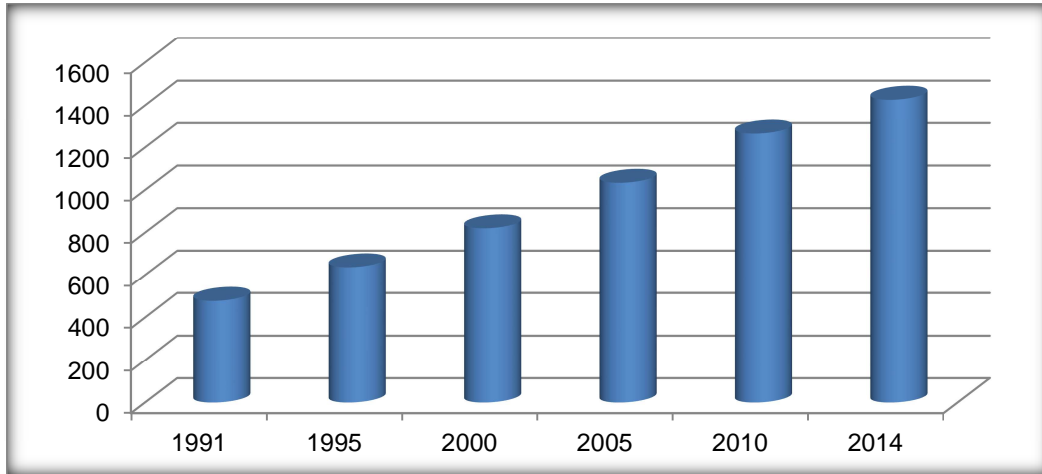
(1) انظر في ذلك :

- ميشيل تودارو , التنمية الاقتصادية , تعريب ومراجعة محمود حسن حسني , محمود حامد محمود , دار المريخ , الرياض و السعودية , 2009 , ص 606.

- Jong-Wha Lee, The Republic of Korea's Economic Growth and Catch-Up :Implications for the People's Republic of China, Asian Development Bank Institute, Tokyo- Japan, No. 571 April 2016.

جنوب اسيا الا ان اثرها لم يستمر طويلا ويمكن ملاحظت ذلك من خلال المدة (2000-2005) فقد كان الناتج المحلي الاجمالي في تزايد على طول المدة حتى بلغ في عام 2005 حوالي (1034.33) بليون دولار مسجلا معدل نمو سنوي مركب قدره (4.73%) . كذلك الحال في المدة (2005-2010) حيث كانت تتسم بالارتفاع المستمر في الناتج المحلي الاجمالي حيث انه بلغ (1265.30) بليون دولار في عام 2010 مسجلا معدل نمو سنوي مركب بلغ (4.11%) وعلى الرغم من التراجع البسيط في معدل النمو السنوي المركب عن المدة السابقة الا ان هذا يعني ان كوريا لم تتأثر بشكل كبير بالازمة المالية العالمية عام 2008 . وفي المدة (2010-2014) كان الناتج المحلي الاجمالي في ارتفاع مستمر حيث بلغ الناتج المحلي الاجمالي في عام 2014 حوالي (1426.53) بليون دولار وقد كان معدل النمو السنوي المركب لهذه المدة هو (2.42%). وخلال المدة الكلية (1991-2014) بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (4.65%) , يلاحظ من خلال تتبع التطورات في الناتج المحلي الاجمالي في كوريا ان الناتج كان في ارتفاع مستمر ولم يواجه اي تذبذب , و الشكل (24) يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي في كوريا :

شكل (24) الناتج المحلي الاجمالي في كوريا للمدة (1991-2014) (بليون دولار)



المصدر : اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول (5)

2- متوسط نصيب الفرد من الناتج :

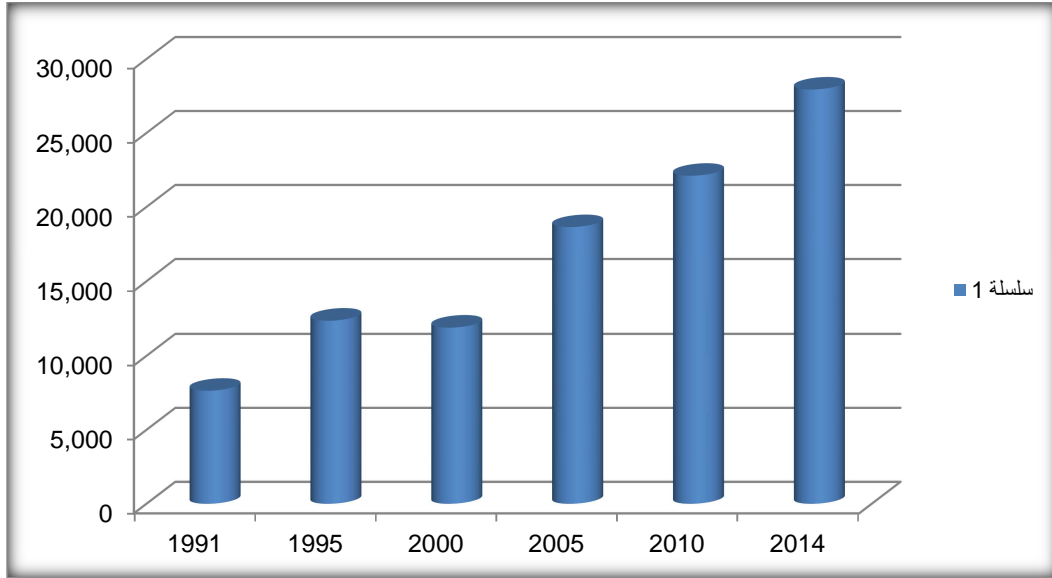
حققت كوريا الجنوبية تقدم اقتصادي كبير في السنوات ال 50 الماضية، كما يتبين من الزيادة في نصيب الفرد من الدخل , وكان العامل الحاسم للنجاح الاقتصادي في كوريا والنمو السريع ارتفاع نسبة التعليم في القوى العاملة. من عام 1960 إلى عام 2010 حصة من البالغين الذين لديهم التعليم

الثانوي أو أعلى ارتفعت بشكل مثير للإعجاب من 20% إلى 87% في عام 2010. إذ جلبت هذه الوفرة من العمال المتعلمين جيدا مستويات أعلى من إنتاجية العمل والعائد على الاستثمار، وتوفير الامكانيات لتسهيل الاعتماد على التكنولوجيا والابتكار. وقد خدم توفر العمالة الرخيصة وذات النوعية الجيدة التطور الاقتصادي الكبير في كوريا إذ كانت أساس نجاح استراتيجية التنمية الموجهة للتصدير في كوريا⁽¹⁾. بعد الاستعانة بالجدول (5) وخلال المدة (1991-1995) يلاحظ ان متوسط نصيب الفرد كان (7,676) دولار عام 1991 واستمر بالنمو حتى بلغ (12,404) دولار عام 1995 مسجلا معدل نمو سنوي مركب قدره (10.07%) ، وفي المدة (1995-2000) انخفض متوسط نصيب الفرد في عامي 1997-1998 بسبب تعرض كوريا إلى أزمة السيولة التي اصابت منطقة جنوب شرق اسيا الا انه عاود الارتفاع مرة اخرى فبلغ (11,948) دولار عام 2000 وهي نهاية المدة مسجلا معدل نموسنوي مركب سالب قدره (0.74-%) . اما المدة (2000-2005) فقد كانت تتسم بالارتفاع المستمر لمتوسط نصيب الفرد حيث بلغ(18,658) دولار عام 2005 وهو اعلى مما كان عليه في اول المدة وقد سجل معدل نمو سنوي مركب قدره (9.32%) . الا ان المدة (2010-2005) كانت تتسم بالتذبذب بين الارتفاع ومن ثم الانخفاض حيث سجل معدل نصيب الفرد ارتفاعا في بداية المدة الا انه استمر بالانخفاض في الاعوام 2008-2009 ومن ثم عاود الارتفاع في نهاية المدة ليبلغ (22,151) دولار في عام 2010 مسجلا معدل نمو سنوي مركب قدره (3.49%) وكان سبب تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج هو تأثر كوريا الجنوبية بالازمة المالية العالمية بالرغم من ان هذا التأثير لم يكن كبيرا ، اما المدة (2010-2014) فانها سجلت ارتفاعا على طول المدة حيث بلغ (27,970) دولار عام 2014 مسجلا معدل نموسنوي مركب قدره (4.77%) . وخلال المدة الكلية(1991-2014) بلغ معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج (5.53%) ، والشكل (25) يوضح تطور متوسط نصيب الفرد في كوريا :

(1) انظر في ذلك :

- Jinyoung Kim, Jong-Wha Lee and Kwanho Shin, Gender Inequality and Economic Growth in Korea, Asian Development Bank (ADB), Tokyo- Japan, November, 2014.

شكل (25) متوسط نصيب الفرد من الناتج في كوريا للمدة (1991-2014) (دولار)



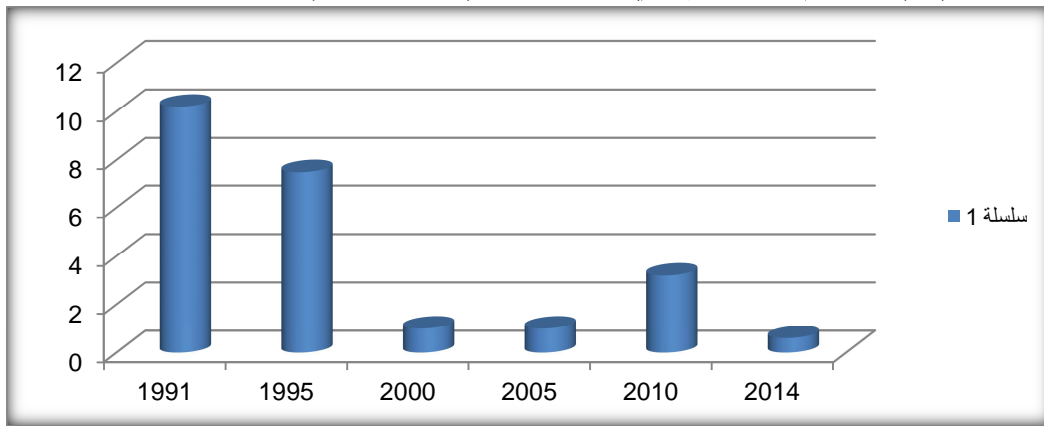
المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول (5)

3- التضخم (Inflation):

كان نتيجة التنمية السريعة التي حققتها كوريا و النمو السريع في الناتج المحلي الاجمالي والانفتاح المالي الكبير هو تزامن ارتفاع معدلات التضخم فيها ,مما اثار قلق السلطات الكورية وكان ذلك واضحا من خلال اتباع العديد من السياسات الاقتصادية لمواجهة . وبالاستعانة بالجدول (5) الخاص بالتضخم وخلال المدة (1991-1995) يلاحظ ان التضخم كان (10.2%) في عام 1991 واستمر بالانخفاض حتى بلغ (7.5%) في عام 1995 مسجلا معدل نموسنوي مركب سالب بلغ (5.96%) , وفي المدة (1995-2000) فقد كان متذبذباً بين الارتفاع ومن ثم الانخفاض حتى بلغ (1.0%) في عام 2000 مسجلا معدل نموسنوي مركب سالب قدره (33.16%) من خلال المدتين الأولى والثانية يلاحظ ان معدلات النمو السنوية المركبة للتضخم هي في تراجع مستمر ولعل احد اهم الاسباب التي ساعدت في ذلك هو تأثر كوريا بالازمة الاسيوية خلال المدة الجزئية الثانية مما ادى إلى تراجع في الاداء الاقتصادي ككل . اما المدة (2000-2005) فقد كانت تتسم بالارتفاع ثم انخفض في عام 2005 ليبلغ (1.0%) وقد سجل معدل نمو سنوي مركب قدره (0%) , اما المدة (2005-2010) كانت تتسم بالارتفاع المستمر حتى عام 2010 حيث انخفض التضخم الاقتصادي في نهاية المدة وبلغ (3.2%) في عام 2010 مسجلا معدل نمو سنوي مركب قدره (26.19%) في هذه المدة حصل انتعاش اقتصادي نتيجة الاجراءات الاقتصادية التي اتبعتها كوريا في معالجة الازمة الاسيوية وحصولها

على دعم مالي من صندوق النقد الدولي وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع في معدلات التضخم ، اما المدة الجزئية الخامسة فانها سجلت انخفاضا مستمرا ليبلغ التضخم فيها (0.6%) في عام 2014 مسجلا معدل نمو سنوي مركب سالب قدره (-128.45%) ويرجع سبب الانخفاض خلال المدة الجزئية الاخيرة إلى ان السلطات النقدية الكورية كانت قد استهدفت التضخم من خلال استخدام حزمة من الاجراءات⁽¹⁾، وخلال المدة الكلية (1991-2014) بلغ معدل نمو التضخم الاقتصادي مقدارا سالبا (-11.13%) ، وشكل (26) يوضح تطور التضخم في كوريا :

شكل (26) التضخم الاقتصادي في كوريا للمدة (2014-1991)



المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول (5)

1- البطالة (Unemployment):

تأثرت معدلات البطالة في كوريا بالظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد وهي بذلك لا تختلف كثيرا عن باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية الاخرى التي تطرقنا لها ، وبالاستعانة بالجدول (5) يلاحظ خلال المدة (1991-1995) ان معدل البطالة كان (2%) في عام 1991 وارتفع حتى بلغ (3%) على طول المدة ثم رجع إلى مستواه الاصلي وهو (2%) في عام 1995 مسجلا معدل نمو سنوي مركب (0%) ، وفي المدة (1995-2000) استمر معدل البطالة بالارتفاع ثم انخفض في عام 2000 حيث بلغ (4%) مسجلا معدل نموسنوي مركب قدره

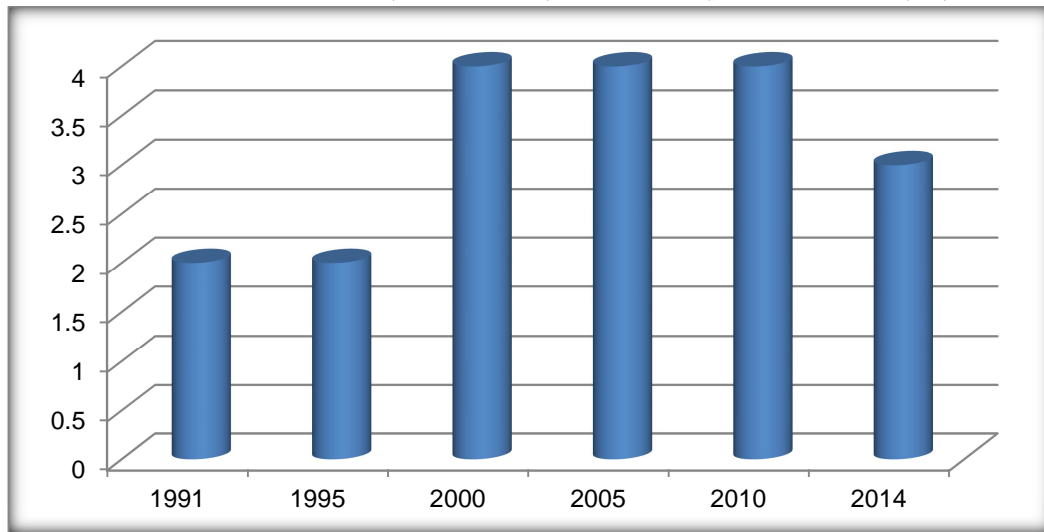
(1) انظر في ذلك :

- Soyoung Kim , Yung Chul Park, Inflation targeting in Korea: a model of success? [Programme - BIS Papers No 31, December 2006](#)

- Harun Alp, Selim Elekdag, and Subir Lall, Did Korean Monetary Policy Help Soften the Impact of the Global Financial Crisis of 2008-09?, International Monetary Fund(IMF), WP/12/5,2011.

(14.86%) يرجع ارتفاع معدل النمو السنوي المركب في المدة الجزئية الثانية عندما كانت عليه في المدة الجزئية الأولى إلى نفس الاسباب التي اثرت بالمتغيرات الاقتصادية الكلية السابقة وهي الركود الاقتصادي الناجم عن الازمة الاسيوية . اما المدة (2000-2005) فقد كانت تتسم بالاستقرار على طول المدة حيث بلغ معدل البطالة في عام 2005 (4%) وقد سجل معدل نمو سنوي مركب قدره (0%) . اما المدة (2005-2010) فقد تراجعت نسبة البطالة إلى (3%) واستقرت عليها على طول المدة ثم رجعت إلى مستواها الاصلي عام 2010 مسجلا معدل نمو سنوي مركب قدره (0%) ، وفي المدة (2010-2014) سجلت انخفاضا في معدل البطالة في عام 2011 اذ بلغ (3%) وبقي مستقرا حتى نهاية المدة الجزئية الخامسة مسجلا معدل نمو سنوي مركب سالب قدره (-5.59%) . وخلال المدة الكلية (1991-2014) كان معدل نمو البطالة (1.70%) ، بعد مقارنة معدلات النمو السنوية المركبة خلال المدد الخمس نجد ان معدل البطالة كان اكثر المتغيرات الاقتصادية استقرارا وحتى بالنسبة لمعدل النمو السنوي المركب للمدة الكلية فهو يعد منخفض نسبيا مما يعني ان الاقتصاد الكوري لا يعاني من مشكلة البطالة . والشكل (27) يوضح تطور معدل البطالة في كوريا :

شكل (27) معدل البطالة في كوريا للمدة (1991-2014)



المصدر اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول (5)

وفي ادناه الجدولين (5) ، (6) يوضحان بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية قيد الدراسة في كوريا الجنوبية و معدلات النمو السنوية المركبة لها (بعد تجزئتها إلى خمس مدد زمنية) على التوالي :

جدول (5) المتغيرات الاقتصادية الكلية في كوريا الجنوبية للمدة (1991-2014)

السنة	GDP الاسعار الثابتة (ليون دولار)	GDP الاسعار الجارية (ليون دولار)	عرض النقد (ليون دولار)	سعر الفائدة %	سعر الصرف	الطلب النقدي (ليون دولار)*	نصيب الفرد (دولار)	التضخم %	البطالة
1991	478.23	243.7	21.75	0	733	83.7	7,676	10.2	2
1992	505.80	278	24.58	2	781	96.3	8,140	7.9	3
1993	537.82	314.6	29.04	2	803	112	8,869	6.4	3
1994	584.99	368.5	32.51	1	803	133	10,275	7.7	3
1995	637.24	431.3	38.87	1	771	154	12,404	7.5	2
1996	683.03	485.4	39.54	4	804	178	13,255	5	2
1997	722.42	533.1	35.03	8	951	204	12,197	3.9	3
1998	681.14	527.6	35.58	10	1,401	259	8,134	5	7
1999	754.23	578.1	44.37	11	1,189	329	10,432	-1	6
2000	820.84	635.1	46.99	8	1,131	413	11,948	1	4
2001	857.98	688.1	218.04	4	1,291	765	11,256	3.7	4
2002	921.75	761.9	243.39	4	1,251	872	12,789	3.1	3
2003	948.79	810.9	264.27	3	1,192	898	14,219	3.4	4
2004	995.28	876	267.16	3	1,145	955	15,922	3	4
2005	1,034.33	919.7	301.75	5	1,024	1,020	18,658	1	4
2006	1,087.87	966	330.31	6	955	1,150	20,917	-0.1	3
2007	1,147.31	1,043.2	316.38	4	929	1,270	23,102	2.4	3
2008	1,179.77	1,104.4	330.62	4	1,102	1,430	20,475	3	3
2009	1,188.11	1,151.7	389.39	2	1,277	1,570	18,339	3.5	4
2010	1,265.30	1,265.3	427.79	2	1,156	1,660	22,151	3.2	4
2011	1,311.89	1,332.6	442.07	4	1,108	1,750	24,156	3.2	3
2012	1,341.96	1,377.4	470.01	4	1,126	1,840	24,454	1	3
2013	1,380.82	1,429.4	515.64	4	1,095	1,920	25,998	0.9	3
2014	1,426.53	1,485	585.82	4	1,053	2,080	27,970	0.6	3

المصدر : بيانات البنك الدولي 2016

<http://www.data.albankaldawli.org>

* تم احتساب الطلب على النقود باستخدام معادلة التبادل $Mv = GDP$ ، وبالتالي فإن $v = \frac{GDP}{M}$ ، وان $k = \frac{1}{v}$ ، فيكون الطلب على

النقود $Md = kGDP$ ، وبذلك فإن الطلب على النقود لأغراض المعاملات هو $Md(Y)$ في حدود M_1 ، حيث ان GDP هو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية

جدول (6) معدلات النمو السنوية المركبة لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في كوريا للمدة (2014-1991) %

المدة	الناتج المحلي الاجمالي	متوسط نصيب الفرد من الناتج	التضخم	البطالة
1995-1991	5.90	10.07	-5.96	0
2000-1995	5.19	-0.74	-33.16	14.86
2005-2000	4.73	9.32	0	0
2010-2005	4.11	3.49	26.19	0
2014-2010	2.42	4.77	-128.45	-5.59
2014-1991	4.65	5.53	-11.13	1.70

المصدر اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول (2)

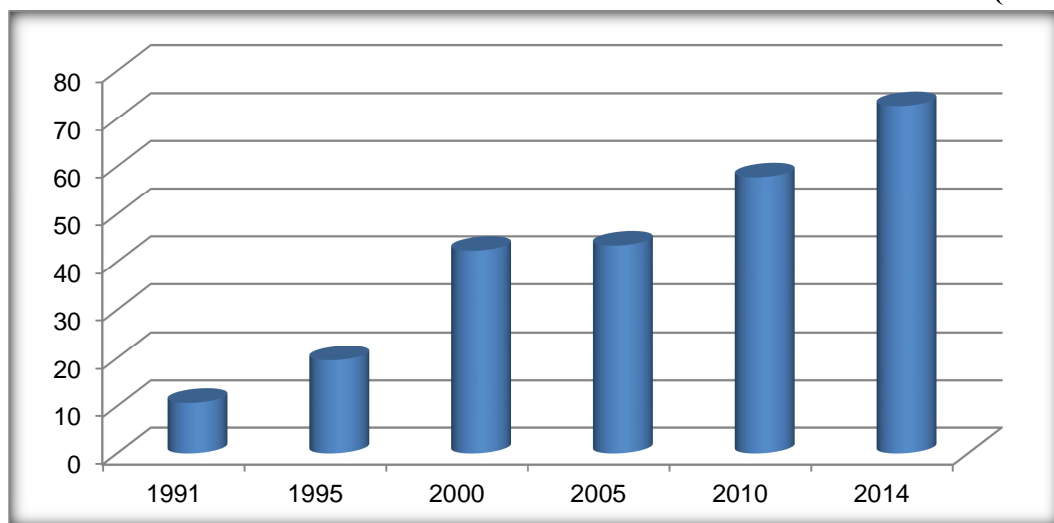
ثالثاً : الاقتصاد العراقي (Iraqi economy)

1- الناتج المحلي الاجمالي G.D.P :

من اجل تحليل التطورات في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة في العراق لما لها من اهمية في التعرف على الوضع الاقتصادي فيه وبعد الاستعانة بالجدول (7) وتجزئة مدة الدراسة إلى خمس مدد جزئية لاحظنا وخلال المدة (1991-1995) ان الناتج المحلي الاجمالي بلغ (10.68) مليار دولار عام 1991 , واستمر بالزيادة ليبلغ (19.57) مليار دولار عام 1995 وبمعدل نموسنوي مركب (12.87%) وبالرغم من فرض العقوبات الاقتصادية على العراق في تلك المدة والانخفاض الكبير في تصدير النفط الخام الا ان العراق شهد ارتفاع في مساهمة قطاع الزراعة في الناتج وهذه الزيادة تعزى إلى سياسات الدعم الحكومي للقطاع الزراعي من اجل سد حاجة المواطنين الغذائية بعد توقف الاستيراد ,فضلا عن الزيادة الكبيرة في الانفاق الحكومي لاعادة اعمار البنى التحتية التي تأثرت بالحرب , اما في المدة (1995-2000) فقد استمر الناتج المحلي الاجمالي بالزيادة حيث بلغ (42.35) مليار دولار في عام 2000 وقد كان معدل النمو السنوي المركب لهذه المدة (16.69%) اي ان هذه المدة كانت تتسم بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض كما شهدت هذه المدة تطبيق معاهدة التفاهم الغذاء والدواء مقابل النفط . اما فيما يخص المدة (2000-2005) فقد كان الناتج المحلي الاجمالي في تذبذب على طول المدة حيث انخفض في الاعوام 2002,2003 ثم عاود الارتفاع مرة اخرى حتى بلغ في عام 2005 حوالي (43.43) مليار دولار مسجلا معدل نموسنوي مركب قدره (0.50%) إذ عانى الاقتصاد العراقي من اضطرابات كبيرة نتيجة تغير النظام السياسي . اما المدة (2005-2010) فكانت تتسم بالارتفاع المستمر حيث انه بلغ (57.75) مليار دولار في عام 2010 مسجلا معدل نموسنوي مركب يبلغ (5.86%). وفي المدة (2010-2014) كان الناتج المحلي الاجمالي في ارتفاع مستمر الا انه انخفض في عام 2014 حيث بلغ حوالي (72.69) مليار دولار وقد كان معدل النمو السنوي المركب لهذه المدة هو (4.70%) ويرجع ارتفاع الناتج خلال هذه المدة إلى ارتفاع اسعار النفط الخام الذي يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي . في حين كان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة الكلية (8.31%) يلاحظ من خلال تتبع التطورات في الناتج المحلي الاجمالي في العراق ان الناتج كان في ارتفاع مستمر ولم يواجه اي تذبذب إذ ان الناتج المحلي الاجمالي في العراق يتكون بصورة رئيسية من النفط الخام المصدر الذي تعتمد عليه الموازنة الحكومية للدولة (1) , والشكل (28) يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1991-2014) :

(1) د.فارس كريم بريهي , الاقتصاد العراقي ..فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد السابع والعشرون , 2011 , ص 24-26 .

شكل (28) الناتج المحلي الاجمالي الاسعار الثابتة في العراق للمدة (1991-2014) (مليار دولار)



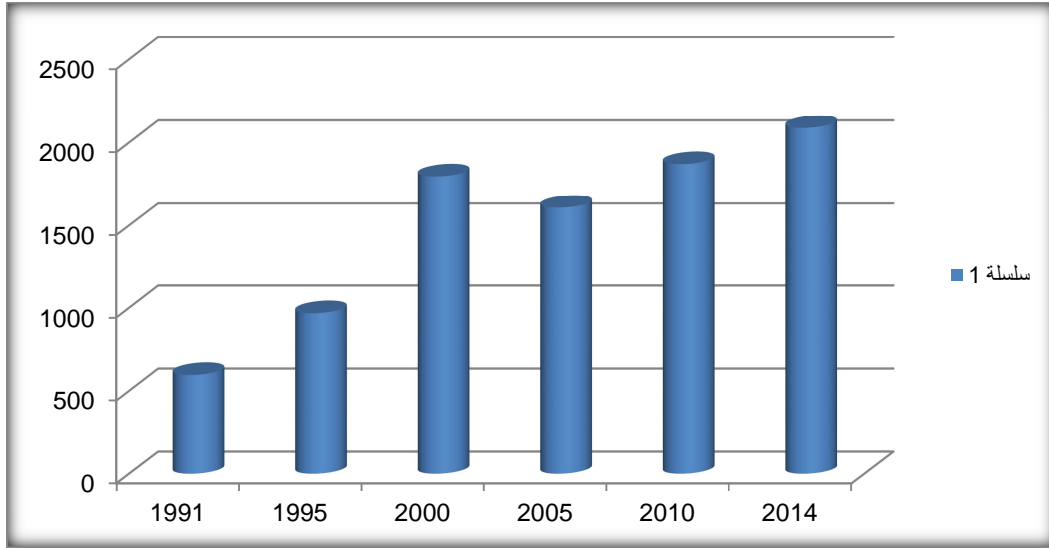
المصدر : اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول (7)

2- متوسط نصيب الفرد من الناتج:

من اجل تحليل متوسط نصيب الفرد في العراق اعتمدنا على الجدول (7) إذ تلاحظ خلال المدة (1991-1995) كان (595) دولار عام 1991 واستمر بالنمو حتى بلغ (977) دولار في عام 1994 ومن ثم انخفض في عام 1995 حيث بلغ (968) دولار مسجلا معدل نموسنوي مركب (10.22%) , وفي المدة (1995-2000) استمر متوسط نصيب الفرد بالارتفاع حيث بلغ (1,797) دولار في عام 2000 مسجلا معدل نموسنوي مركب قدره (13.17%) على الرغم من ان معدل النمو السنوي المركب لمتوسط نصيب الفرد كان قد ارتفع خلال المدة الجزئية الثانية عندما كان عليه في المدة الجزئية الأولى الا انها تعد منخفضة قياسا بالمدة التي سبقت عقد التسعينيات ويرجع سبب ذلك إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها العراق . اما المدة (2000-2005) فقد كانت تتسم بالانخفاض المستمر حتى عام 2005 حيث عاود الارتفاع مرة اخرى وقد بلغ (1,608) دولار وقد سجل معدل نمو سنوي مركب سالب قدره (-2.19%) إذ شهدت هذه المدة توقف في الحياة الاقتصادية في عام 2003 نتيجة تغير النظام السياسي والعمليات العسكرية . اما المدة (2005-2010) كانت تتسم بالارتفاع المستمر حيث بلغ (1,871) دولار في عام 2010 مسجلا معدل نمو سنوي مركب قدره (3.07%) , كذلك الحال بالنسبة للمدة (2010-2014) فانها سجلت ارتفاعا على طول المدة حيث بلغ (2,300) دولار عام 2013 ثم تراجع قليلا في عام 2014 فقد بلغ (2,088) دولار مسجلا معدل نمو سنوي مركب قدره (2.21%)

كان ذلك ناتج عن ارتفاع اسعار النفط الخام على طول تلك المدة مما انعكس ذلك في ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه الا ان اسعار النفط الخام قد تراجعت وبشكل كبير في عام 2014 مما انعكس في تراجع متوسط نصيب الفرد في تلك السنة. اما خلال المدة الكلية (1991-2014) فقد بلغ معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج (5.37%)⁽¹⁾، ويوضح الشكل (29) تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج في العراق :

شكل (29) متوسط نصيب الفرد من الناتج في العراق للمدة (1991-2014) (بالدولار)



المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول (7)

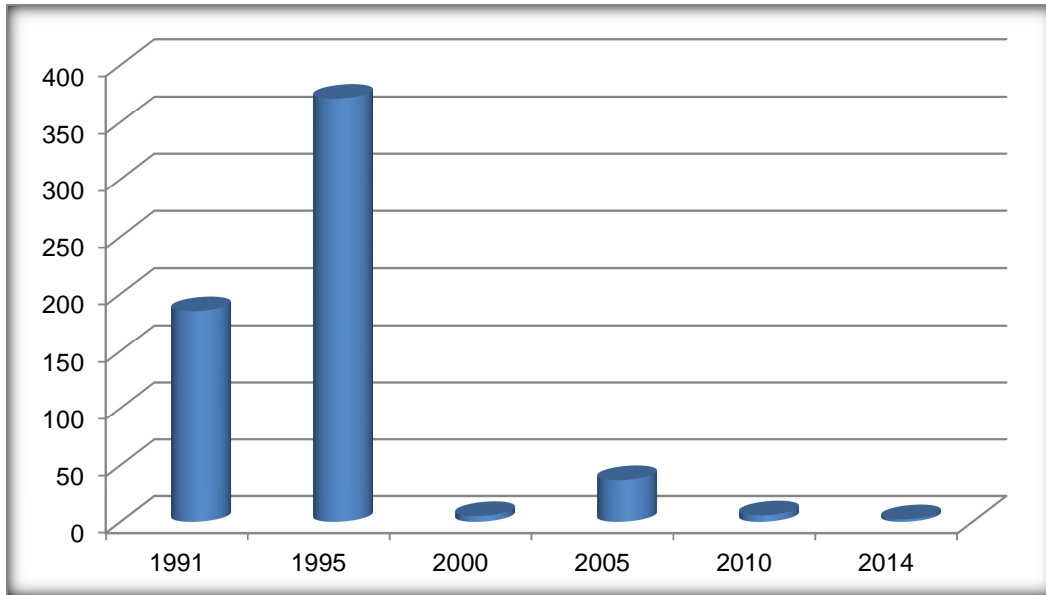
2- التضخم (Inflation):

يعد التضخم من المتغيرات التي تؤثر في الاستقرار الاقتصادي لاي بلد ،لذا فقد كان من المهم تتبع التطورات الحاصلة فيه في العراق . وبالاستعانة بالجدول (7) وبعد تجزئة مدة الدراسة الكلية إلى خمس مدد جزئية يلاحظ ان التضخم في المدة (1991-1995) بلغ (285.0%) في عام 1991 واستمر بالارتفاع حتى بلغ (370.8%) في عام 1995 مسجلا معدل نمو سنوي مركب قدره (14.91%) إذ ان هذه المدة كانت تشهد وجود حصار اقتصادي بالاضافة إلى تعطل الكثير من المرافق الاقتصادية بسبب حرب الخليج الثانية ، اما في المدة (1995-2000) فقد كان متذبذباً بين الارتفاع ومن ثم الانخفاض حتى بلغ (5.0%) في عام 2000 مسجلا معدل نمو سنوي مركب سالب قدره (-57.73%) وكان سبب هذا التذبذب هو توقيع اتفاقية مذكرة التفاهم الغذاء والدواء مقابل النفط

(1) د.فارس كريم بريهي , الاقتصاد العراقي ..فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية , مصدر سابق, ص29.

والتي ادت إلى انخفاض كبير في الاسعار في عام 1996 ثم عاود المستوى العام للاسعار بالارتفاع . اما المدة (2005-2000) فقد كانت تتسم بالتذبذب ايضا بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغ (37.0%) في عام 2005 وقد سجل معدل نمو سنوي مركب سالب ايضا قدره (49.22%) ان اهم اسباب التغيرات التي طرأت على المتغيرات الاقتصادية عامة والتضخم بشكل خاص هو التحول السياسي في البلاد وما صاحبه من دمار للمرافق الاقتصادية والبنى التحتية هذا من جانب وتحول النظام الاقتصادي من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق من جانب اخر فضلا عن ارتفاع اسعار الوقود بسبب شروط صندوق النقد الدولي , ولم تختلف المدة (2005-2010) عن المدد الجزئية السابقة حيث انها كانت تتسم بالتذبذب بين الارتفاع والاتخفاض حيث بلغ التضخم بلغ (5.6%) عام 2010 مسجلا معدل نمو سنوي مركب سالب قدره (29.29%) , اما المدة (2010-2014) فانها سجلت انخفاضا مستمرا حيث بلغ فيها (2.2%) في عام 2014 مسجلا معدل نمو سنوي مركب قدره (23.72%) وكان السبب في تراجع معدلات النمو السنوية المركبة للتضخم هو اتباع العراق سياسات نقدية تستهدف التضخم متمثلة بتخفيض سعر الصرف الذي انعكس على انخفاض كبير في اسعار الاستيرادات التي تشكل نسبة كبيرة من سلة المستهلك⁽¹⁾ . وبلغ معدل نمو التضخم خلال المدة الكلية (1991-2014) مقدارا سالبا ايضا هو (99.95%) . والشكل (30) يوضح ذلك:

شكل (30) التضخم الاقتصادي في العراق للمدة (2014-1991)



المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول (7)

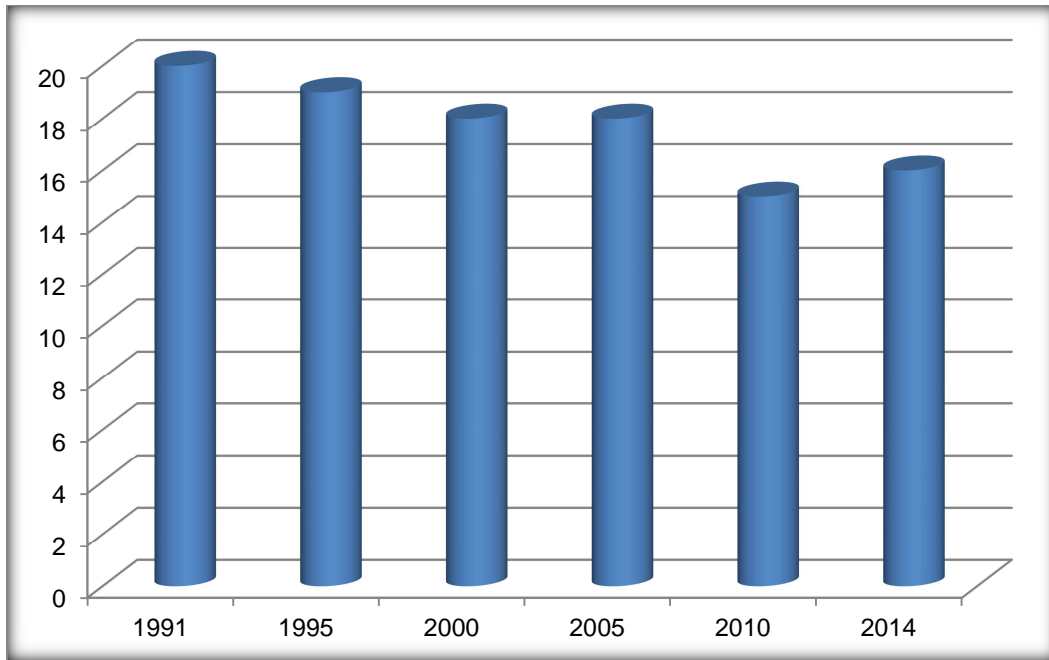
(1) انظر في ذلك :
- مظهر محمد صالح , السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي , البنك المركزي العراقي , بغداد , تموز 2008 .

4- البطالة (Unemployment):

تعد البطالة من المتغيرات الاقتصادية الكلية الهامة إذ انها تعد انعكاساً لمستوى التشغيل (تشغيل الموارد الاقتصادية) , ويعد العراق من المجتمعات التي ترتفع فيها نسبة السكان النشطون اقتصاديا وذلك لارتفاع معدلات النمو السكاني السنوي هذا من جانب العرض , اما من جانب الطلب فقد ساهم تراجع قدرة الاقتصاد العراقي على استيعاب اكبر قدر ممكن من هذه القوى نتيجة لعدم قدرته على مواكبة الزيادة الحاصلة في القوى العاملة التي تدخل سوق العمل عن طريق ايجاد فرص عمل لها في انخفاض الطلب على العمل, وعليه سوف نتتبع تطورات هذا المتغير في العراق من خلال تقسيم مدة الدراسة إلى خمس مدد جزئية . وبلاستعانة بالجدول (7) وخلال المدة (1991-1995) لاحظنا ان معدل البطالة كان (20%) في عام 1991 وبقي مستقرا حتى بلغ (19%) في عام 1995 مسجلا معدل نمو سنوي مركب سالب (1.02- %) يعود سبب ارتفاع معدلات البطالة في بداية عقد التسعينيات إلى تسريح الجنود عقب انتهاء الحرب العراقية -الايروانية ليدخلوا سوق العمل وتفاقت المشكلة نتيجة تدمير بعض المشاريع والمصانع بفعل الحرب العدوانية عام 1991 وتسريح بعض العاملين فيها , وفي المدة (1995-2000) فقد كان متذبذبا بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغ (18%) في عام 2000 مسجلا معدل نمو سنوي مركب سالب قدره (1.07- %) يرجع سبب تراجع معدلات البطالة في هذه المدة لأسباب منها هجرة الايدي العاملة إلى خارج العراق للبحث عن فرص عمل زيادة نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية كالزراعة والصناعة من اجل تامين الغذاء للمواطنين . وكذلك الحال في المدة (2000-2005) فقد كانت تتسم بالتذبذب ايضا على طول المدة حيث بلغ في عام 2005 (15%) وقد سجل معدل نمو سنوي مركب قدره (0%) يلاحظ ان معدلات البطالة قد ارتفعت خلال هذه المدة وكان هذا واضحا من خلال ارتفاع معدل النمو السنوي المركبة بالقياس إلى المديتين السابقتين ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى تدهور مجمل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية إذ اضحى الاقتصاد بعد عام 2003 محطما بفعل الحروب الداخلية والخارجية والعقوبات والادارات السيئة وتوقف عملية التنمية وتدمير البنى التحتية ومؤسسات القطاع العام وتضاؤل الفرص امام القطاع الخاص وسيادة الفوضى الامنية والعنف . و في المدة (2005-2010) فقد اتسمت نسبة البطالة بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض حتى بلغت (18%) في عام 2010 مسجلا معدل نمو سنوي مركب سالب قدره (3.58- %) ويرجع سبب تراجعها إلى تحسن في الاوضاع الامنية التي توفر بيئة جيدة للعمل ولاسيما السياحة بالاضافة إلى ارتفاع الإيرادات النفطية بسبب ارتفاع اسعار النفط مما ساعد على زيادة الانفاق العام ومن ثم زيادة فرص العمل , اما في المدة (2010-2014) كان معدل البطالة يتجه نحو الارتفاع حيث

بلغ (16%) فف عام 2014 مسجلا معدل نمو سنوف مركب قدره (1.29%) كان احد اهم اسباب تزايفه فف هذبه المدة هف عدم موائمة النظام القعلفمف لمطالباب سوق العمل بالاضافة إلى تدهور الاءضاع الامنفة فف العراق وانخفاض اسعار النفط القف اءء إلى انخفاض الانفاق العام⁽¹⁾. اما خلال المدة الكلفة (1991-2014) فقد بلغ معدل نمو البطالة (-0.92%) , والشكل (31) ففوضف تطور معدل البطالة فف العراق :

شكل (31) معدل البطالة فف العراق للمدة (1991-2014)



المصدر: اءءاء البافءة اعءماءا على الجدول (7)

وفف اءناه الجدولفن (7) , (8) ففوضان بعض المءعفراء الاقءصاءفة الكلفة قفء الدراسة فف العراق و معدلاب النمو السنوفه المركبة لها (بعء تجزئءها إلى خمس مءء زمنية) على القوالف :

(1) انظر فف ذلك :

- ء. عباءة سعفء حسفن , البطالة فف الاقءصاء العراقي : اسبابها -وسبل معالءتها , مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقءصاءفة والاءارفة , المجلء 4, العءء 8, الانبار , 2012, ص 92-95.

جدول (7) المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (1991-2014)

السنة	GDP بالاسعار الثابتة (مليار دولار)	GDP بالاسعار الجارية (مليار دولار)	عرض النقد (مليار دينار) **	سعر الفائدة %*	سعر الصرف	الطلب النقدي (مليار دينار) ***	متوسط نصيب الفرد (دولار)	التضخم %****	البطالة
1991	10.68	42,451,600,000	153.59	6.5	0.3108	2.466E+10	595	185.0	20
1992	14.16	115,108,400,000	24.67	6.5	0.3108	4.39E+10	767	83.6	20
1993	18.45	321,646,900,000	43.90	6.5	0.3108	8.64E+10	970	207.7	20
1994	19.16	1,658,325,800,000	86.43	6.5	0.3108	2.39E+11	977	485.1	20
1995	19.57	6,695,482,900,000	238.90	7.25	0.3108	7.05E+11	968	370.8	19
1996	21.72	6,500,924,600,000	705.06	7.25	0.3108	9.61E+11	1,042	-14.7	19
1997	26.34	15,093,144,000,000	960.50	7.25	0.3108	1.04E+12	1,224	23.1	18
1998	35.52	17,125,847,500,000	1038.1	7.25	0.3108	1.35E+12	1,600	14.8	19
1999	41.77	34,464,012,600,000	1351.88	7.35	0.3108	1.48E+12	1,825	12.6	18
2000	42.35	50,213,699,900,000	1483.84	7.35	0.3108	1.73E+12	1,797	5.0	18
2001	43.33	41,314,568,500,000	1728.01	7.35	0.3108	2.16E+12	1,786	16.4	18
2002	40.34	41,022,927,400,000	2159.09	7.35	0.3108	3.01E+12	1,617	10.6	19
2003	26.99	29,585,788,600,000	3013.6	7.35	1936	5.77E+12	1,053	19.3	30
2004	41.60	53,235,358,700,000	5773.6	8	1453	1.01E+13	1,581	27.0	29
2005	43.43	73,533,598,600,000	10148.6	6.6	1469	1.14E+13	1,608	37.0	18
2006	47.85	95,587,954,800,000	11399.1	6.6	1467	1.55E+13	1,726	31.7	18
2007	48.51	111,455,813,400,000	15460.1	10.4	1255	2.17E+13	1,707	19.3	17
2008	51.71	157,026,061,600,000	21721.2	10.5	1193	2.82E+13	1,773	13.0	15
2009	54.72	130,643,200,400,000	28189.9	7.8	1170	3.73E+13	1,826	7.1	15
2010	57.75	162,064,565,500,000	7300.	6.1	1170	5.17E+13	1,871	5.6	15
2011	63.65	217,327,107,400,000	51743	5.9	1170	6.22E+13	2,001	6.5	15
2012	71.68	254,225,490,700,000	62196	5.9	1166	6.77E+13	2,187	6.1	15
2013	77.68	271,091,777,500,000	67,653.05	5.7	1166	7.83E+13	2,300	1.9	16
2014	72.69	257,109,626,221,000	78,337.84	5.7	1166	7.74E+13	2,088	2.2	16

المصدر : بيانات البنك الدولي 2016

<http://www.data.albankaldawli.org>

* (1991-2003) البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والابحاث , مجموعة نشرات احصائية لسنوات متفرقة

** 1991-2002 احصائيات البنك المركزي العراقي لعام 2003

*** تم احتساب الطلب على النقود باستخدام معادلة التبادل $Mv = GDP$ ، وبالتالي فإن $v = \frac{GDP}{M}$ ، وان $k = \frac{1}{v}$ ، فيكون الطلب على

النقود $Md = kGDP$ ، وبذلك فإن الطلب على النقود لأغراض المعاملات هو $Md(Y)$ في حدود M_1 ، حيث ان GDP هو الناتج

المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية

**** (1991-2003) البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والابحاث , مجموعة نشرات احصائية لسنوات متفرقة ,

(2004-2006) البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والابحاث , مجموعة نشرات احصائية لسنة 2006 ,

(2007-2009) البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والابحاث , مجموعة نشرات احصائية لسنة 2009 ,

(2010-2014) البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والابحاث , مجموعة نشرات احصائية لسنة 2014 .

جدول (8) معدلات النمو السنوية المركبة لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2014-1991) %

البطالة	التضخم	متوسط نصيب الفرد من الناتج	الناتج المحلي الاجمالي	المدة
-1.02	14.91	10.22	12.87	1995-1991
-1.07	- 57.73	13.17	16.69	2000-1995
0	49.22	-2.19	0.50	2005-2000
-3.58	-31.45	3.07	0.50	2010-2005
1.29	- 23.72	2.21	4.70	2014-2010
-0.92	- 99.95	5.37	8.31	2014-1991

المصدر اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول (7)

المبحث الثاني فعالية السياسة النقدية في معالجة الصدمات النقدية في دول العينة

إن السياسة النقدية جزء مهم من السياسة الاقتصادية الكلية حيث تمارس السياسة النقدية دورا مهما وفاعلا في تنظيم عرض النقد والتحكم بالسيولة النقدية والائتمان , ومن خلال هذا الدور المهم تستطيع السلطات النقدية ان تحقق اهداف حيوية محددة وفقاً لأولويات تحددتها المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد , وفي بعض الاحيان تستخدم السلطات النقدية اهداف وسيطة كعرض النقد واسعار الفائدة للوصول إلى تحقيق هدف نهائي تصبوا اليه كاستقرار الاسعار والحد من التضخم . و ترتبط فاعلية السياسة النقدية (effectiveness of monetary policy) بقدرة السلطات النقدية المتمثلة بالبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي في البلد من خلال استخدام الادوات المتاحة لديها والتي تتناسب مع الوضع الاقتصادي لذلك البلد حيث يستطيع صناع القرار في السياسة النقدية التدخل من خلال التحكم بالعديد من المتغيرات النقدية لتحقيق التوازن في السوق النقدية الا ان الاخفاق في هذا التوازن يتسبب في حدوث الصدمات النقدية والتي من شأنها ان تؤثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية . وفي هذا المبحث سوف نركز على فعالية السياسة النقدية في دول العينة (اليابان , كوريا , العراق) وكما يأتي :-

أولاً: اليابان Japan

يعد الاقتصاد الياباني احد اكبر الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة وقد شهدت بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في اليابان خلال العقود الماضية تغيرات وتذبذبات كبيرة وجاءت كل هذه الاحداث بسبب دورة الانكماش التي عانت منها اليابان فضلا عن تأثرها بالازمات العالمية , ومن اجل توضيح فعالية السياسة النقدية في اليابان في معالجة الازمات الاقتصادية ينبغي لنا عرض مسار السياسة النقدية في اليابان عبر استعراض سريع للخطط والاجراءات النقدية في اليابان على وفق تسلسلها التاريخي وتقسيمها إلى عقود .

أ – عقد التسعينيات (1991-1999):

ان المشاكل التي عانت منها اليابان خلال عقد التسعينيات تعود جذورها إلى النصف الثاني من عقد الثمانينات , إذ عانت اليابان من ارتفاع حاد في قيمة الين الياباني مقابل الدولار الأمريكي في عام 1986 حيث بلغ 150 ين/ دولار وذلك نتيجة تراجع الصادرات مما ادى إلى حدوث ركود وتضخم

مستورد مما دفع السياسة النقدية إلى خفض اسعار الفائدة جزئيا للمساعدة في تحفيز الاقتصاد ومنع الين من الارتفاع بمعدلات عالية . وفي عام 1989 شددت السياسة النقدية وارتفع معدل الخصم الرسمي ومع الارتفاع السريع لاسعار الفائدة ارتفع معدل التضخم ايضا . وكان الغرض من ارتفاع اسعار الفائدة هو للحد من الزيادات في اسعار الاراضي و من الزيادة في الاقراض المصرفي للمشاريع العقارية والشركات وبعد وصول اسعار الاسهم إلى ذروتها في عام 1992 مما أدى إلى انفجار الفقاعة في السنة نفسها⁽¹⁾. وقد انعكست تلك الاجراءات التي حاولت السيطرة على قيمة الين إلى حصول ركود في الاقتصاد الياباني في اوائل عقد التسعينيات وواصلت اسعار الاراضي في الانخفاض بصورة مضطربة , وانخفض معدل التضخم مما أدى إلى استخدام سياسة نقدية توسعية في عامي (1992,1993) ردا على ضعف الاقتصاد .وعلى الرغم من ضعف الاقتصاد فقد كان سعر الصرف في المدة 1993-1995 يقدر بين 100ين/الدولار إلى 80 ين/الدولار في ربيع 1995 مع عدم وجود اسباب قوية وواضحة لمثل هذه الخطوة المفاجئة قلل ارتفاع سعر الصرف توقعات للانتعاش المبكر مما ساهم في التضخم والانكماش⁽²⁾.

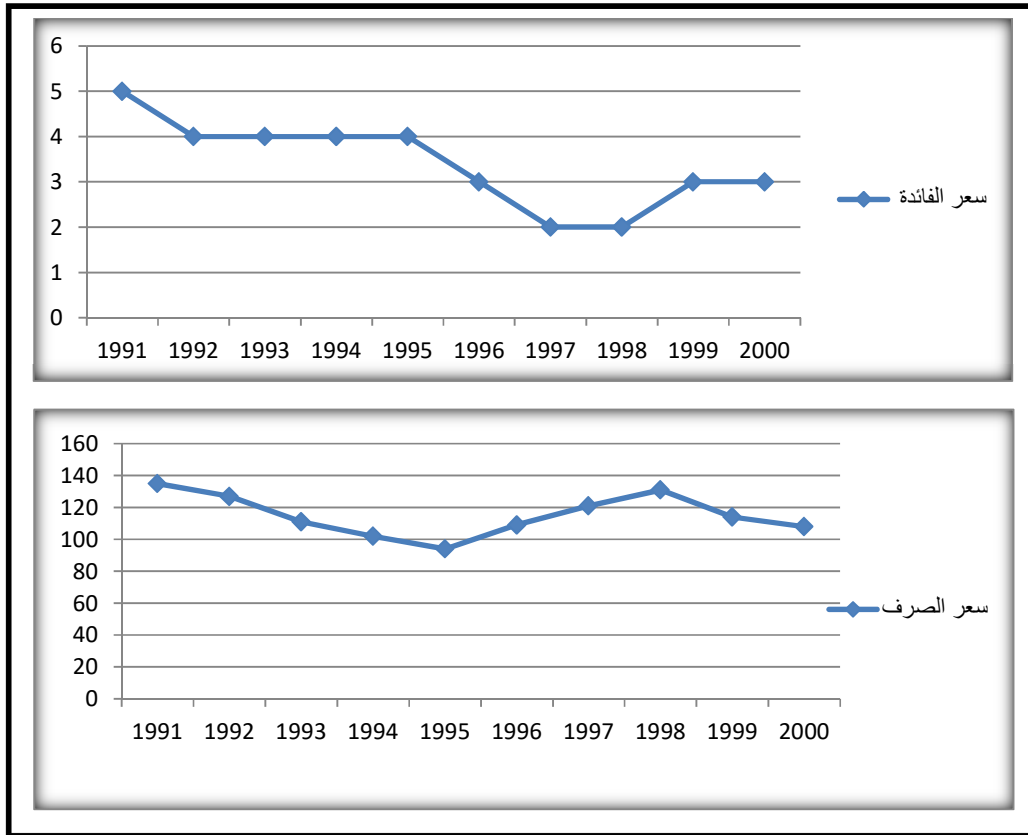
وفي النصف الثاني من عام 1995 بدأ الاقتصاد الياباني في النمو وانخفضت قيمة الين إلى مستوى فوق 110ين/الدولار وتحولت إلى فكرة جيدة في توفير المزيد من الدعم للانتعاش في عام 1996 الا ان معدل النمو تباطئ بشكل كبير في النصف الثاني من عام 1997 نتيجة لازمة العملات الاسيوية والازمة المصرفية للاقتصاد الياباني في نوفمبر تشرين الثاني من العام نفسه , وواصل الاقتصاد تدهوره في عام 1998 مما سجل نمو سالبا لأول مرة منذ عام 1976. وفي عام 1998 تم اعلان استقلال البنك المركزي الياباني وكانت هناك امال كبيرة في ان البنك المركزي الياباني يمكن ان يتحسن اداءه ويعود إلى وضعه كسياسة نقدية ناجحة .كاد الاقتصاد الياباني ان يقع في ركود خطير وعدم استقرار مالي في ربيع عام 1998. ونتيجة لذلك اتخذ البنك المركزي الياباني في 12 فبراير 1999 خطوة رئيسه حيث قرر المجلس خفض سعر الفائدة إلى ادنى مستوى ممكن وهي تعد بداية ما يسمى بسعر الفائدة الصفرية ((zero Interest rate policy (ZIRP) . الان الانخفاض في النشاط الاقتصادي اصبح واضحا بحلول ربيع عام 1999 وعدم استقرار النظام المالي اصبح حاد حيث يتأرجح بنك التسليف على الافلاس . ولما كان الاقتصاد لا يستجيب إلى انخفاض سعر الفائدة بدأت القطاعات الحكومية والتجارية

(1)Takatoshi Ito, Frederic S. Mishkin, Two Decades of Japanese Monetary Policy and the Deflation Problem, University of Chicago Press,USA, September 2006,P135.

(2)Takatoshi Ito, Frederic S. Mishkin, Two Decades of Japanese Monetary Policy and the Deflation Problem, op.cit,P135.

بالضغط على البنك المركزي الياباني لاعتماد التيسير الكمي* . وكان رد فعل مجلس السياسة النقدية بان اصدر بيان اكد فيه انه لن يستجيب لتقلبات سعر الصرف وانه فعل ما يكفي في تخفيف الشروط النقدية , والشكل (32) يوضح تطورات اسعار الفائدة واسعار الصرف في اليابان للمدة (2000-1991) , حيث يلاحظ ان اسعار الصرف لم تكن مستقرة وقد انخفضت إلى ادنى مستوى لها عام 1995 , اما اعلى مستوى لها فهو عام 1991 اذ بلغ 135 ين / دولار , وكذلك الحال بالنسبة لاسعار الفائدة الحقيقية فهي الاخرى لم تكن مستقرة وقد سجلت ادنى مستوى لها في عامي 1997-1998 إذ بلغت اسعار الفائدة فيهما (2%) بالرغم من كون اسعار الفائدة الاسمية قريبة من الصفر بسبب انخفاض معدل التضخم الى دون الصفر , اما اعلى مستوى لها فقد كان عام 1991 إذ بلغت (5%) .

شكل (32) تطورات اسعار الفائدة واسعار الصرف في اليابان للمدة (1991-2000)



المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (3)

* التيسير الكمي هو أداة من أدوات السياسة النقدية التي تستخدم من قبل البنوك المركزية بعد خفض أسعار الفائدة. فكلمة "الكمي" تدل على عرض النقود والتيسير الكمي يعني زيادة المال المعروف. أي قيام البنك المركزي باغراق البنوك التجارية بفائض سيولة لتعزيز الإقراض الخاص وترك لهم كميات كبيرة من الاحتياطات الفائضة وبالتالي تخفيض نقص السيولة . وينطوي التيسير الكمي أساساً على طبع النقود لشراء مجموعة متنوعة من الأوراق المالية والهدف النهائي هو اغراق الأسواق المالية بالنقود أو السيولة. وللتيسير الكمي اثر كبير في تداول العملات، ذلك لأن طبع المزيد من العملة يقلل من قيمة العملة مقابل العملات الاخرى ويعزز التضخم. وهدف البنك المركزي من هذه العملية هو تعزيز الإقراض ومنع نقص الاموال في المستقبل.

ب - عد استقلال البنك المركزي الياباني (2000-2010):

على الرغم من استخدام البنك المركزي سياسة الفائدة الصفرية والتيسير الكمي في عام 1999 الا انها لم تحقق اهدافها في معالجة الركود الاقتصادي, لذا اعتمد البنك المركزي الياباني في 19 مارس 2001 سياسة نقدية اخرى وهي سياسة التيسير الكمي وهي سياسة نقدية تستخدمها البنوك المركزية لتحفيز الاقتصاد عندما تكون السياسة النقدية التقليدية غير فعالة . ويتم تنفيذ التيسير الكمي من خلال شراء الاصول المالية من البنوك التجارية والمؤسسات المالية الاخرى وبالتالي رفع اسعار تلك الموجودات المالية وخفض انتاجها وزيادة المعروض من النقود في نفس الوقت , وهي تختلف عن السياسة النقدية التقليدية من شراء او بيع السندات الحكومية قصيرة الاجل للحفاظ على اسعار الفائدة عند الهدف المحدد⁽¹⁾. وبموجب سياسة التيسير الكمي الذي استخدمها البنك المركزي الياباني اغرق البنك المركزي البنوك التجارية بفائض سيولة لتعزيز الاقراض الخاص وترك لهم كميات كبيرة من الاحتياطات الفائضة وبالتالي تخفيض نقص السيولة . وقد انجز البنك المركزي الياباني هذا عن طريق شراء المزيد من السندات الحكومية وكان يرى ان هناك حاجة إلى تعيين سعر الفائدة وهو الصفر , وقام ايضا في وقت لاحق بشراء الاسهم والسندات المدعومة بالاصول . وقد ادى استخدام هذه السياسة من البنك المركزي الياباني إلى ارتفاع رصيد الحساب الجاري في البنك التجاري كما تضاعفت ثلاث مرات كمية السندات الحكومية اليابانية على المدى الطويل لدى البنك المركزي الياباني⁽²⁾. وقد حاول البنك المركزي الياباني استهداف التضخم من اجل تنشيط الاقتصاد الا ان العديد من اعضاء مجلس السياسات اعرب عن وجهات نظر تتسم بالشك و اللايقين وكانوا يجادلون بانه لا توجد اداة ذات مصداقية لرفع معدل التضخم وان توقعات التضخم في السوق لن تستجيب لمجرد الاعلان عن الهدف لذلك فان التزام البنك هدف لم يكن لديه الادوات اللازمة لتحقيقه من شأنه ان يتسبب بفقدان البنك المركزي لمصداقيته⁽³⁾. وفي اعقاب الازمة المالية العالمية 2008 بدأ البنك المركزي الياباني بالرد على التطورات التي حدثت في الاسواق المالية في سبتمبر 2008 حيث انه قام بتنفيذ اثنين من التخفيضات في اسعار الفائدة كما قدمت تعديلات عدة على اطار السياسة النقدية الخاصة بهم . وكانت الاهداف الكامنة وراء هذه الاجراءات هي⁽⁴⁾:

1- ضمان الاستقرار في الاسواق المالية.

(1)The implementation of monetary policy in the euro area. European Central Bank. 2008. p. 14-19.

(2)Bank of Japan, New Procedures for Money Market Operations and Monetary Easing, Japan, 19 March 2001.

(3)Takatoshi Ito, Frederic S. Mishkin, Monetary Policy in Japan:Problems and Solutions, For the Solutions conference, June 19-20, 2004, Roppongi,Tokyo Conference Version, Japan, 2004, P16.

(4)Uwe Vollmer,Ralf Bebenroth, The Financial Crisis in Japan: Causes and Policy Reactions by the Bank of Japan, The European Journal of Comparative Economics, Vol. 9, n. 1, 2012,p 63.

2- تسهيل تمويل الشركات من اجل ضمان استقرار السوق المالي وعلى الفور (بعد انهيار ليمان براذرز) * في الولايات المتحدة الاميركية .

كما قام البنك المركزي الياباني بتوقيع اتفاقية العملة الثنائية مع البنك الاحتياطي الفيدرالي الاميركي , وهذه الاتفاقية تسمح للبنك المركزي الياباني بالحصول على الدولار الاميركي من مجلس الاحتياطي الاتحادي وتقديمها للمؤسسات المالية المحلية . وكانت هذه اول مرة تقوم بها اليابان باستخدام الاصول المحلية كضمان للحصول على الدولار الاميركي وكان الغرض من هذه الاجراءات هو تلبية الطلب المتزايد على السيولة في جميع انحاء العالم على دولارات الاميركية وتخفيف الضغط على اسواق المال قصيرة الاجل في الولايات المتحدة الاميركية . ولجل تخفيف التمويل وخاصة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ولمنع ارتفاع الين قرر البنك المركزي الياباني خفض السعر المستهدف لمعدل (سعر المكاملة)** كما تم تخفيض سعر الفائدة على القروض الاساسية وسعر الخصم إلى 0.3 % , 0.1 % على التوالي وبالإضافة إلى ذلك أقدم البنك المركزي الياباني على تسهيلات الودائع التكميائية والسماح للبنوك لتلقي مدفوعات الفائدة على الارصدة الفائضة لدى البنك المركزي كما تم اصلاح سعر الفائدة المدفوعة من قبل البنك المركزي الياباني عند 0.1 % وهذا الاجراء يسمح للبنك المركزي الياباني بجذب السيولة ويمنع انخفاض معدل سعر المكاملة عن المعدل المستهدف بنسبة اكبر . علاوة على ذلك قرر البنك المركزي الياباني بزيادة المشتريات المباشرة من السندات الحكومية و توسيع نطاق سندات الحكومة اليابانية في هذه الشراء المباشر (سندات الحكومة اليابانية معدل العائمة، سندات الحكومة اليابانية المرتبطة بالتضخم). وفي وقت لاحق، اضيفت أدوات الدين (السندات والأوراق التجارية غير المادية، والفواتير، الأوراق التجارية والقروض على الفعل) التي تصدرها الشركات للاستثمار العقاري، وضمنت الحكومة المجردة من شكلها المادي (CBS) والقروض على سندات للحكومة وتمت الموافقة عليها جميعا. وينطبق الشيء نفسه على السندات التي تصدرها حكومات أجنبية (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا)⁽¹⁾ . والشكل البياني (33) يوضح تطورات اسعار الفائدة واسعار الصرف في اليابان للمدة (2001-2010) , إذ يلاحظ ان اسعار الفائدة كانت مستقرة من عام 2004-2008 إذ بلغت (3%) بعد ان كانت (4%) عام 2003 الا انها انخفضت في عامي 2009-2010 إذ بلغت (2%) .

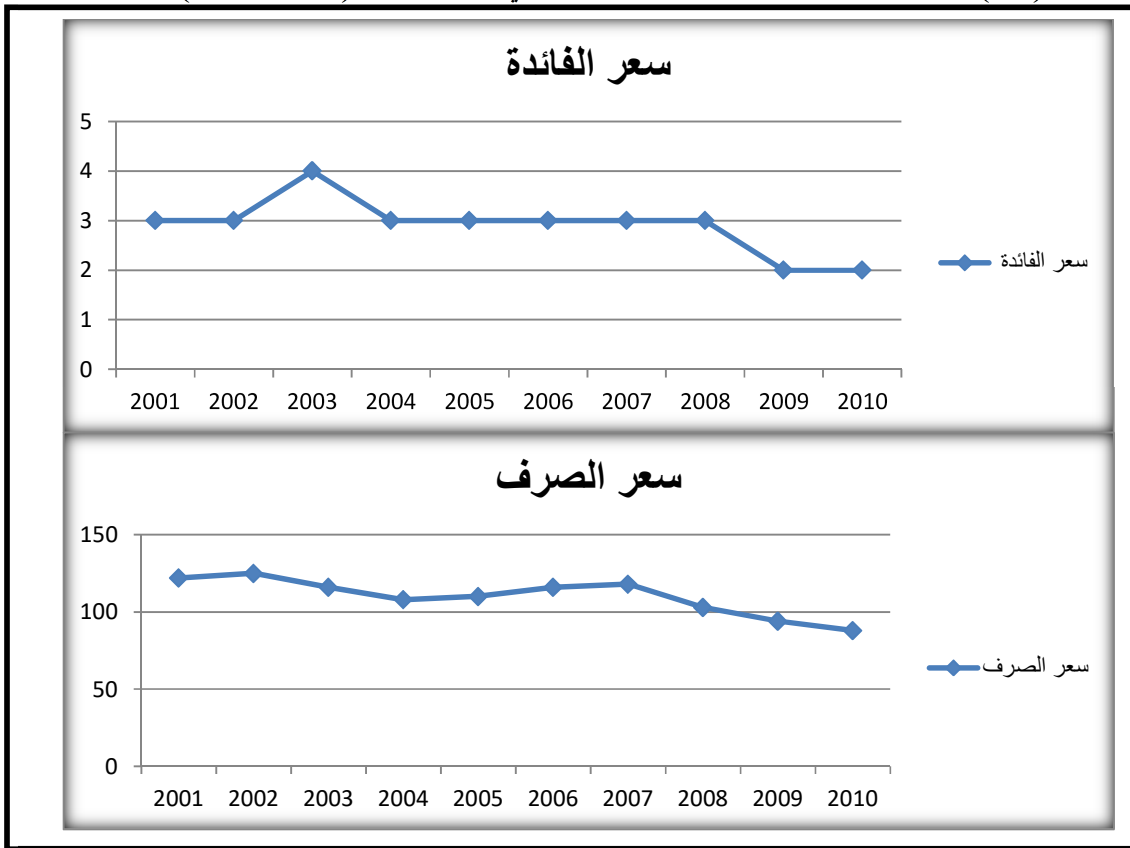
* هو بنك تم تأسيسه في ألاباما، الولايات المتحدة الأمريكية عام 1850 على يد ثلاثة أخوة يهود من تجار القطن , ليكون مؤسسة خدمات مالية دولية. ويقع مقره الرئيسي في نيويورك. أعلن عن إفلاسه في 14 سبتمبر 2008 بسبب الخسارة التي حدثت في سوق الرهن العقاري. كان لافلاس البنك تأثيرات سلبية على الكثير من أسواق العالم.

** وهي نوع من انواع اسعار فائدة البنك المركزي.

(1)Uwe Vollmer,Ralf Bebenroth, The Financial Crisis in Japan: Causes and Policy Reactions by the Bank of Japan, op.cit ,p 64.

اما فيما يخص سعر الصرف فلم يكن مستقرا على طول المدة ففي بداية المدة كان سعر الصرف قد سجل (122ين/دولار) وارتفع في عام 2002 إذ بلغ (125ين/دولار) ومن ثم اخذ بالانخفاض الا انه ارتفع مرة اخرى عام 2005 إذ بلغ (110ين/دولار) واستمر بالارتفاع حتى عام 2008 ومن ثم عاود إلى الانخفاض مرة اخرى حتى بلغ (88ين/دولار) عام 2010 . ومن خلال ماتقدم يمكن القول ان هذه المدة كانت فيها اسعار الفائدة مستقرة تقريبا وعلى العكس من ذلك اسعار الصرف التي كانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض وكما موضح ذلك في الشكل الاتي :

شكل (33) تطورات اسعار الفائدة واسعار الصرف في اليابان للمدة (2001-2010)



المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (3)

ج - بعد (2010):

نظرا للتدهور الاقتصادي في اوائل اكتوبر 2010 اعلن البنك المركزي الياباني خطوة جديدة من التيسير النقدي وهي التيسير النقدي الشامل (CME) * التي استمرت إلى ابريل 2013 وكانت العناصر الاساسية لهذه الخطوة مماثلة للسياسات غير التقليدية السابقة مثل سعر الفائدة الصفري (ZIRP) و

* استخدام اجراءات غير تقليدية احدى هذه الاجراءات اعداد خطط لشراء الاصول بشكل منفصل عن الاوراق المالية التقليدية وشراؤها.

التيسير الكمي, وفي الوقت نفسه كانت هناك العديد من الابتكارات في مجال التيسير النقدي الشامل وكانت احدى هذه الابتكارات اعداد خطط لشراء الاصول بشكل منفصل عن الاوراق المالية التقليدية وشرائها على حساب البنك المركزي الياباني , ونتيجة لذلك اعلن البنك المركزي الياباني انه قرر ان يدرس شراء 60 مليار دولار اميركي من الاصول وكانت هذه تعد محاولة لدفع انخفاض قيمة الين مقابل الدولار الاميركي لتحفيز الاقتصاد المحلي عن طريق جعل الصادرات اليابانية ارخص ,وفي اكتوبر 2011 وسع البنك المركزي الياباني برنامج شراء الاصول . وكما قام البنك المركزي الياباني بشراء سندات حكومية طويلة الاجل كتدبير للسياسة النقدية غير التقليدية , ويعتقد البنك المركزي الياباني ان انشاء صندوق خاص لاغراض خاصة من شأنه ان يجعل السياسات ذات مسؤولية اكبر في تيسير اجراءات غير تقليدية و في العديد من البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة يعد الوضع السليم للبنك المركزي هو المحافظة على حجم حيازات السندات الحكومية ضمن المبلغ المستحق من الاوراق النقدية الصادرة وهذا ما يسمى (بقاعدة الاوراق النقدية) . وعندما بدأ البنك المركزي الياباني باستخدام التيسير النقدي الشامل قام بشراء كمية هائلة من السندات الحكومية وكان من المتوقع ان يكون البنك المركزي الياباني غير قادر على الحفاظ على سيادة الاوراق الطارئة والمؤقته . واصبح حجم شراء الاصول هدف برنامج التيسير النقدي الشامل لذلك بدأ البنك المركزي الياباني بشراء ثقة الاستثمار العقاري (صناديق الاستثمار العقاري) وصناديق الاستثمار المتداولة بدلاً من اجراءات تخفيف القيود الائتمانية (1).

ثانيا: كوريا الجنوبية South Koria

يمارس البنك المركزي الكوري (Korian central bank) توجيه وادارة السياسة النقدية في كوريا من حيث صياغة وتنفيذ السياسة النقدية والائتمانية ومن خلال التحكم في عرض النقد هدفاً لتحقيق نمواً سليماً في الاقتصاد على اساس استقرار الاسعار, فضلا عن قيام البنك المركزي بادارة السياسة النقدية والائتمانية والتركيز على استقرار الاسعار ياخذ بنظر الاعتبار تحقيق مسائل مثل النمو الاقتصادي واستقرار الاسواق المالية وغيرها من المسائل الاقتصادية . ومن اجل توضيح فعالية السياسة النقدية في كوريا في معالجة الازمات الاقتصادية ينبغي لنا عرض مسار السياسة النقدية في كوريا عبر استعراض سريع للخطة والاجراءات النقدية في كوريا من خلال تقسيمها إلى مدتين يمثلان الفرق مابين الاجراءات السياسة النقدية قبل استقلال البنك المركزي الكوري وبعد استقلاله من خلال الاتي :

(1)Wataru Takahashi , Japanese Monetary Policy, : Experience from the Lost Decades , International Journal of Bussiness, 18(4) , 2013, P 298.

1 - قبل استقلال البنك المركزي الكوري :

كان البنك المركزي الكوري قبل عام 1997 هو المسؤول عن ادارة السياسة النقدية ومرتبطة بالحكومة ووزارة الاقتصاد , حيث كان يحتفظ بالكثير من اسرار عمليات السياسة النقدية (1). وقام البنك المركزي الكوري بتحرير اسعار الفائدة في بداية عقد الثمانينات , بما في ذلك التخلص التدريجي من معدلات الفائدة التضخمية على القروض السياسية , ومع ذلك كانت معدلات الفائدة المصرفية خاضعة لسيطرة الحكومة , حتى قام البنك المركزي الكوري باجراء تحرير اكثر اتساعا في عقد التسعينيات حيث قامت الحكومة في عام 1991 بوضع خطة متعددة المراحل لتحرير اسعار الفائدة , التي تهدف إلى تحرير اسعار الفائدة طويلة الاجل قبل اسعار الفائدة قصيرة الاجل , ومعدلات الفائدة المصرفية قبل معدلات سوق الاوراق المالية . على الرغم من تحرر اسعار الفائدة الفعلي في عقد التسعينيات الا انها انحرفت عن الخطة الاصلية , إذ تم تحرير اسعار الفائدة على المدى القصير بما في ذلك على ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية قبل اسعار الفائدة على ودائع البنوك التجارية مما ادى إلى تغذية النمو في المؤسسات المالية غير المصرفية حيث تجاوزت ودائعها بشكل كبير تلك التي في البنوك التجارية في بداية عقد التسعينيات . فضلا عن ذلك شرع تحرير تدفقات رؤوس الاموال الدولية تدريجيا خلال هذه المدة , وكان احد اهم التطورات التي حدثت في عام 1994 هو رفع سقف الاقتراض بالعملة الاجنبية قصيرة الاجل من قبل البنوك مع الحفاظ على سقف الاقتراض على المدى الطويل . وقد نتج عن هذه التطورات تدفق رؤوس الاموال بشكل كبير في المدة (1994-1996) . وكان سبب تحرير تدفق رؤوس الاموال هو ان التدهور الذي حصل في ميزان الحساب الجاري بسبب ارتفاع معدلات التضخم , وارتفاع قيمة ال (وون) الكوري* , والركود الذي اصاب الاقتصاد العالمي ومن اجل تمويل العجز المتزايد في ميزان الحساب الجاري شجعت الحكومة تدفقات رأس المال , ولجل تحقيق هذا الهدف في عام 1991 تم تسريع تحرير حساب رأس المال من خلال تعديل قانون ادارة الصرف الاجنبي , ادى تحرير حساب رأس المال إلى تدفقات رأسمالية كبيرة , لكن كان صناع السياسة اكثر قلقا بشأن تأثير هذه التدفقات على القدرة التنافسية للصادرات الكورية من خلال ارتفاع قيمة ال (وون) الكوري , مما جعلها تتغاضى عن عدم الاستقرار المالي الناتج عن ذلك . وفي عام 1993, اعلنت الحكومة الكورية ايضا برنامجاً لتحرير القطاع المالي من خلال تحرير القيود المفروضة على ادارة الموجودات والمطلوبات من المؤسسات المالية . ومع ذلك اهملت الحكومة الحاجة إلى تنظيم كفاءة هذه الخطوة , مما ادى إلى زيادة الديون بالعملة الاجنبية قصيرة الاجل من المؤسسات المالية , وعلاوة على ذلك وكجزء من متطلبات

(2) Soyoun Kim , Yung Chul Park, Inflation targeting in Korea: a model of success?, op.cit,p143.

* ال (وون) هو العملة المحلية في كوريا

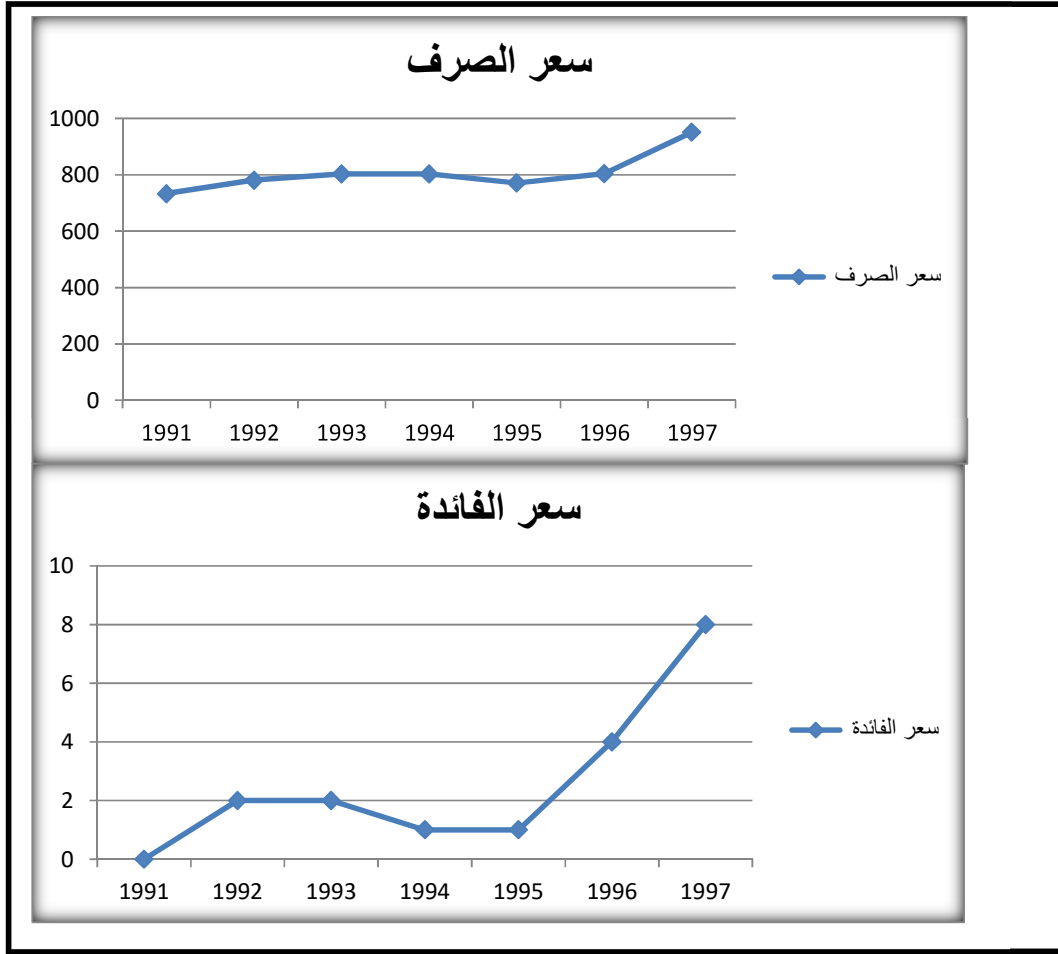
الانضمام إلى منظمة التعاون والتنمية في عام 1996 نفذت الحكومة رفع المزيد من القيود المالية وافتتاح سوق رأس المال , الا انها اختارت تحرير تدفقات رؤوس الاموال على المدى القصير قبل تدفقات رؤوس الاموال على المدى الطويل . و في هذه المدة سرعة النقود ومضاعف النقد (Momey multiplier) بدأت بالانخفاض بشكل مميز , كما بدأ حجم برنامج القروض الموجه بالانخفاض في وقت مبكر من عقد التسعينيات وتوجيهها إلى حد كبير للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم مقابل الشركات الكبيرة التي تستخدمها ليكون المتلقي الرئيس منذ منتصف عقد التسعينيات . ومع التغييرات الجارية في البيئة الاقتصادية يبدو ان البنك المركزي الكوري كان يستخدم سياسة نقدية للحفاظ على احتواء التضخم . وانتهت هذه المدة من التحرير بنتيجة غير مقصودة حيث ضربت ازمة العملة التي انتشرت في جنوب شرق اسيا في عام 1997 كوريا ايضا , مما ادى إلى ركود اقتصادي حاد , وكان للارزمة نتيجة لاحداث صدمة واستكمال حد كبير من اجراءات تحرير الاقتصاد الكلي في الاقتصاد الكوري وقد تم التحرير الكامل في عام 1998⁽¹⁾ . الشكل (34) يوضح تطورات اسعار الفائدة واسعار الصرف في كوريا للمدة (1991-1997) , إذ يلاحظ ان اسعار الصرف لم تكن مستقرة خلال هذه المدة حيث كانت تاخذ الاتجاه السعودي فبعد ان كانت عام 1991 (733 الوون/دولار) اصبحت (803 الوون/دولار) عام 1994 ثم انخفضت عام 1995 ليبلغ (771 الوون/دولار) ومن ثم عاود الارتفاع مرة اخرى عام 1996 ليبلغ (804 الوون/دولار) ومن ثم استمر بالارتفاع حتى نهاية المدة إذ بلغ (951 الوون/دولار) عام 1997 . اما اسعار الفائدة الحقيقية فهي الاخرى لم تكن مستقرة حيث اخذت بالارتفاع في عامي 1992-1993 إذ بلغت (2%) بعد ان كانت (0%) عام 1991 ثم انخفضت في الاعوام 1994-1995 إذ بلغت (1%) ومن ثم اخذت بالارتفاع مرة اخرى حتى بلغت (8%) عام 1997 . وكما موضح في الشكل الاتي :

(1) Kyungsoo Kim , Jaewoo Lee, " Monetary Policy of the Bank of Korea during the First 60 Years", Seoul Journal of Economics , 11 November 2010 , p 506-508.

وللمزيد من التفاصيل :

- Kim Kihwan, The 1997-98 Korean Financial Crisis: Causes, Policy Response, and Lessons, The High-Level Seminar on Crisis Prevention in Emerging Markets Organized by The International Monetary Fund and The Government of Singapore Singapore , July 10-11, 2006.
- Hye Jin Zumkehr, Edo Andriesse, Malaysia and South Korea: A Decade after the Asian Financial Crisis, Chulalongkorn Journal of Economics 20(1), April 2008.

شكل (34) تطورات اسعار الفائدة واسعار الصرف في كوريا للمدة (1991-1997)



المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (5)

2-□ عد استقلال البنك المركزي الكوري :

كان البنك المركزي الكوري قبل عام 1998 غير مستقل عن وزارة المالية والاقتصاد على الرغم من انتهاجه اجراءات تحاول زيادة التحرر في الاسواق المالية واسعار الفائدة , الا انه بعد الازمة الاسيوية وتعرض الاقتصاد الكوري إلى الركود الاقتصادي أضف إلى ذلك مشاكل اقتصادية اخرى مثل ازمة العملة وغيرها تم اجراء تغييرات هيكلية للبنك المركزي الكوري بشكل كبير في عام 1998 , حيث اصبح البنك المركزي الكوري من الناحية القانونية اكثر استقلالاً من ذي قبل , لكنه لا زال يمثل مرتبة متدنية مقارنة بالبنوك المركزية في الدول الصناعية من حيث الاستقلال . ولم يكن استقلال البنك المركزي كندا فعل على فشل سياسة البنك المركزي و وزارة المالية السابقة , حيث ان اعادة الهيكلة وسيلة لصرف الانتباه عن فشل السياسات الخاصة في التعامل مع الضائقة المالية⁽¹⁾ . ونتيجة لهذا تم اعلان استقلال

(1) Thomas F. Cargill, Central Bank Independence in Korea, The Journal of The Korean Economy , Korea, Vol. 2, No. 1(Spring2001), p24.

البنك المركزي الكوري في ادارة السياسة النقدية وانخفاض دور وزارتي المالية والاقتصاد بشكل ملحوظ في ادارة السياسة النقدية في عام 1998 , وهذا بدوره يشكل خروجاً كبيراً من الادارة النقدية القديمة في كوريا ومع ذلك كانت لاتزال ادارة السياسة النقدية تحت نفوذ الحكومة من حيث المسؤولية المشتركة في صياغة اهداف التضخم وهذا يعني ان وزارتي المالية والاقتصاد لديهما بعض السبل للتاثير على البنك المركزي الكوري على الرغم من استقلاليته (1).

وبعد صدمة التحرر لعام 1998 تم اعتماد سياسة استهداف التضخم في عام 1999, وقد كانت اجراءات السياسة النقدية للبنك المركزي الكوري متجهة نحو الحفاظ على التضخم المتوقع بالقرب من المستهدف في بيئة اقتصادية اصبحت اكثر تحرراً وانفتاحاً من المدة السابقة , كما اصبح نظام سعر الصرف مرناً (Flexible) بما فيه الكفاية وتحرر إلى حد كبير في نظام الحساب المالي (2) . الا انه قبل اعتماد استهداف التضخم فان البنك المركزي الكوري استغل مجموعة متنوعة من الميكانيزمات النقدية بدأ من قاعدة الاحتياطي وصولاً إلى M3 (عرض النقد الاوسع) كهدف وسيط . وفي عام 1999 اصبح معدل التغير في مؤشر اسعار المستهلك متباطأً بشكل حاد حتى يزيد قليلاً عن 1% في السنة الأولى من استهداف التضخم ومنذ ذلك الحين بقيت معدلات التضخم السنوية ضمن النطاقات المستهدفة وهذا يعني ان سياسة استهداف التضخم كانت فعالة في الحفاظ على استقرار الاسعار في كوريا . الا ان الازمة المالية الآسيوية (1997-1998) ادت إلى القلق من الركود الاقتصادي بدلاً من التضخم , زد إلى ذلك كان هناك ارتفاع حاد في سعر الصرف ساعد في ابقاء السلع المستوردة وبالتالي مستويات الاسعار منخفضة , وهذا بدوره ممكن ان لا يضع اطار السياسة النقدية الجديد باختبار حقيقي في السيطرة على التضخم في مثل هكذا بيئة اقتصادية تتوفر فيها ضغوط تضخمية منخفضة . وفي عام 2000 خفض البنك المركزي سعر سوق المال من 5% إلى 3.25% في عام 2004 , على الرغم من ان السياسة النقدية كانت توسعية منذ عام 2000 الا انها لم تكن فعالة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي . إذ انها لم تكن فعالة في تحفيز الطلب المحلي والطلب على الاستثمار على الرغم من البنك المركزي الكوري خفض سعر الفائدة وزاد من حجم الائتمان , وكان ذلك واضح حيث ان شركات الاعمال الكورية اظهرت مؤشرات تؤكد الافادة من انخفاض تكلفة التمويل لزيادة رؤوس اموالها الاستثمارية (3) . وفي عام 2008 تأثرت كوريا بالازمة المالية العالمية الا انها كانت تختلف مقارنة بتجربتها في ازمة (1998-

(2) Thomas F. Cargill, Central Bank Independence in Korea op.cit,p2

(3) Kyungsoo Kim , Jaewoo Lee, " Monetary Policy of the Bank of Korea during the First 60 Years", op.cit, p 514.

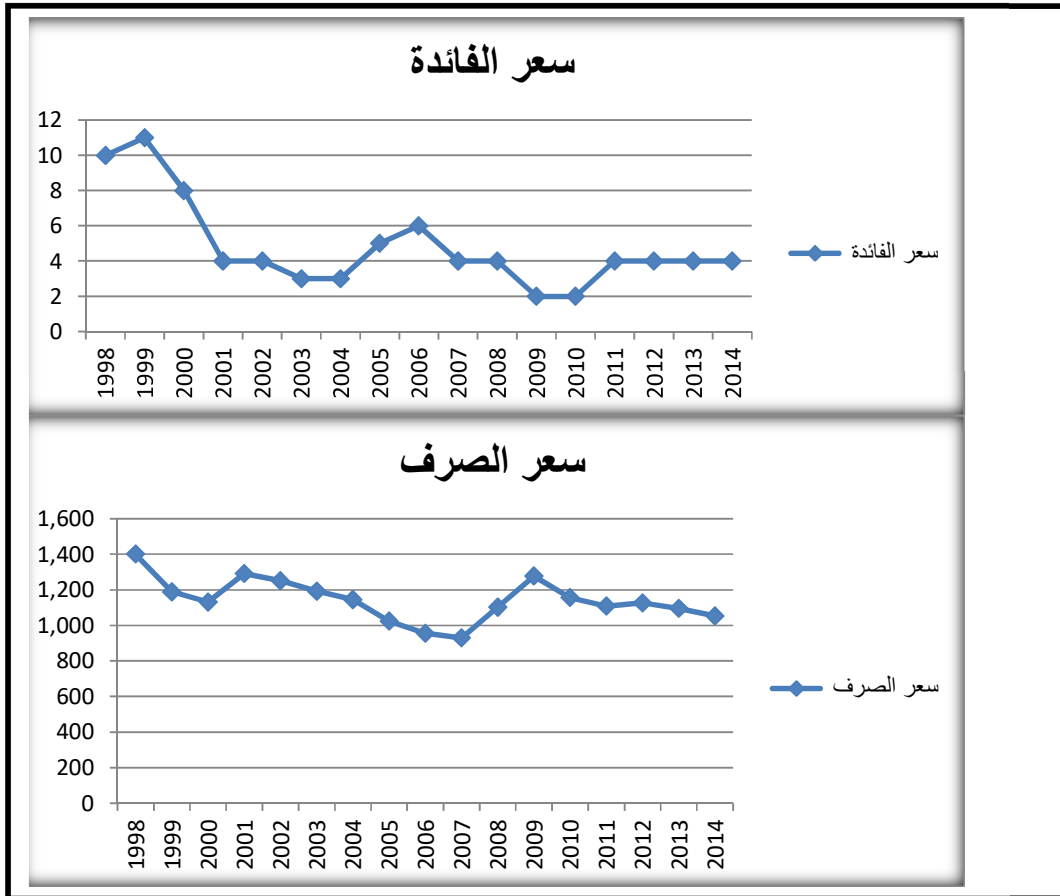
(1) Soyung Kim , Yung Chul Park, Inflation targeting in Korea: a model of success? , op.cit,p140.

(1997) حيث كان الفرق واضح في العديد من المؤشرات الاقتصادية المحلية وبما ان المؤشر الاكثر وضوحا في عواقب الصدمة الخارجية هو زيادة معدل البطالة فان زيادة معدل البطالة منذ عام 2008 كان بسبب التباطؤ الاقتصادي ومع ذلك فان حجم الزيادة يتضائل بجانب معدل البطالة خلال الازمة الاسيوية وهذا الفرق ليس بالضرورة يعكس فعالية السياسات الاقتصادية لان حجم الصدمة الخارجية اصغر بكثير عن الازمة الاسيوية . وعلى الرغم من ذلك فان كوريا كدولة تجارية لايمكنها الهروب من العواقب الوخيمة للازمة المالية وقد ظهرت الاثار بشكل واضح في التدفقات المالية , وانخفاض سعر الصرف , والانخفاض الحاد في الصادرات والانتاج الزراعي , ومع ذلك فقد خففت ادوات السياسات الاقتصادية الكلية من تاثير الصدمة وقدمت الحوافز المالية جنبا إلى جنب مع العديد من التدابير الطارئة لتوفير السيولة المحلية . اما السياسة النقدية فقد خفضت سعر الفائدة على العكس تماما من الازمة الاسيوية بالاضافة إلى ذلك فان المستوى العال من الاحتياطات مكنت البنك المركزي من توفير السيولة لاسواق صرف العملات الاجنبية كما ساعدت خطط المبادلة مع الولايات المتحدة والصين واليابان من استعادة الاستقرار في سوق الصرف الاجنبي ⁽¹⁾ . وقد كان ذلك ردا على التدهور الذي حصل في حساب رأس المال والذي صاحبه انخفاض حاد في الدولار في الاسواق المحلية ومخاطر التأخر في السداد إذ ينظر إلى البنوك الكورية بانها تعتمد اعتمادا كبيرا على التمويل بالجملة اكثر من اي مكان اخر في اسيا . كما قامت السلطات الكورية باجراءات سريعة وحاسمة حيث حددت السلطات مايقارب من 55 مليار دولار من احتياطات النقد الاجنبي لتوفير مقايضات او قروض للبنوك والشركات ذات الصلة بالتجارة بالاضافة إلى توفير حوافز مالية ونقدية كبيرة لوقف التدهور في الثقة ولدعم الاقتصاد الحقيقي . وانشأ ايضا صندوق اعادة رسملة البنوك وصندوق الاصول (toxic asset fund) لحماية النظام المصرفي من الركود ومنع حدوث تخفيض الديون المفاجيء . وقد ساعدت هذه الاجراءات السياسة في تجنب ازمة الائتمان او تخفيض الديون المفاجيء , وبالرغم من كل هذه الاجراءات التي قامت بها السلطات الكورية الا ان الركود الاقتصادي لا مفر منه , حيث عانت كوريا من اكبر تراجع في الصادرات على الاطلاق وامتد اثرها على الطلب المحلي مما ادى إلى انخفاض في الانفاق الاستهلاكي والاستثماري وقد كان الانكماش الذي حصل في كوريا نتيجة الازمة المالية العالمية 2008 هو اشد انكماش في جميع انحاء العالم الا ان السياسات الاقتصادية الكورية كانت تعد

(2) Kyungsoo Kim , Jaewoo Lee, " Monetary Policy of the Bank of Korea during the First 60 Years", op.cit, p 518-519.

فعالة فبحلول منتصف عام 2010 كانت فجوة الناتج مغلقة⁽¹⁾ . الشكل (35) يوضح تطورات اسعار الفائدة واسعار الصرف في كوريا للمدة (1998-2014) إذ يتضح ان هناك تذبذباً وعدم استقرار في اسعار الفائدة واسعار الصرف خلال المدة المذكورة , الا ان اسعار الفائدة كانت تتجه نحو الانخفاض بصورة عامة الا في عامي 2005-2006 حيث عاودت اسعار الفائدة نحو الارتفاع ومن ثم اخذت الاتجاه النزولي مرة اخرى ثم عاودت للارتفاع مرة اخرى في عام 2011 لتبلغ (4%) ومن ثم استقرت على هذا المعدل إلى نهاية المدة المذكورة. اما اسعار الصرف فقد كانت تتجه نحو الارتفاع حتى عام 2003 ثم اخذ بالانخفاض المستمر ليصل إلى (929 الوون/دولار) عام 2007 وبعدها اخذ سعر الصرف بالارتفاع ليصل إلى (1277 الوون / دولار) عام 2009 وبعدها انخفض سعر الصرف ليصل إلى (1023 الوون/دولار) في نهاية المدة المذكورة . كما موضح بالشكل الآتي :

شكل (35) تطورات اسعار الفائدة واسعار الصرف في كوريا للمدة (2014-1998)



المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (5)

(2) Harun Alp, Selim Elekdag, and Subir Lall, " Did Korean Monetary Policy Help Soften the Impact of the Global Financial Crisis of 2008–09? ", International Monetary Fund, 2011, p4-5.

ثالثاً: العراق Iraq

يعد البنك المركزي العراقي المؤسسة الرسمية الأولى التي تتولى ادارة السياسة النقدية , وارتبط البنك المركزي العراقي بالعديد من التغيرات التي اثرت على ادائه ودوره بشكل عام وسياسته النقدية بشكل خاص في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية المهمة في الاقتصاد , حيث مر العراق بظروف صعبة على المستوى السياسي والاقتصادي اسهمت في اضعاف دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي , فقد دمرت الحروب العسكرية البنى التحتية للاقتصاد العراقي واخرت عملية التنمية الاقتصادية والبشرية لعدة عقود بسبب الاستنزاف الكبير للموارد الطبيعية والبشرية في العراق . كما شهد العراق في عام 2003 تغيير للنظام السياسي بشكل تام وكذلك تغيير بالنظام الاقتصادي ايضا حيث تحول من نظام التخطيط الشامل إلى نظام الية السوق وهذا بدوره ادى إلى سلسلة من التغيرات في الازمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلد ومن بين اهم التغيرات التي طرأت على الازمات الاقتصادية هو حصول البنك المركزي على استقلالته (*), لذا سوف نقسم مدة الدراسة إلى قسمين , الأول سيركز على المدة التي سبقت عام 2003 , والثاني سيركز على المدة مابعد عام 2003 , وفيما يأتي توضيح لهذين المديتين :

أ – المدة الأولى (1991-2003)

شهد العراق في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي عقوبات اقتصادية قاسية نتيجة احتلاله للكويت و خوضه حرب الخليج الثانية مما اسفر عنها مشاكل اقتصادية واجتماعية جمة منها الفساد الاداري والمالي وضياع فرص الاستثمار وظهور المضاربات والاسواق الموازية وغيرها من المشاكل الاخرى⁽¹⁾. كما توسع عرض النقد في هذه المدة نتيجة ممارسة سياسة النقد الرخيص (Cheap Money) من خلال ربط الكتلة النقدية بعجز الموازنة المضطرد , حيث اصبحت مديونية الخزنة مصدرا للاصدار والذي يعرف بتتفيد الدين العام (Debt Monetization) وحتى بعد توقيع مذكرة التفاهم 1996 وتحقق ايرادات اجنبية فان معدل نمو عرض النقد استمر بالنمو الواسع ولكن بوتيرة اقل . وكان ما يسارع نمو الكتلة النقدية هو معدلات نمو عجز الموازنة العالي جدا , وكان السبيل لردم هذا العجز هو الاقتراض المباشر من البنك المركزي , اذ كان البنك المركزي وسياسته النقدية وميزانيته العمومية تابع للسياسة المالية ومتطلبات الموازنة العامة بغض النظر عن الاثار الناجمة عن ذلك كالتضخم وتقلب

* حصل البنك المركزي العراقي على استقلالته وفق قانون رقم (56) لسنة 2004 .

(1) د. يوسف الاسدي ,نعيم صباح جراح, الفاعلية النقدية للبنك المركزي العراقي , البصرة , مجلة العلوم الاقتصادية, المجلد الثامن , العدد

. الخامس عشر , 2015 ص 160

سعر الصرف , وقد ادى ذلك إلى زيادة عمق التداعيات السالبة , من خلل في بنية الناتج وتدني اداء الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي باعتباره مدخلا إلى توفير جزء من العرض الكلي (AS) مقابل كميات الطلب الكلي (AD) المحفزة بالمعروض النقدي المنفلت . إذ يلاحظ ان سيادة الهيمنة المالية للخزانة العامة العراقية على البنك المركزي وسياسته النقدية انعكس بهذا النمط من الاختلال التضخمي , وبالتالي اصبح دور البنك المركزي هو تمويل الدين العام ولاكثر من عقد مما كان له اثراً في الاستقرار الاقتصادي الكلي . اما معدلات الفائدة فقد كانت تسعّر اداريا من قبل السلطة النقدية مع فارق كبير وغير معقول ما بين معدلات الفائدة الدائنة والمدينة وبما يلغي الوساطة المالية للجهاز المصرفي (1) , وظهر ذلك عند قيام البنك المركزي بوضع سعر وحدود لمعدلات الفائدة للتأثير على الائتمان بالاضافة إلى وضع حدود عليا للائتمان بهدف التأثير على الميزانية العامة للبنوك مع قيود عمليات التحويل الخارجي ونسب قانونية للاستثمار في الحوالات والسندات (2) . لقد استخدم البنك المركزي العراقي اسعار الفائدة لتحقيق غرضين هما , تشجيع الادخار العائلي , وامتصاص الفائض النقدي وتخفيض الطلب على السلع والخدمات من اجل المحافظة على استقرار الاسعار (3) , لذا كان استخدام اسعار الفائدة من السلطات النقدية بوصفها اداة نقدية مباشرة مقيدة لمتنافذ الاختلال النقدي في الاقتصاد هو لتأثير في حجم الكتلة النقدية المتزايدة وامتصاص فائض السيولة واستقطاب رؤوس الاموال الفائضة في مجالات ادخارية حيث اتخذ البنك المركزي العراقي اجراءات استهدفت زيادة سعر الفائدة على الودائع الآجلة (سنتين) من 8 % إلى 15% , الا ان محاولات السلطات النقدية من خلال تغيير هيكل اسعار الفائدة لمواجهة ما يتولد من تأثير لاصدار العملة على السيولة المحلية بفعل الحاجة إلى الاقتراض الداخلي انعكس بتصاعد وتائر نمو عرض النقد (4) . وقد ادى ارتفاع التضخم إلى جعل قيمة اسعار الفائدة الحقيقية سالبة وهو ما ادى الى الغاء دور اسعار الفائدة خلال تلك المدة (5) .

اما في نطاق البنوك فقد اشتملت الاصلاحات في تركيب اسعار الفائدة على قروضها التي كانت تتراوح بين 3%-9% سنويا في عام 1998 في اطار الحد من اسعار الفائدة التجارية والمتخصصة , إذ تراوحت اسعار الفائدة المصرفية التجارية بين 20%-25% سنويا في عام 1997 علاوة على ذلك فقد

(2) محمود محمد داغر , السياسة النقدية في العراق من التبعية إلى الاستقلال غير الفعال , بحوث اقتصادية عربية , العدد 65 , 2014 , ص 29 .
(2) د. ثريا عبد الرحيم الخزرجي , تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها على التضخم دراسة تحليلية للمدة 1980-2003 , مجلة العلوم الاقتصادية والادارية , جامعة بغداد , المجلد 13- العدد 48 , 2007 , ص 146 .

(3) د. اكرام عبد العزيز , الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل , بيت الحكمة , بغداد , 2002 , ص 304 .

(4) د. سامي فاضل عطو , دور السياسة النقدية خلال فترة الحصار الاقتصادي والإصلاح النقدي بعد رفع الحصار , مجلة دراسات اقتصادية , بيت الحكمة , العدد الثاني , 1999 , ص 56 .

(5) د. محمود محمد داغر , السياسة النقدية في العراق من التبعية إلى الاستقلال غير الفعال , مصدر سابق , ص 58 .

اتخذت اجراءات اصلاحية استهدفت استقطاب مدخرات القطاع الخاص تمثلت برفع اسعار الفائدة المدينة على الودائع الثابتة لأجل (سنتين) إلى سعر فائدة 18% بعد ان كانت 15% . وقد حققت التغيرات الحاصلة في تركيب اسعار الفائدة نجاحا واضحا على صعيد التغلب على مشاكل السياسة النقدية نتيجة تطور ارصدة الودائع وزيادة الارصدة النسبية لبعض الودائع وضبط مصادر التسرب النقدي ومكافحة التضخم النقدي بشكل مرغوب (1) . اما فيما يخص سعر الصرف فهو الاخر تأثر بالتغيرات التي طرأت بعد احداث 1990 بسبب الظروف التي مر بها العراق من حرب وعقوبات اقتصادية والتي ادت إلى اختلالات هيكلية واسعة داخلية وخارجية تمثلت بارتفاع الاسعار بمعدلات عالية ومتسارعة انعكس سلبا على الانتاج و اضعف فاعلية الاسعار في تشجيع الاستثمار والتي كان لها مضاعفات سلبية على سعر صرف الدينار العراقي . وقد ادى هذا إلى زيادات مستمرة في معدلات التضخم مساوية إلى الانخفاض في معدل العائد من العملة الاجنبية ونتيجة لذلك اصبح هناك حافز على استبدال العملة المحلية بالعملة الاجنبية في السوق الموازية واتساع فئة المضاربين وسعيهم للحصول على الارباح الكبيرة ما ادى إلى زيادة الطلب على العملات الاجنبية الذي كان اكبر من استطاعة البنك المركزي العراقي للاستجابة له انذاك بسبب توقف تصدير النفط الخام العراقي الذي يعد المصدر الرئيس للحصول على العملات الاجنبية بالاضافة إلى تجميد الارصدة العراقية في الخارج وهذا بدوره ادى إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات العراقي ،وقد تزامن ذلك مع الزيادات الكبيرة في عرض النقد بنتيجة التمويل المصرفي للعجز المستمر في الموازنة الحكومية بسبب التراجع الكبير في اليرادات العامة الناجم من انخفاض الانتاج واتساع الطاقة الانتاجية العاطلة مقارنة بالطاقة المتاحة مما اضطر الحكومة إلى اللجوء إلى الجهاز المصرفي لتمويل نفقاتها المتزايدة نتيجة اعادة الاعمار واصلاح الاضرار الناجمة عن حرب الخليج الثانية وقد كانت نتيجة لكل هذه الاسباب هو زيادة عمق الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي (2) .

اما سعر صرف الدينار العراقي فقد انخفض مع بداية عقد التسعينيات نتيجة العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق (*) الا ان هذا الانخفاض كان مستمرا وحتى بعد تطبيق مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء) بقي سعر صرف الدينار العراقي منخفضا وكذلك انخفضت اسعار المواد الغذائية كافة , وفي ضوء هذه الاحداث بدأت اسعار السلع والخدمات تتشكل باسلوب جديد يختلف عن الاسلوب

(1) د. سامي فاضل عطو، المصدر نفسه، ص31.

(2) سمير فخري، أهمية أسعار الصرف ودورها في تجاوز بعض الأزمات الاقتصادية، العراق حالة دراسية للمدة من (1980-2001)، رسالة ماجستير اقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2002، ص 77.

* تم فرض عقوبات اقتصادية على العراق بموجب قانون مجلس الامن المرقم (661) لعام 1990 نتيجة اجتياحه للاراضي الكويتية .

الذي سبق تطبيق مذكرة التفاهم , وقد تمت معالجة الاوضاع الجديدة باتخاذ اجراءات واتباع سياسات تتلائم مع ظروف الحصار منها تزايد الاعتماد على الية السوق في تحديد سعر صرف الدينار العراقي مما انعكس في تطور الاسواق الموازية واخذها دور مهم في الاقتصاد العراقي والتوسع في تطبيق اسعار الصرف المتعددة وتطويرها , ويمكن تقسيم انواع سعر صرف الدينار العراقي إلى ما يأتي (1) :

1 - سعر الصرف الثابت : ويعد هذا السعر مركزياً لتقييم جميع ايرادات الخزينة العامة بما فيها المعاملات الحكومية ويبلغ هذا السعر 3.2 دولار / دينار .

2 - السعر الموازي : وهو السعر الذي يتغير يومياً تبعاً لقوى السوق ويستخدم على نطاق واسع محلياً وخارجياً ولاسيما من قبل القطاع الخاص .

3 - الاسعار الادارية : وهي الاسعار التي تقررها السلطة , وهناك اسعار ادارية مختلفة تطبق مثل سعر اداري على المستوى الداخلي للعمليات الجارية بين دوائر الدولة وهو يختلف عن السعر الاداري المعمول به في السفارات والمصدرين والفنادق , وقد تكون هناك اسعار صرف اخرى وبالرغم من سلبيات التعددية في اسعار الصرف من وجهة نظر اغلب الاقتصاديين منها عدم تكافؤ الفرص بين القطاعين العام والخاص وتوجيه موارد النقد الاجنبي نحو التجارة الخارجية , الا ان اسعار الصرف المتعددة اسهمت في ديمومة الاقتصاد الوطني .

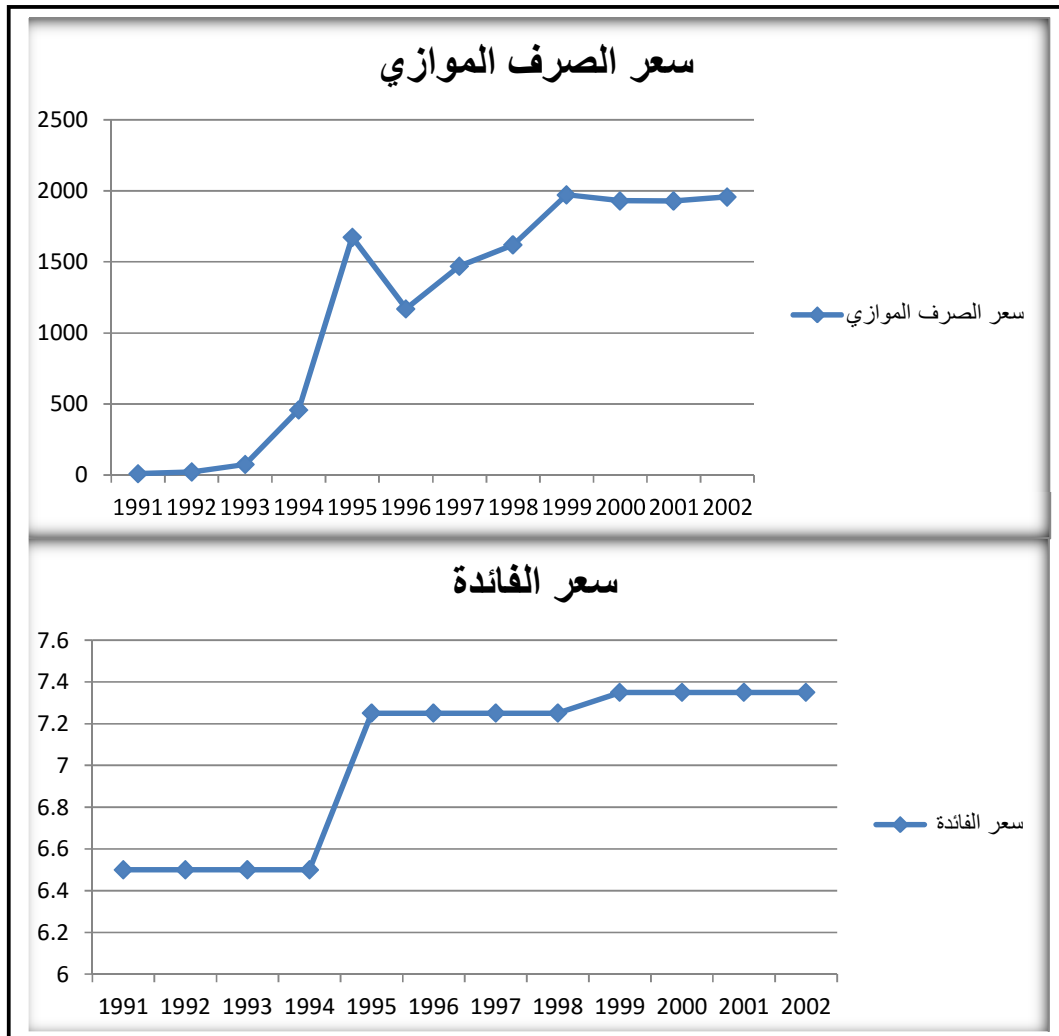
وعلى الرغم من اتباع الحكومة العراقية إلى سياسات واجراءات لمعالجة الاختلالات الناجمة عن ظروف الحصار ولا سيما فيما يخص سعر صرف الدينار العراقي الا ان تدهور قيمة الدينار العراقي انعكس على اختلالات داخلية وخارجية امتدت اثارها إلى اسعار السلع المستوردة في السوق المحلية واتساع فئة المضاربين الذي اسهم نشاطهم في فقدان قيمة الدينار العراقي لاهم وظائفه وهي مستودع للقيمة , بالاضافة إلى بروز ظاهرة السوق الموازية التي من خلالها قام التجار والوسطاء إلى استخدام الاستيراد بدون تحويل خارجي طبقاً للقوانين الصادرة بهذا الشأن بحيث بيع جزء كبير من العملة في الخارج وتمويل استيراداتهم بالجزء الاخر (2) . ان هذا الانخفاض في سعر صرف الدينار العراقي صاحبه توقعات متشائمة عن الوضع المستقبلي لقيمة الدينار العراقي في السوق الموازية مما يزيد الطلب على الدولار ويشجع على الدولار او لغرض المضاربة نتيجة الشعور الناجم عن ان الدولار اليوم هو اخص من الدولار الذي يشتري غدا علاوة على ذلك ادى تدهور سعر صرف الدينار العراقي إلى

(1) د. أديب قاسم شندي , سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية , جامعة بغداد , العدد الحادي عشر , 2006 , ص 5.

(2) هجير عدنان زكي , دراسة في فرضية تعادل القوة الشرائية وإمكانية استخدامها في تحديد أسعار الصرف مع إشارة لسعر صرف الدينار العراقي , مجلة دراسات اقتصادية , بيت الحكمة , بغداد , العدد الأول , السنة الثالثة , 2001 , ص 80.

جعل الافراد يتوجهون إلى حيازة الموجودات الحقيقية كالذهب والعقارات والسلع المعمرة للتعويض عن انخفاض قيمة الدينار العراقي وفقدانه وظيفته كنقد⁽¹⁾ . الشكل البياني (36) يوضح تطورات اسعار الفائدة واسعار الصرف في العراق للمدة (1991-2002) إذ يتضح ان هناك تذبذب في اسعار الصرف في العراق على الرغم من الاتجاه السعودي لها بشكل عام حيث بلغت في نهاية المدة (1936دينار / دولار) , اما اسعار الفائدة فقد كانت اقل تذبذب حيث كانت مستقرة عند (6.5%) في السنوات الأولى من عقد التسعينيات الا انها ارتفعت لتبلغ (7.25%) عام 1995 وبقيت مستقرة عند هذا المستوى حتى عام 1999 إذ ارتفعت فيه اسعار الفائدة لتبلغ (7.35%) وبقيت مستقرة عند هذا المعدل حتى نهاية المدة المذكورة وكما موضح في الشكل الآتي :-

شكل (36) تطورات اسعار الفائدة واسعار الصرف في العراق للمدة (1991-2002)



المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (7) وبرنامج Excel

(1) د. ثريا عبد الرحيم الخزرجي، تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها على التضخم دراسة تحليلية للمدة 2003-1980، مصدر سابق، ص 149.

ب – المدة الثانية ما عد (2003):-

شهد العراق تغيرات جذرية في البنية السياسية والاقتصادية في عام 2003 , وكان نتيجة التحول الكبير في الاقتصاد العراقي وتوجهه نحو اقتصاد السوق فقد استلزم ذلك تحولاً كبيراً في السياسة النقدية لمواكبة التوجهات الجديدة للاقتصاد العراقي . وقد وضعت السلطة النقدية في العراق مجموعة من الاسس والقواعد واتخذت العديد من الاجراءات على الصعيد النقدي كنتيجة لبرامج الاصلاح الاقتصادي وكان الهدف منها تعزيز الاستقرار الاقتصادي والنقدي لخلق بيئة اقتصادية تستند على آلية العرض والطلب , لذا كان الهدف الرئيس للبنك المركزي العراقي هو السعي للحفاظ على استقرار الاسعار والعمل على ايجاد نظام مالي تنافسي يستند على اقتصاد السوق ووفقاً لذلك يقوم البنك المركزي بتعزيز النمو المستدام , وكانت من اهم الاجراءات التي اتخذت في سبيل ذلك هي منح البنك المركزي العراقي استقلالية وفق القانون رقم (56) لعام (2004) الذي منح البنك المركزي حق الاستقلال في اتخاذ قراراته كما منح القانون قيام البنك المركزي باقراض الحكومة او اي هيئة مملوكة للدولة بشكل مباشر باستثناء شراء الاوراق الحكومية في اطار عمليات السوق المفتوحة . اما فيما يخص القطاع المالي ولاسيما اسعار الفائدة فقد اعلن البنك المركزي في 1-3-2004 تخليه عن تحديد سعر الفائدة التي يتقاضاه او تدفعه المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة لزيائنها علاوة على ذلك فقد سمح البنك المركزي للمصارف الاجنبية بالعمل داخل العراق . كما قام البنك المركزي العراقي بتحديث معظم المدفوعات المصرفية من خلال ادخال نظام (RTGS) والذي يعني نظام التسويات عبر الزمن , وتصدر التسويات الاجمالية على مايزيد عن نصف ترليون دينار عراقي يوميا باكثر من (100) معاملة علما ان هذا النظام يقلل من حالات اللايقين في العمل المصرفي وعمليات التلاعب . أضف إلى ذلك اصدار اللوائح التنظيمية التي تمكن المصارف من توسع عملياتها خارج الميزانية العمومية بما يحقق قدرات تنافسية عالية وحصولها على موارد مالية بأجال مختلفة وتقليل المخاطر في مجال الاستثمار والتحول الجزئي من قاعدة الفائدة في تحقيق الربح (Interest Base) داخل الميزانية من حيث قبول الودائع ومنح الائتمان إلى عمليات (Fees Base) التي يقتضيها التنوع . كما قام البنك المركزي العراقي بتوقيع مذكرة تفاهم مع وزارة المالية تضمنت اعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشد ماليا واداريا وذلك من اجل النهوض بالقطاع المصرفي في العراق لما لهما من اهمية كبيرة في النشاط المصرفي التجاري . بالاضافة إلى اعادة هيكلة المصارف فقد تم تحديث البنك المركزي العراقي ايضا واعادة هيكله التنظيمي بما يتفق واهداف السياسة النقدية وتحقيق غاياتها حيث تم اطلاق حرية التحويل الخارجي من خلال الغاء دائرة الرقابة على التحويل الخارجي واستحداث مكتب لمكافحة غسل الاموال

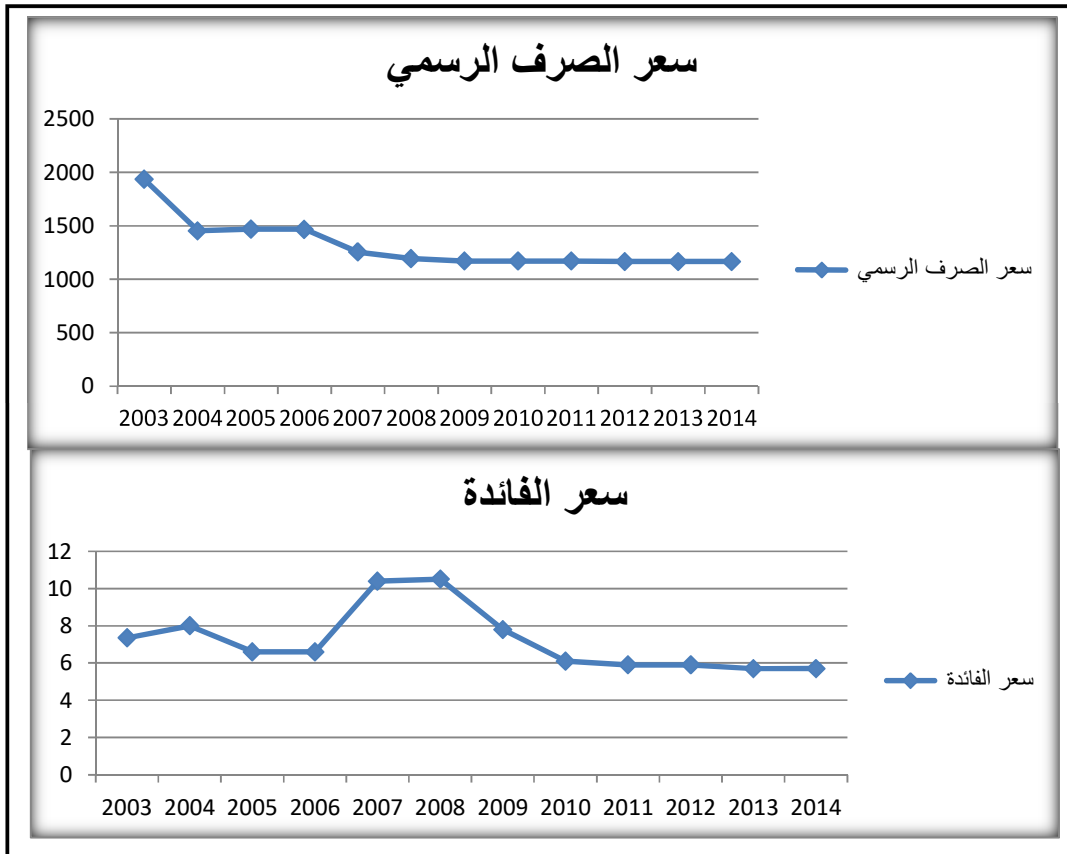
والجريمة والارهاب . كما تم اعادة جدولة الدين العام الداخلي المترتب لمصلحة البنك المركزي العراقي حيث تقوم وزارة المالية بسداد الديون المتراكمة خلال عقد التسعينيات باقساط سنوية على مدى (7.5) سنة ابتداء من 31-3-2006 كما يخضع الدين إلى فائدة سنوية قدرها (5%)⁽¹⁾.

بعد ان استعرضنا اهم الاسس والقواعد التي تعمل وفقها السلطات النقدية في العراق بقي ان نوضح اهم الاجراءات التي اتخذها البنك المركزي العراقي في هذه المدة للتحكم في المتغيرات النقدية ومدى فاعليتها , فعلى صعيد عرض النقد فقد استمر عرض النقد بالزيادة ضمن هذه المدة كما امتداد للمدة السابقة , على الرغم من انتقال عرض النقد إلى مرحلة جديدة بعد عام 2003 بسبب استراتيجية السياسة النقدية الجديدة المتبعة في ادارة وتسيير عرض النقد والحفاظ على معدل نموه من اجل المحافظة على قيمة العملة المحلية والسيطرة على المستوى العام للاسعار , ومن جملة الاجراءات التي قام بها البنك المركزي للسيطرة على عرض النقد اصدار عملة جديدة بدلا من العملة القديمة بمواصفات جديدة تحد من تزويرها الامر الذي ساعد في تعزيز ثقة الافراد بها كما ساعدت سياسة تحرير سعر الفائدة وبشكل كبير في زيادة نسبة الودائع الجارية إلى اجمالي عرض النقد وزيادة ثقة الافراد بالجهاز المصرفي بسبب استقرار قيمة العملة وقد ادت هذه التطورات إلى استقرار الطلب النقدي فضلا عن الغاء ظاهرة تعدد اسعار صرف الدينار العراقي ازاء العملات الاجنبية (تحسن سعر الصرف للدينار العراقي)⁽²⁾ . ولغرض السيطرة على عرض النقد قام البنك المركزي العراقي برفع سعر الفائدة إلى 16% في عام 2006 في سبيل سحب اكبر كمية من النقد لدى الجمهور الا ان هذا الاجراء ادى إلى اثار سلبية على القطاع الخاص إذ ادى هذا الاجراء إلى احجام المستثمرين عن الاقتراض بسبب الفوائد المرتفعة , وفي عام 2008 قرر البنك المركزي خفض سعر الفائدة إلى 15% نتيجة لتحسن سعر صرف الدينار امام الدولار من خلال مزاد بيع الدولار , كما قام البنك المركزي بتخفيض اخر لسعر الفائدة في عام 2009 إلى 14% بناءً على معلومات البنك بأن معدل التضخم قد انخفض . اما فيما يخص سعر الصرف فقد بدأ البنك المركزي العراقي بسياسة التدخل في سوق الصرف منذ عام 2005 بعد اتباع العراق نظام سعر الصرف الموعوم من خلال استخدام سياسة متشددة عارضا الدولار للبيع بهدف مواجهة التضخم المفرط الذي بلغ معدلات عالية جدا بعد عام 2003 نتيجة تدهور سعر صرف الدينار امام العملات الاخرى والنتائج عن سياسة الباب المفتوح التي اتبعتها ادارة قوات الاحتلال التي كانت نتائجها تآكل القوة الشرائية للنقود لدى الافراد والحكومة . وقد تمكن البنك المركزي العراقي من تحسين سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار من 1500 دينار للدولار في عام 2005 إلى نحو 1120 دينار في نهاية عام 2008 وقد كان لتوفر الاحتياطات من النقد الاجنبي لدى البنك المركزي العراقي الاثر الاكبر في سياسة التدخل

(1) د. احمد اسماعيل المشهداني , د. حيدر حسين ال طعمه, دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2009 , بغداد , المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية , السنة العاشرة , العدد ثلاثة وثلاثون , 2012 , ص 137.
(2) د. جليل كامل غيدان , استبرق اسماعيل حمه, اثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف الاجنبي في العراق للمدة 2012-1990, واسط, مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية, العدد(17), 2015 , ص 8.

للمحافظة على سعر صرف الدينار الرسمي واقتراه من سعر الصرف الموازي على الرغم من ان هذه الاحتياطات لم تكن ناتجة عن عمليات اقتصادية حقيقية بقدر ماهي نتيجة لعوائد الصادرات النفطية (1) . الشكل (36) يوضح تطورات اسعار الفائدة واسعار الصرف في العراق للمدة (2003-2014) إذ يتضح ان اسعار الصرف كانت تتجه نحو الانخفاض على طول المدة حتى بلغت 1166 دينار / دولار عام 2014 , اما اسعار الفائدة فقد كانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض فقد ارتفعت في اول المدة لتصل إلى (8%) عام 2004 ثم انخفضت في عامي 2005-2006 لتبلغ (6.6%) ومن ثم عاودة الارتفاع مرة اخرى في الاعوام 2007-2008 ثم اخذت بالانخفاض المستمر في الاعوام اللاحقة لتصل إلى (5.7%) عام 2014 .

شكل (36) تطورات اسعار الفائدة واسعار الصرف في العراق للمدة (2003-2014)



المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (7)

(1) د. عبد الجبار عبود الحلفي , السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في استهداف التضخم, واسطر, مجلة العلوم الاقتصادية, المجلد الثامن , العدد(31), 2012 , ص 53-54.

المبحث الثالث

العبر والدروس المستنبطة من التجارب (اليابانية والكورية الجنوبية) في معالجة الصدمات النقدية والاستفادة منها في الاقتصاد العراقي

تعد الدراسات المقارنة بين الدول في الاقتصاد من الدراسات المهمة في الوقت الحاضر لما لها من اهمية في الاستفادة من تجارب دول اخرى مرت بالمشكلة نفسها او مقارنة التطور الحاصل بين هذه الدول , وعلى الرغم من وجود بعض المعوقات في استخدام منهجية البحث المقارن بين الدول نتيجة اختلاف تعريفات الفئات التصنيفية لبعض البيانات التي يتم استخدامها في المقارنة الا ان هذه المشكلة يمكن تجاوزها عند استخدام بيانات متفق عليها دوليا . وفي هذا المبحث سوف نقوم بتقييم (Evaluation) تجربة كل من اليابان وكوريا في فعالية السياسة النقدية في مواجهة الصدمات النقدية وكذلك تقييم تجربة العراق بالطريقة نفسها من خلال استخدام مؤشرات اقتصادية كلية ومن ثم تسليط الضوء على اهم الاجراءات التي استخدمتها كل من اليابان وكوريا الجنوبية التي يمكن ان يستفاد منها في العراق .

اولا : تقييم السياسة النقدية في اليابان (Evaluation of Japanese experiment)

من اجل معرفة مدى نجاح السياسة النقدية في اليابان اثناء مدة الدراسة (1991-2014) في مواجهة الصدمات النقدية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي لابد من اجراء مقارنة بين الاجراءات التي اتبعتها السلطات النقدية وبعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي من خلال اجراء مقارنة لمؤشرات الاستقرار قبل وبعد الصدمة النقدية .

لقد كانت من اهم المشاكل الاقتصادية التي عانت منها اليابان هو الركود الطويل منذ وقت مبكر من عقد التسعينيات وقد انعكس الانكماش المستمر على الناتج المحلي الاجمالي منذ عام 1995 وعلى مؤشر اسعار المستهلكين منذ عام 1998 وقد حاول البنك المركزي الياباني معالجة هذه المشكلة من خلال استخدام اداة سعر الفائدة في عقد التسعينيات من خلال استخدام سياسة تخفيض سعر الفائدة الا ان هذه السياسة لم تساعد اليابان في الخروج من مشكلة الانكماش⁽¹⁾. والسؤال هنا هل كانت سياسة خفض اسعار الفائدة في المدة 1992-1995 سريعة بما فيه الكفاية , من الملاحظ ان الاقتصاد بقي

(1)Lars E.O. Svensson, Monetary Policy and Japan's Liquidity Trap, Prepared for the ESRI International Conference on Policy Options for Sustainable Economic Growth in Japan,Cabinet Office, Tokyo, September 14, 2005,p1.

في حالة ركود ومعدل التضخم صفر في المئة وهذا يدل على ان البنك المركزي الياباني اساء تقدير القوى الانكماشية فضلا عن الفشل المصرفي في الاقراض في عام 1995 كما ان المشكلة المصرفية تزداد سوءاً ولم تقدم اي سياسة جادة لمعالجة هذه المشكلة حيث ان البنك المركزي الياباني لم يبلغ الرأي العام بحجم المشكلة وكان هناك تعاطف تجاه اي اقتراحات لحقن المالية لاعادة رسملة البنوك . وكانت الازمة الاسيوية احد اهم الاسباب التي ثببت من فعالية السياسة النقدية في معالجة مشكلة الركود الاقتصادي اذ لم تسلم اليابان من هذه الازمة حيث كاد الاقتصاد الياباني في ربيع عام 1998 ان يقع في ركود خطير وعدم استقرار مالي ولاسيما بعد ان كان عدم الاستقرار المالي بارزا في نوفمبر عام 1997 حيث ان خطوط الائتمان بين المؤسسات المالية اليابانية والمؤسسات المالية الغربية محدودة للغاية , وقد كان نتيجة انتشار الازمة الاسيوية انخفاض في الطلب الكلي مما ادى إلى اتجاه الاقتصاد نحو الركود الامر الذي ادى إلى اتخاذ خطوة مهمة في عام 1999 وهي تخفيض سعر الفائدة إلى الصفر وهذا ما يسمى بسياسة سعر الفائدة الصفرية (ZIRP) وكان واضحا ان الاقتصاد الياباني كان في حالة ضعيفة جدا حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي في عام 1999 (464) بليون دولار بعد ان كان (474) في عام 1997 اما التضخم فقد انخفض هو الآخر من 2% عام 1997 إلى 0 % عام 1999 وكان هذا بسبب انخفاض الطلب الكلي نتيجة الازمة الاسيوية . وشهد الاقتصاد الياباني علامات الانتعاش في ربيع عام 2000 حيث ارتفعت اسعار الاسهم ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما ارتفعت ارباح الشركات وكان هناك تفاؤل حول تحفيز الاستهلاك الكلي نتيجة ارتفاع ارباح الشركات. الا ان السياسة النقدية اليابانية وقعت في مأزق عندما اعتقدت بان الانتعاش الاقتصادي الذي حصل كان كافيا بان يستمر إذ كان هذا الانتعاش مشكوك فيه من نواحي عدة هي . اولاً , كانت فقاة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات انتهت واسعار الاسهم في الولايات المتحدة واليابان تتجه نحو الاسفل مما يشير إلى ان الاستهلاك والاستثمار تأثر سلبا بالمستقبل القريب ثانياً , ان الاقتصاد الاميركي بدأت علامات الضعف تظهر عليه وكان من المتوقع ان تتخفف الصادرات اليابانية إلى الولايات المتحدة الاميركية بالمستقبل القريب . ثالثاً , كان معدل التضخم لايزال سالبا (-1) في عام 2000 ولم يكن هناك اي علامة على وجود حد للانكماش . ونتيجة الاعتقاد الخاطئ للسياسة النقدية في تقدير حالة الاقتصاد قامت باتخاذ خطوة خطيرة وهي رفع سعر الفائدة الصفرية (ZIRP) في 11 اغسطس 2000 . ويمكن القول ان بمجرد رفع سعر الفائدة دخل الاقتصاد الياباني في ركود حيث بلغ

معدل النمو الاقتصادي في عام 2000 مقدراً سالباً. ويمكن توضيح سبب صعوبة استخدام السياسة النقدية اليابانية سياسة تخفيض او رفع اسعار الفائدة وحدها لمنع حدوث الفقاعة بما يأتي (1):

1 - البنك المركزي في كثير من الاحيان لايعرف ما اذا كانت اسعار الاصول اخذه في الارتفاع نظرا للاسس والقواعد او بسبب وجود فقاعة .

2- عندما تتجه الفقاعة نحو القوة فان الامر سيستغرق وقتا وان ارتفاع سعر الفائدة من شأنه ان يفرقع الفقاعة والتي من شأنها ان تجعل المتغيرات الحقيقية تتقلب بشكل مظرب . ويؤكد المتشككين باهمية سياسة الرقابة بدلا من السياسة النقدية للحفاظ على الاستقرار المالي .

كان نتيجة اتباع السياسة النقدية سياسة سعر الفائدة الصفري وقوعها في مشكلة فخ السيولة فعلى الرغم من ان معدل سعر الفائدة عند مستوى الصفر فان سعر الفائدة الحقيقي مرتفع والاقتصاد في حالة ركود وتضخم منخفض للغاية وربما سلبي , ومن اجل تخفيض سعر الفائدة الحقيقي لابد على السياسة النقدية من حمل توقعات القطاع الخاص لمستوى اعلى للاسعار في المستقبل إذ في حالة ارتفاع التضخم المتوقع سينخفض سعر الفائدة الحقيقي حتى اذا كان سعر الفائدة الاسمي دون تغيير وعند مستوى الصفر . لهذا حاول البنك المركزي الياباني اتباع سياسات من شأنها التركيز من رفع توقعات الاسعار في المستقبل لذا استخدم البنك المركزي الياباني سياسة التيسير الكمي وهي سياسة تهدف إلى خفض اسعار الفائدة الحقيقية في المستقبل لذا كان البنك المركزي الياباني يحاول التركيز على مستوى الاسعار في المستقبل من اجل تحفيز الاقتصاد . وفي الواقع تعد سياسة التيسير الكمي مع سياسة سعر الفائدة الصفري وسيلة مضمونة للتركيز على مسار هدف مستوى الاسعار , وانخفاض قيمة العملة والالتزام بتثبيت سعر الصرف وكذلك سعر الفائدة عند الصفر أذ يمكن ان ينظر إليه بوصفه أول أفضل سياسة لنهاية الركود والانكماش الياباني حيث ان هذه السياسة تستوعب كل الانكماش الذي حدث (2) .

من خلال تتبع حركة المتغيرات الاقتصادية الكلية الاساسية التي ركزت عليها السياسة النقدية من اجل التخلص من حالة الركود الاقتصادي الطويل في اليابان والمتمثلة بانخفاض في التضخم ومعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي , يلاحظ ان السياسة النقدية اليابانية على الرغم من الصعوبات التي واجهتها في تحديد حجم المشكلة وابعادها الا انها حاولت رفع التضخم وجعله موجبا إذ بلغ (3%) في عام 2014 بعد ان كان يتراوح ولسنوات طويلة ما بين (0) و(1-) بالمئة من اجل رفع توقعات الاسعار

(1) Takatoshi Ito, Frederic S. Mishkin, Two Decades of Japanese Monetary Policy and the Deflation Problem, op.cit,P138-146.

(2) Lars E.O. Svensson, Monetary Policy and Japan's Liquidity Trap,, op.cit,P1.

المستقبلية لدى المستثمرين وتحفيزهم على الاستثمار وكذلك الحال بالنسبة للمستهلكين من خلال تحفيزهم على الاستهلاك الحالي نتيجة توقعاتهم لارتفاع الاسعار في المستقبل . ويمكن القول ان السياسة النقدية بالرغم من كل النقد الموجه اليها قد نجحت في رفع معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي في السنوات الاخيرة وكذلك الحال بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج فقد ارتفع هو الاخر . كما اصبح سعر الفائدة الحقيقي (0) عام 2014 اي انها حققت الهدف المطلوب وهو تخفيض سعر الفائدة الحقيقي.

ثانيا : تقييم السياسة النقدية في كوريا الجنوبية (Evaluation of South Korian experiment)

ان الية عمل السياسة النقدية في كوريا توضح لنا مختلف الادوار التي يمكن ان تمارسها في الاقتصاد الوطني في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة والمتقلبة , وكان البنك المركزي الكوري قبل الاستقلال مسؤول بالدرجة الأولى عن استقرار الاسعار (stability of prices) , وضمان الاستقرار المالي ويلعب دوراً رئيساً في الرقابة المصرفية ولم يكن هناك اي مطلب رسمي للشفافية في تنفيذ اي مسؤولية وغيرها من المتطلبات العامة لاعداد بيان الميزانية العمومية والتقرير السنوي كما هو محدد في المادة (6) من القانون القديم . اما قانون البنك المركزي الجديد فانه اعطى البنك المركزي مسؤولية من الناحية القانونية فقط لاستقرار الاسعار في سياق الاطار المستهدف للتضخم والغاء الرقابة على المصارف , كما اصبحت السياسة النقدية في ظل القانون الجديد للبنك المركزي الكوري اكثر شفافية من حيث متطلبات معدل التضخم المستهدف والابلاغ المتكرر للسياسة النقدية في ما يخص معلومات الميزانية العمومية الموحدة والتقارير السنوية . هذا من ناحية من ناحية اخرى كانت السياسة النقدية في ظل القانون القديم مرتبطة بوزارة المالية اي تابعة لها , اما الان في ظل القانون الجديد اصبحت السياسة النقدية تتمتع باستقلال عن وزارة المالية . وعلى الرغم من التغير الكبير في التصميم المؤسسي للبنك المركزي الكوري في عام 1998 إذ اصبح البنك المركزي الكوري من الناحية القانونية اكثر استقلالية من ذي قبل , إلا إن مرتبته ما زالت في الثلث السفلي من البنوك المركزية في الدول الصناعية من حيث الاستقلال . وهذه النتيجة خلصت إلى ان البنك المركزي الكوري بقي يعتمد على وزارة المالية والاقتصاد ولم يتغير شيء نتيجة لجهود اعادة التصميم . ولكن يمكن القول ان هذه الاجراءات ادت إلى تحسن نتائج التضخم في كوريا إذ بلغ الرقم القياسي لاسعار المستهلك (9%) عام 1991 وعلى الرغم من الاجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية في مواجهة التضخم فقد كان التضخم يتذبذب بين الانخفاض

ومن ثم الارتفاع ولكن بقي عند مستويات مرتفعه حيث بلغ (8%) عام 1998 بعد الازمة الاسيوية بعد ان كان (4%) عام 1997, الا ان معدلات التضخم اخذت بالانخفاض بعد اعلان القانون الجديد للبنك المركزي الكوري إذ بلغ الرقم القياسي لاسعار المستهلك (1%) عام 1999 ولكنه لم يبق على هذا المستوى في السنوات اللاحقة حيث بقي يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض ولكن بمديات متقاربة وسجل اعلى مستوى له عام 2008 والتي تزامنت مع الازمة المالية العالمية إذ بلغ الرقم القياسي لاسعار المستهلك (5%) واستمر بالانخفاض في السنوات اللاحقة حتى بلغ (1%) عام 2014 و بالرغم من نجاح السياسة النقدية الجديدة في مواجهة التضخم الا ان السبب الرئيس في اعادة النظر في قانون البنك المركزي الكوري لم يكن بسبب اخطاء السياسة النقدية السابقة بل كان الدافع وراء اعادة التصميم المؤسسي ليكون موازيا للوضع في اليابان بمعنى ان المراجعة لم تكن ردا على فشل سياسة البنك المركزي ووزارة المالية السابقة ووجد ان اعادة تصميم المؤسسي للبنك المركزي وسيلة لصرف الانتباه عن فشل السياسات الخاصة لمواجهة الضائقة المالية التي اصابه كوريا بسبب الازمة الاسيوية . ولكن بالرغم من هذه الاعتبارات حقق السياسة النقدية الجديدة معدلات تضخم اقل مما كانت عليه في السابق , كما ان اطار التضخم المستهدف وفر بيئة تشغيلية تمنع الانكماش والتضخم , إذ ان من المرجح ان تشهد كوريا انكماشاً حيث كان معدل التضخم المستهدف بمثابة صمام امان للحفاظ على توقعات ارتفاع الاسعار . في الوقت نفسه يعد اعادة النظر في قانون البنك المركزي الكوري خاطيء من اساسه لعدم ادراج دور مفيد للاستقرار المالي والحد من المخاطر النظامية وتعد هذه النقطة بمثابة اشكالية في قانون البنك المركزي الجديد ومن ثم تقلل من مكانته من المنظور الدولي فضلا عن انه يوفر فرصة للضغط على البنك المركزي الكوري لدعم السياسات التي تتعامل مع المؤسسات المتعثرة . وتعد المسؤولية الاحترازية هي المبرر الرئيس لتطور البنوك المركزية في الانظمة المالية الحديثة جنبا إلى جنب استقرار الاسعار , الا ان البنك المركزي الكوري تبعا للقانون الجديد لايمتلك الصفة القانونية لاتخاذ موقف قوي على قضايا الاستقرار المالي إذ ان القانون الجديد يفرض مسؤولية واحدة فقط على البنك المركزي الكوري وهي استقرار الاسعار وبالتالي لا يوفر القانون الجديد اي اساس قانوني للتعامل مع المؤسسات المتعثرة والحد من المخاطر النظامية . لذا فان البنك المركزي الكوري في ظل القانون الجديد هو افضل من ناحية الحفاظ على استقرار الاسعار ولكن يمتلك دور قيادي ضعيف في الحفاظ على الاستقرار المالي . ويمكن تلخيص الفرق بين البنك المركزي الكوري في ظل القانون القديم والقانون الجديد بما يأتي⁽¹⁾:

(2) Thomas F. Cargill, Central Bank Independence in Korea, op.cit,p24-26.

أ - السياسة النقدية القديمة (Old monetary policy):

ان الهدف الاساسي للبنك المركزي الكوري يجب ان يكون في المجالات الاتية :

- 1 - الحفاظ على استقرار قيمة النقود لتكون في مصلحة التقدم الاقتصادي .
- 2 - تحسين النظام المصرفي والائتمان في البلاد من اجل الاستخدام الافضل للموارد الاقتصادية الوطنية .اي يتولى البنك المركزي الكوري مسؤولية الرقابة على المصارف بناء على تعليمات من مجلس النقد ومسؤول عن الاشراف والفحص الدوري للمؤسسات المصرفية .

ب - السياسة النقدية الجديدة (New monetary policy):

وبموجب هذه السياسة :

- 1 - يجوز للبنك المركزي تحديد هدف استقرار الاسعار في كل عام بالتشاور مع الحكومة وصياغة ونشر خطة تنفيذية للسياسات النقدية والائتمانية بما في ذلك هدف استقرار الاسعار .
- 2 - يجب على لجنة السياسة النقدية تهيئة محظر لكل اجتماع ونشرها على النحو الذي تحدده لجنة السياسة النقدية ,وتأسيساً على ما سبق يمكن القول ان السياسة النقدية الكورية نجحت في استهداف التضخم على الرغم من الانتقادات الموجهة للسياسة النقدية الجديدة فانها تعتبر قد حققت الهدف المطلوب منها وهو استقرار الاسعار والسيطرة على معدلات التضخم التي كانت مرتفعة في العقود السابقة لعملية استقلال البنك المركزي اذ كانت كوريا تعاني من مشكلة ارتفاع معدلات التضخم التي بدورها كان لها تاثير على الاستقرار الاقتصادي في البلاد .

ثالثا : تفعيل السياسة النقدية في العراق في ضوء تجرّبي اليابان وكوريا
أ - تقييم السياسة النقدية في العراق

عانى العراق منذ مطلع عقد التسعينيات من تضخم جامح بمعدلات نمو سنوية في المستوى العام للاسعار زادت على (50%) . وازاء تعثر السياسة الاقتصادية في كثير من مفاصلها في التصدي للظاهرة التضخمية وما رافق ذلك من ضعف في اداء القطاع الحقيقي وتدني نموه الذي يعد السبب الرئيس في توليد الضغوط التضخمية الاضافية لقطاع العرض وضعف استقرار السوق السلعية فإن السياسة النقدية باتت مطالبة بالتصدي للظواهر التي تخل بالاستقرار الاقتصادي الكلي معتمدة على حزمة من الاجراءات في نطاق سياسة نقدية عدت متشددة لمجابهة التضخم إذ ركزت السياسة النقدية منذ اواخر عام 2006 على اداتي سعر الفائدة وسعر الصرف . وقد كان هناك تأثير ملموس وربما

مباشر لأشارة سعر الصرف في تثبيت التوقعات التضخمية واعتدال الاسعار ويرجع سبب ذلك كون السلع القابلة للتجارة (tradable goods) تشكل حوالي (81%) من مكونات الرقم القياسي لاسعار المستهلك (CPI) ونستدل من ذلك ان التأثير الاكبر في خفض التضخم كان مصدره الارتفاع الحاصل في سعر صرف الدينار الحقيقي الذي انعكس على انخفاض كبير في اسعار الاستيرادات واستقرارها سواء كان ذلك بالنسبة للسلع النهائية او الوسيطة الداخلة في العملية الانتاجية للقطاع الحقيقي. وان ما يدعم اهمية الاستمرار في استخدام اداة سعر الصرف في التصدي للتضخم والتضخم المستورد هو تحسن شروط التبادل التجاري للعراق مع العالم الخارجي معبرا عنها باهمية الصادرات النفطية⁽¹⁾. وبالرغم من ان السياسة النقدية كانت تستهدف التضخم من خلال تفسيرها لجميع التدابير التي اتخذتها لمكافحته الا انها لم تعلن عن هدفها وحسنا فعلت في عدم التزام هدف محدد إذ ان السيطرة على التضخم ليست ممكنة بالادوات النقدية المتاحة , فضلا عن صعوبة التحكم بعرض النقد وذلك لارتباطه الوثيق بالانفاق الحكومي ومشتريات القطاع الخاص من العملة الاجنبية . وقد ادى اصرار البنك المركزي العراقي على استقرار سعر الصرف لمكافحة التضخم المرتفع إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية وانحسار القدرة على التصدير وزيادة الاعتماد على المستوردات وتراجع دوافع الاستثمار الانتاجي . اما فيما يخص اسعار الفائدة فاذا افترضنا ان السيولة هي التي تحدد المستوى العام للاسعار فالى اي مدى يستطيع البنك المركزي التأثير في مستوياتها , ولعل من الصعب اثبات ان السيولة تحدد المستوى العام للاسعار , كما ان من غير المؤكد ان اسعار الفائدة ونوافذ الاستثمار في البنك يمكن ان تشكل آلية كافية لتحقيق مطلب التحكم بالتضخم في العراق . لان حجم الاصول المالية ضئيل نسبة إلى الاقتصاد الوطني , هذا من جانب ومن جانب اخر تقتقر السياسة النقدية في العراق إلى مرجعية رشيدة لتحديد سعر الفائدة , ففي الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الاميريكية يعد سوق اوراق الدين مثلا المرشد المرجعي للسوق المالية باكملها وهذا ما يسهم ايجابيا في زيادة فاعلية عمليات السوق المفتوحة . وحتى لو وجد سوق السندات , فلا تكون له قيادة سعر الفائدة قبل ان يصل إلى حجم نسبي مؤثر⁽²⁾. ويلاحظ ان البنك المركزي العراقي اتبع سياسة نقدية متشددة من اجل السيطرة على التضخم الا ان هذه السياسة المتشددة حققت الضرر بالاقتصاد العراقي ممثلا ذلك بالاتي⁽³⁾:

(1) د.مظهر محمد صالح , السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي , البنك المركزي العراقي , بغداد , تموز 2008 , ص 6.

(2) د.احمد بريهي علي , الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية , الطبعة الاولى , مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية , بغداد , 2012 , ص 31-50.

(3) د.عبد الجبار عبود الحلفي , السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في استهداف التضخم, مصدر سابق , ص 54.

1- ادى اتباع سياسة نقدية متشددة إلى انكماش في الاقتصاد لكونها دفعت بالقطاع الخاص بالامتناع عن الاقتراض بسبب ارتفاع اسعار الفائدة , مما ادى ذلك إلى تحجيم النمو الاقتصادي الذي يعد هدفا اساسيا من اهداف التنمية الاقتصادية فضلا عن زيادة معدلات البطالة بسبب انخفاض اداء القطاع الخاص كما ان الاوضاع السياسية والامنية غير المستقرة ادت عزوف المصارف عن توفير قروض طويلة الاجل . كما ان تخلف النظام المصرفي العراقي يعد سببا اخر لضعف القطاع الخاص .

2- لم يحقق البنك المركزي هدفه في خفض معدلات التضخم المرتفعة بالمستوى المطلوب نتيجة لسياسات الاغراق التي تعم السوق العراقية مما ادى تفاقم مستويات التضخم المستورد هذا فضلا عن الاجراءات الحكومية التي اثرت على تحقق هدف السيطرة على التضخم نتيجة التزامها بتوصيات صندوق النقد الدولي المتمثلة بزيادة اسعار بعض السلع الاساسية وفي مقدمتها المشتقات النفطية .

3- نتيجة اتباع البنك المركزي العراقي سياسة نقدية متشددة ادى إلى هجرة الكثير من الصناعيين إلى خارج البلاد مع ارصدتهم الدولارية بسبب الركود الاقتصادي في العراق وقد كان احد اسباب هذه الهجرة هي اتباع الحكومة لسياسة الباب المفتوح وعدم دعم النشاط الخاص وكذلك عدم حمايته من المنتجات الاجنبية . وبصورة عامة فان السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي العراقي التي كانت تهدف إلى تثبيت الاسعار قد حققت تقدما ملحوظا لتحسين سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار الا انه لم يخفض التضخم بمستويات معتدلة التي تؤدي الى رفع المستوى المعيشي للمواطن .

ب - الدروس المستنبطة من تجرّتي اليابان وكوريا الجنوبية في تفعيل السياسة النقدية في العراق:

بعد تقييم كل من السياستين النقدية في اليابان وكوريا يلاحظ انه تم تعديل قانون البنك المركزي لليابان وكوريا على حد سواء في عام 1997 , وتعد اعادة التصميم المؤسسي للبنوك المركزية فيهما من العناصر المشتركة ذلك لان اولاً , انهما تشتركان في التطور التاريخي حيث كان قانون البنك القديم لكل من اليابان وكوريا جزء من النظام المالي استنادا إلى نموذج بنك التمويل حيث يتصفان بعلاقات ثابتة

ودعم متبادل وعدم الشفافية ومحدودية الافلاس كما استمرت هذه الخصائص لاكثر من عقدين من سياسة التحرير الرسمية لكلا من النظامين الماليين , ونتيجة لذلك تم تصميم كل من البنوك المركزية لدعم هذه الخصائص إذ كان ينظر للنظام المالي كأداة للسياسة الصناعية وينظر لسياسة البنك المركزي امتداد للحكومة . ثانياً, كان البنك المركزي الياباني وكذلك الكوري يعتمدان رسمياً على الحكومة وعلى وجه الخصوص وزارة المالية في اليابان ووزارة المالية والاقتصاد في كوريا وعلى الرغم من استقلال البنوك المركزية فيهما الا انهما وفق لدراسة *CWN كانا يحتلان المرتبة نفسها في الجزء السفلي بالنسبة للدول من حيث الاستقلال القانوني . ثالثاً , حقق بنك اليابان نمواً في الناتج بالرغم من الركود الطويل الذي كان يعاني منه بعد فقاعة 1992 وتضخم ايجابي بعد ان عانت اليابان من تضخم سالب لفترات طويلة كان احد اسباب الركود الاقتصادي الطويل , اما البنك المركزي الكوري فقد كان قادراً على الحد وبشكل كبير من التضخم بالرغم من ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي .

ان من الصفات التي تشترك بها كل من اليابان وكوريا والعراق انه على الرغم من حصول البنوك المركزية فيها على استقلالها الا انها بقيت مرتبطة بالحكومة وهذا ما يحد من فاعلية استقلالية البنوك المركزية فيها . الا ان الاختلاف بينها ان السياسة النقدية اليابانية تعد من اولى الدول التي استخدمت سياسة سعر الفائدة الصفرية وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت إليها واتهامها بوقوعها في شرك السيولة الا ان اليابان استطاعت تحقيق معدلات نمو في الناتج بالإضافة إلى رفع معدلات التضخم ولو رجعنا إلى الاقتصاد العراقي نرى ان الركود الاقتصادي الذي عانت منه اليابان كان مختلف عن الذي يعاني منه العراق حيث كان سبب الركود الاقتصادي في اليابان بسبب نقص في الطلب الاستهلاكي وعزوف المستثمرين عن الاستثمار المحلي بسبب توقع هبوط الاسعار اذ كان للتضخم السالب الذي جابهته اليابان اثر سلبي على الطلب الكلي بجانبه الاستهلاكي والاستثماري . اما في العراق فإن الركود الاقتصادي الذي يعاني منه هو بسبب ضعف الطاقة الانتاجية واتباع سياسة رفع سعر الصرف المتزامنه مع سياسة الباب المفتوح التي ادت إلى تراجع القطاع الخاص وعدم قدرة الانتاج الوطني على منافسة السلع المستوردة التي باتت ارخص من السلع المنتجة محلياً نتيجة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي. كما ان الظروف الامنية والروتين الحكومي ادى إلى تثبيط الاستثمار مما ادى إلى ضعف العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار في العراق مما يؤدي إلى ضعف قدرة سياسة سعر الفائدة المنخفض على تشجيع الاستثمار في العراق وهذا بدوره يؤدي إلى عدم قدرة السياسة النقدية من الاستقادة من سياسة سعر الفائدة الصفرية التي اتبعتها اليابان . قد تكون اداة التيسير الكمي التي اتبعتها اليابان اكثر جدوى في

* احدى الدراسات التي نشرت عن مراتب الاستقلال القانوني للبنوك المركزية .

العراق بالرغم من المخاوف من ارتفاع التضخم إذ كانت اليابان اثناء مده استخدام هذه الاداة تعاني من تضخم سالب وكانت تهدف إلى رفع مستوياته اما في العراق فان السياسة النقدية في العراق تستهدف تخفيض التضخم اذ يعاني العراق من ضغوط تضخمية مما يستوجب اتباع سياسات اقتصادية اخرى عند استخدام هذه الاداء من اجل الحد من اثاره السلبية على التضخم .

اما فيما يخص تجربة كوريا فقد كان البنك المركزي يعتمد على الوسائل غير المباشرة للتأثير في عرض النقد , وقد تخلت كوريا عن استخدام الوسائل المباشرة التي كانت تستخدمها في العقود السابقة ويعزى سبب هذا التخلي عن الوسائل المباشرة إلى التقدم الكبير الذي احرزه الاقتصاد الكوري والعمق المالي الذي وصل اليه مما جعل الوسائل غير المباشرة اكثر كفاءة , ولعل سعر الفائدة على عمليات الشراء قائدا لاسعار الفائدة في السوق المالي وذلك لانه يعكس كلفة التمويل الحدي للمصارف كما يزاوئ البنك المركزي الكوري التأثير في سعر الفائدة عبر رفع او تخفيض اسعار اوراق الدين ومن الناحية العملية هو يتعامل بالحوالات والسندات فعندما يقدم عروض شراء كبيرة للسندات لابد من اقناع حملتها على خفض سعر الفائدة في السوق بانسجام مع زيادة عرض النقد الناتج عن شراء الاوراق المالية اي مبادلتها بالنقد ويحصل العكس عند بيعها كما اعلنت الحكومة الكورية مع البنك المركزي عن هدفها في مكافحة التضخم واختارت الرقم القياسي لاسعار المستهلك وان يكون التضخم ما بين 3%-6% وتحاول الجهات المعنية الانسجام مع ذلك الهدف من خلال اجراءات التأثير على سعر الفائدة بارتباط مع حجم السيولة من خلال اعادة الشراء وعمليات السوق المفتوحة . ان اعلان ذلك الهدف يساعد على عقلنة التوقعات التضخمية فهو مثبت للتوقعات بالدرجة الأولى (1) . مما تقدم يلاحظ ان العراق يشترك مع كوريا من حيث كونها يعانين من مشكلة التضخم الا ان اسباب التضخم في البلدين مختلفة حيث ان التضخم التي تعاني منه كوريا هو نتيجة العجز المالي الكبير بسبب الانفاق الحكومي خلال الحرب الكورية ومدة اعادة الاعمار بعد الحرب (2). في حين كان سبب التضخم في العراق يعود لاسباب كثيرة جعلت منه ظاهرة مزمنة منها ضعف الاداء الاقتصادي إذ كان الاقتصاد العراقي هجينا فلاهو اقتصاد موجه بشكل شامل ولا هو اقتصاد حر ويعتمد على نظريات ومناهج شتى تحمل التناقض فيما بينها . زيادة الانفاق الحكومي ادى إلى زيادة العملة المتداولة في السوق وهو ما دفع إلى ارتفاع الاسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقد فضلا عن ان هذا الانفاق مازال يهدر في مشاريع غير ذات جدوى , من جانب اخر ادى تزايد الانفاق الحربي ومواجهة ثلاث حروب اقليمية ودولية خلال ما يقرب من عقدين

(1) د.احمد بريهي علي , الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية , مصدر سابق , ص37.

(4) Soyoun Kim , Yung Chul Park , Inflation targeting in Korea: a model of success? , op.cit,p141.

من الزمن ادى إلى تحويل معظم إيرادات العراق لصالح الانفاق العسكري وخفض مخصصات الاستثمار إلى ادى مستوى مما ادى إلى ايقاف تمويل المشاريع الاقتصادية العاملة فضلا عن ضمور الاستثمار الخاص وهروب رؤوس الاموال الوطنية بحثا عن استثمارات امنه كل هذا ادى تباطؤ عجلة الانتاج الوطني مما ادى إلى انعدام التوازن بين قوى العرض والطلب حيث عدم مرونة الجهاز الانتاجي ادت إلى عدم استجابة العرض للتغيرات الحاصلة في حجم ونمط الطلب , مما ينعكس بارتفاع الاسعار ولعل بروز ظاهرة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي لصالح القطاع النفطي أحد الأسباب المهمة في عدم استجابة العرض لزيادة الطلب . كما كان لفرض العقوبات الاقتصادية في بداية عقد التسعينيات الاثر الاكبر في زيادة معدلات التضخم نتيجة التوقف الشامل لفعاليات التصدير وبالاخص النفط الخام الذي يعد المصدر الرئيس في تمويل الانفاق العام وتكوين الناتج المحلي الاجمالي وانعكس ذلك في زيادة فعاليات الدولة وتراجع قيمة الدينار العراقي مما انعكس في زيادة معدلات التضخم⁽¹⁾. هذا من جانب من جانب اخر تكمن صعوبة السيطرة على التضخم في الاقتصاد الكوري من خلال تزامنه مع نمو كبير في الناتج المحلي الاجمالي اما في حالة العراق فان نمو الناتج المحلي الاجمالي هو ناتج عن زيادة الايرادات النفطية التي تكون خاضعة للتقلبات الخارجية وان البنك المركزي العراقي لا يستطيع السيطرة على المعروض النقدي نتيجة الهيمنة المالية إذ ان الاصدار النقدي في العراق هو في الدرجة الأولى محصلة الانفاق الحكومي الممول من بيع العملة الاجنبية إلى البنك المركزي ومشتريات القطاع الخاص⁽²⁾ . مما تقدم تعد اجراءات السياسة النقدية غير المباشرة جيدة الا انها لا يمكن الاعتماد عليها في الاقتصاد العراقي نتيجة ضيق الاسواق المالية في العراق وسيطرة القطاع العام عليها فضلا عن ضعف القطاع الخاص في العراق والاعتماد على المورد النفطي سواء في الموازنة العامة او تكوين الناتج المحلي الاجمالي مما يجعل سيطرة البنك المركزي على المعروض النقدي امرا صعبا بدون التنسيق مع وزارة المالية . ولذا يحتاج العراق من اجل زيادة فاعلية عمل السياسة النقدية فيه إلى تفعيل دور القطاع الخاص والحد من الاعتماد على المورد النفطي في الموازنة العامة ليتمكن البنك المركزي من السيطرة على المجاميع النقدية فضلا عن التركيز على سعر الفائدة الحقيقي كما فعلت اليابان وليس على سعر الفائدة الاسمي واصلاح النظام المصرفي لتأخذ اداة سعر الفائدة دورا افضل مما هو عليه الان اما من ناحية سياسة التيسير الكمي فلا بد من استخدامها مع حزمة من السياسات الاقتصادية الداعمة لكي توجه

(1) د. احمد حسين الهيتي , د. فاطمة ابراهيم خلف , عدي سالم علي الطائي , التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2007 الاسباب والاثار , ودور السياسة المالية في معالجته, مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية , المجلد 2 , الاصدار 3, الانبار , 2010 , ص 6-8 .

(2) د. احمد بريهي علي , الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية , مصدر سابق , ص 62.

نحو الاستثمار الانتاجي ورفع القدرة الانتاجية للبلد اذ بدون توفر قطاع خاص لا يمكن التحدث عن فاعلية لسياسة النقدية في العراق .

الفصل الثالث

قياس تأثير الصدمات النقدية في

متغيرات الاستقرار الاقتصادية في دول

مختارة

المبحث الأول

التأثير النظري للأساليب القياسية المستخدمة

المبحث الثاني

عرض وتحليل نتائج الانموذج القياسي في دول العينة

المبحث الثالث

تحليل ومقارنة النتائج

الاستنتاجات و التوصيات

أولا : الاستنتاجات

ثانيا : التوصيات

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات Conclusions

تم التوصل الى الاستنتاجات الاتية :

أ- الاستنتاجات النظرية

1- اوضحت المشاكل النقدية اليوم من اهم واخطر المشكلات التي تواجهها الدول والمجتمعات لاسيما بعد التطور النقدي والتوسع المالي الهائل الذي حصل في العقدين الاخيرين من القرن الماضي . فقد تكون المشاكل الاقتصادية متشابهة في ظاهرها الا انها مختلفة في جوهرها , فالصدمات النقدية هي التذبذبات التي تحصل للمتغيرات النقدية خارج سيطرة السلطات النقدية والتي تكون لها اثار مباشرة وغير مباشرة على النشاط الاقتصادي , وهي تختلف عن المشاكل الاقتصادية الاخرى كالازمة والحادثة والكارثة وغيرها . وان الاسباب التي دعت الاقتصاديين الى الاهتمام بمسألة الصدمات النقدية هي تلك الاثار التي تتركها الصدمات النقدية على الاقتصاد الكلي سواء كانت تلك الاثار سلبية او ايجابية مما يستدعي تشخيصها ووضع المعالجات لها .

2- تنشأ الصدمات النقدية نتيجة عوامل عشوائية (stochastic factors) وغير مقصودة تؤثر على قرارات السياسة النقدية فضلاً عن اثار العوامل السياسية للبلد والعوامل الفنية المتمثلة في اخطاء القياس (Messure ment error) في استخدام البيانات المتوفرة من قبل صانعي السياسة , وتقسّم الصدمات النقدية الى انواع عدة فقد تكون صدمات نقدية كمية او صدمات نقدية سعرية . فالصدمات النقدية الكمية هي الصدمات الناجمة عن التغيرات غير المنتظمة في الكميات المعروضة او المطلوبة من النقود ، اما الصدمات النقدية السعرية فهي الصدمات الناجمة عن التغير غير المنتظم في اسعار الفائدة او اسعار الصرف .

3- يشير الاستقرار الاقتصادي الى غياب التقلبات المفرطة في الاقتصاد الكلي , ويعتبر الاقتصاد مستقراً اذا كان مصحوباً بنمو ثابت للنواتج الى حد ما وتضخم منخفض , وغير مستقر اذا كان يعاني من ركود متكرر وتضخم مرتفع جداً او متغير وازمات مالية متكررة . وقد حظي الاستقرار الاقتصادي باهتمام واضح من قبل الاقتصاديين , فقد عكست طروحات الاقتصاديين المحافظين على اهمية التدخل الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال اجراءاتها في السياستين المالية والنقدية للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية الهامة حيث ان كل بلدان العالم تسعى الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك لما له من فوائد هامة تنعكس على اقتصادياتها .

4- نتيجة للآثار التي تتركها الصدمات النقدية على الاستقرار الاقتصادي الكلي حاول العديد من الاقتصاديين اعتماد التحليل الكمي (Quantitive analysis) ووضع نماذج قياسية

تحاول الكشف عن تلك الصدمات من اجل وضع المعالجات لها لما لها من تاثير مباشر على مستوى الرفاه الاقتصادي في البلد .

5- عانى الاقتصاد الياباني من مشكلة الركود الطويل اذ اصاب الاقتصاد الياباني ركود منذ مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي. اما الاقتصاد الكوري الجنوبي فقد عانى لمدد طويلة من التضخم المتزامن مع معدلات نمو حقيقية في الناتج المحلي الاجمالي , كما عانى العراق منذ مطلع التسعينيات من تضخم جامح كان نتيجة العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليه الامر الذي ادى الى التوقف الشامل لفعاليات التصدير ولا سيما النفط الخام الذي يعد المصدر الاساس في تمويل الانفاق العام وتكوين الناتج المحلي الاجمالي .

6- حاولت السلطات النقدية في اليابان المتمثلة بالبنك المركزي من استخدام وسائل عدة للخروج من هذه المشكلة إذ استخدمت سياسة سعر الفائدة الصفرية وسياسة التيسير الكمي , الا ان سياسة سعر الفائدة الصفرية لم تكن مجدية لان الاقتصاد الياباني يعاني من مشكلة التضخم السالب التي تجعل الافراد يتوقعون انخفاض اكثر في مستويات الاسعار مما يجعلهم يؤجلون استهلاكهم وهذا ما زاد من حدة المشكلة .اما في كوريا الجنوبية فقد حاولت السلطات النقدية استخدام وسائل نقدية مختلفة لحل هذه المشكلة , ونتيجة التطور المالي الكبير في كوريا الجنوبية حاولت السلطات النقدية الكورية التركيز على الوسائل غير المباشرة وقد ادت هذه الوسائل دورا ايجابيا في تخفيض معدلات التضخم فيها. وفي العراق كان نتيجة تعثر السياسة الاقتصادية في كثير من مفاصلها في التصدي للظاهرة التضخمية وما رافق ذلك من ضعف في اداء القطاع الحقيقي وتدني نموه نتيجة الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق اثناء فترة الدراسة فان السياسة النقدية باتت مطالبة بالتصدي للظاهرة التي تخل بالاستقرار الاقتصادي الكلي وقد ركزت السياسة النقدية في العراق منذ عام 2006 على اداتي سعر الفائدة وسعر الصرف وقد كان هناك تأثير ملموس لاداة سعر الصرف في تثبيت التوقعات التضخمية نتيجة زيادة نسبة السلع القابلة للتجارة في مكونات الرقم القياسي لاسعار المستهلك .

7- يلاحظ ان اختبار السلوك الحركي اثبت صحة فرضية البحث التي مفادها ان الصدمات النقدية تمارس تأثيرا سلبيا وايجابيا في متغيرات الاستقرار الاقتصادي لدول العينة (اليابان , كوريا الجنوبية , العراق) تتفاوت من وقت الى اخر حسب طبيعة هذه الصدمات النقدية والوقت الذي تنشأ فيه .

ب- الاستنتاجات العملية

ب-1 الاستنتاجات العملية الخاصة باليابان :

1- شهدت اليابان صدمات عرض نقد اثرت على الناتج المحلي الاجمالي (GDP) حيث يشير التحليل الحركي للانموذج ان نسب تأثير العرض النقدي في الناتج المحلي الاجمالي متزايدة على المدى الطويل , اشارت نتائج التقدير لمتجه الانحدار الذاتي (VAR) ان العرض النقدي والناتج المحلي الاجمالي المتخلفان زمنيا ذو تأثير في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة مرتفعة تم الاستدلال عليها من قيمة معامل التحديد R^2 البالغة 93%.

2- اشار اختبار جوهانسن جلس (للتكامل المشترك) بان العرض النقدي لا يرتبط بعلاقة توازنية بعيدة المدى مع الناتج المحلي الاجمالي وليس هناك علاقة سببية متبادلة (Causality) بينهما بحسب اختبار كرانجر (Granger test).

3- أشار تحليل تجزئة التباين (Variance Decomposition) في دراسة السلوك الحركي للعلاقة بين العرض النقدي والناتج المحلي الاجمالي وعلى مدى عشر مدد مستقبلية ان العرض النقدي ذو تأثير متزايد في الناتج المحلي الاجمالي على المدى الطويل إذ ان احداث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في العرض النقدي يؤدي الى احداث تغيرات في الناتج المحلي الاجمالي بلغت اقصاه 66.17% في السنة العاشرة , في حين اشار تحليل استجابة النبضات (Impulse Response function) الحقيقية ذاتها إذ ان حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في العرض النقدي وعلى مدى عشر مدد زمنية مستقبلية يؤدي الى احداث صدمة ايجابية في الناتج المحلي الاجمالي بلغت 3.73% في السنة العاشرة .

4- عند تقدير العلاقة بين سعر الفائدة والعرض النقدي في تأثيرهما في الناتج المحلي الاجمالي اتضح وحسب تحليل تجزئة التباين ان حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في سعر الفائدة وعلى مدى عشر مدد زمنية مستقبلية يؤدي الى احداث تغيرات متزايدة في الناتج المحلي الاجمالي في الاجل الطويل بلغت اقصاه 16.64% في السنة العاشرة ومتناقصة التأثير في الاجل القصير وصلت ادناه الى 9.58% في السنة الرابعة . واثار تحليل استجابة النبضات ان حدوث صدمة نقدية بمقدار انحراف معياري في سعر الفائدة وعلى مدى عشر مدد زمنية الى احداث صدمات سلبية في الناتج المحلي الاجمالي بلغت ادناه 3.54% في السنة العاشرة , وليس هناك علاقة توازنية بعيدة بين المتغيرات المذكوره حسب اختبار جوهانسن جيسلس ولا علاقة تأثير متبادلة حسب اختبار كرانجر .

5- في دراسة تأثير سعر الصرف الى جانب سعر الفائدة في تأثيرهما في الناتج المحلي الاجمالي اتضح ان حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في سعر الصرف وعلى مدى عشر مدد زمنية مستقبلية يؤدي الى احداث تغيرات متناقصة في الناتج المحلي

الاجمالي على المدى الطويل (حسب تحليل تجزئة التباين) بلغت 5.93% في السنة العاشرة في حين كانت تأثيرات سعر الصرف متناوبة (بالارتفاع والانخفاض) حسب تحليل نبضات الاستجابة , وليس هناك علاقة تأثير متبادلة بين المتغيرات حسب اختبار كرانجر ولا علاقة توازنية بعيدة المدى حسب اختبار (جوهانسن -جيسلس) , وان سعر الفائدة وسعر الصرف يؤثران في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة مرتفعة تم الاستدلال عليها من النسبة المرتفعة لمعامل التحديد R^2 البالغة 0.89

ب-2 الاستنتاجات العملية الخاصة بكوريا الجنوبية :

1- اشار تقدير متجه الانحدار الذاتي (VAR) ان سعر الصرف يمارس تأثيرا مقبولا من الناحية الاحصائية الى جانب التضخم (في السنة الماضية) في التضخم (السنة الحالية) إذ بلغت قيمة معامل التحديد R^2 68% في حين اشار تحليل الصدمات ان احداث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في سعر الصرف وعلى مدى عشر مدد الزمنية مستقبلية يحدث تغيرات متزايدة التأثير في التضخم في كوريا الجنوبية على المدى الطويل(حسب تحليل تجزئة التباين) إذ بلغت اعلى نسبة للتأثير 41.78% في السنة العاشرة .في حين اشار تحليل استجابة النبضات خلاف ذلك.

2- ليس هناك علاقة توازنية بعيدة المدى بين التضخم وسعر الصرف في كوريا الجنوبية حسب اختبار التكامل المشترك (جوهانسن -جيسلس) وليس هناك علاقة سببية متبادلة بينهما حسب اختبار كرانجر (Granger test).

3- يتبين من تقدير متجه الانحدار الذاتي (VAR) للعلاقة بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي بان العرض النقدي المتخلف زمنيا يمارس تأثيرا بنسبة كبيرة الى جانب النمو الاقتصادي (في السنة الماضية) في النمو الاقتصادي (في السنة الحالية) في كوريا الجنوبية إذ بلغت قيمة R^2 نسبة مرتفعة 93% , وان العلاقة بين النمو الاقتصادي والعرض النقدي علاقة غير توازنية على المدى الطويل حسب اختبار التكامل المشترك (جوهانسن - جيسلس) ولا توجد علاقة سببية متبادلة بينهما حسب اختبار كرانجر .

4- اشارت تقديرات متجه الانحدار الذاتي (VAR) ايضا ان سعر الفائدة والبطالة المتخلفان زمنيا يمارسان تأثيرا مقبولا احصائيا في البطالة في السنة الحالية إذ بلغت قيمة R^2 64% وان العلاقة بين سعر الفائدة والبطالة علاقة غير توازنية على المدى الطويل حسب اختبار (جوهانسن -جيسلس) ولا توجد علاقة تأثير متبادلة بينهما حسب اختبار كرانجر .

5- تبين من دراسة السلوك الحركي للانموذج المقدر للعلاقة بين سعر الفائدة والبطالة ان حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في سعر الفائدة وعلى مدى عشر مدد زمنية مستقبلية

يؤدي الى احداث تغيرات في البطالة على المدى الطويل (حسب تجزئة التباين) بلغت 53.13% في السنة العاشرة , في حين اشار تحليل نبضات الاستجابة الى ان احداث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في سعر الفائدة وعلى مدى عشر مدد زمنية مستقبلية يحدث صدمات سلبية بلغت اقصاها 0.18-% في السنة السابعة وصددمات ايجابية على المدى القصير بلغت 0.63% في السنة الثالثة.

ب-3 الاستنتاجات العملية الخاصة بالعراق :

1- يعد العراق من البلدان التي مرت بظروف اقتصادية صعبة , وعليه فان نتائج التحليل القياسي وان خالفت فروض النظرية الاقتصادية امر منطقي إذ اشار التحليل الحركي (الصدمة) للعلاقة بين النمو الاقتصادي وسعر الفائدة في العراق بان احداث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في سعر الفائدة وعلى مدى عشر مدد زمنية مستقبلية يؤدي الى احداث تغيرات ضئيلة في النمو الاقتصادي في الاجل الطويل وحسب اختبار تجزئة التباين تراوحت بين (0.0001%-0.0004%) في حين بلغت في الاجل القصير نسبة اكبر من ذلك 6.70% و اشار تحليل نبضات الاستجابة خلافا لذلك , وان معلمتي سعر الفائدة والنمو الاقتصادي المتخلفان زمنيا يؤثران في النمو الاقتصادي في السنة الحالية بنسبة مقبولة من الناحية الاحصائية بلغت 77% .

2- اشار اختبار (جوهانسن -جيسلس) بعدم وجود علاقة توازنية بعيدة المدى بين النمو الاقتصادي وسعر الفائدة في العراق ولا توجد علاقة تأثير متبادلة بينهما حسب اختبار كرانجر .

3- اتضح من تقدير انموذج الانحدار الذاتي (VAR) ان الطلب النقدي والنمو الاقتصادي المتخلفان زمنيا يؤثران في النمو الاقتصادي في السنة الحالية بنسبة كبيرة , إذ بلغت قيمة R^2 80% , في حين اشار تحليل الصدمات (التحليل الحركي) حسب اختبار (تجزئة التباين) الى ان احداث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في الطلب النقدي وعلى مدى عشر مدد زمنية مستقبلية يؤدي الى احداث تغيرات (متزايدة) في النمو الاقتصادي بلغت اقصاه 1.74% في السنة العاشرة في حين اشار تحليل نبضات الاستجابة خلاف ذلك.

4- ليس هناك علاقة توازنية بعيدة المدى بين الطلب النقدي والنمو الاقتصادي في العراق حسب اختبار (جوهانسن - جيسلس) ولا علاقة تأثير متبادلة بينهما حسب اختبار كرانجر .

5- تمارس معلمة الطلب النقدي تأثيرا عكسيا في الناتج المحلي الاجمالي وهذا مخالف لمنطوق النظرية الاقتصادية إذ اشارت تقديرات متجه الانحدار الذاتي (VAR) الى ان معظم معالم الطلب النقدي المتخلفه زمنيا كانت سالبة (-7.76 , -612. , -1.93), واتضح من

تحليل السلوك الحركي للانموذج المقدر (تجزئة التباين) ان الطلب النقدي يمارس تأثيراً متزايداً في الناتج المحلي الاجمالي في الاجل القصير إذ ان احداث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في الطلب النقدي وعلى مدى عشر مدد زمنية مستقبلية يؤدي الى احداث تغيرات متزايدة في الناتج المحلي الاجمالي بلغت اقصاه 71.04% في السنة السابعة بينما تتلاشى نسب التأثير في الناتج المحلي الاجمالي في الاجل الطويل حتى تصل الى 69.98% في السنة العاشرة في حين اشار تحليل نبضات الاستجابة خلاف ذلك اي ان حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في الطلب النقدي وعلى مدى عشر مدد زمنية مستقبلية يؤدي الى احداث صدمات سلبية بلغت 0.06- % في السنة الرابعة و 0.01- % في السنة العاشرة وعليه فان تحليل دوال نبضات الاستجابة هو المعول عليه في التحليل كونه يوضح نوع التأثير ايجابيا كان ام سلبيا .

6- ليس هناك علاقة توازنية بعيدة المدى بين الطلب النقدي والناتج المحلي الاجمالي وحسب اختبار التكامل المشترك لـ (جوهانسن -جيسلس) ولا علاقة تأثير متبادلة حسب اختبار كرانجر .

ثانياً : التوصيات Recommendations

توصي الباحثة بالآتي :

- 1- على دول العالم الاهتمام بمشكلة الصدمات النقدية لما لها من اثار مباشرة وغير مباشرة طويلة المدى في متغيرات الاستقرار الاقتصادي من خلال تطوير الادوات والوسائل التي تمكنها من كشف الصدمات النقدية فضلا عن تطوير كوادر فنية تستطيع العمل على هذه الادوات والوسائل .
- 2- انشاء قاعدة بيانات ذات صلة بالبيانات الاحصائية والمؤشرات الاقتصادية والنقدية ومراقبتها بشكل مستمر تاهيل الكوادر الفنية العاملة عليها من اجل ضمان الحصول على بيانات دقيقة يمكن تشخيص المشاكل الاقتصادية من خلالها بدقة لوضع حلول فاعلة بعد تحليلها واختبارها والتنبؤ بها .
- 3- تحتاج كل من اليابان , كوريا والعراق لزيادة استقلالية البنوك المركزية فيها لتكون السياسة النقدية فيها اكثر فاعلية , اذ بالرغم من حصول البنوك المركزية فيها على استقلالها الا انها بقيت مرتبطة بالحكومة وهذا ما يحد من فاعلية استقلالية البنوك المركزية فيها .
- 4- بغية ان يستفاد العراق من تجربتي اليابان وكوريا في معالجة الصدمات النقدية لابد من تنوع القاعدة الانتاجية فيه وتقليص دور النفط في الاقتصاد من اجل الاستفادة من اداة

التيسير الكمي و الفائدة الصفرية التي استخدمتها اليابان , وكذلك ادوات السياسة النقدية غير المباشرة التي استخدمتها كوريا , كما يحتاج الى تبني استراتيجية شاملة و زيادة استقلالية البنك المركزي ولا يتم ذلك إلا من خلال العمل بشكل جدي في تقليل مساهمة القطاع النفطي في الموازنة العامة الى ادنى حد ممكن .

5- بغية زيادة استقلالية السياسة النقدية يحتاج العراق الى حزمة من التشريعات الخاصة لتفعيل القطاع الخاص الذي يسهم بشكل كبير في زيادة استقلالية البنك المركزي من خلال زيادة نسبة ودائع القطاع الخاص في البنوك التجارية والتي بدورها تزيد من نسبة الاحتياطيات لدى البنك المركزي غير النفطية , ومن خلال ذلك يستطيع البنك المركزي السيطرة على ادواته الكمية .

6- ينبغي على العراق ان يقوم بتاهيل وتطوير النظام المصرفي من اجل النهوض بواقع القطاع الخاص لاسيما في وقت اصبحت العولمة تسيطر على العالم مما يؤهله للعمل بشكل جيد من خلال ربط القطاع المصرفي العراقي بالعالم ولا يتم ذلك الا من خلال تطوير النظام المصرفي.

المصادر

المقدمة

يحظى موضوع العلاقات النقدية باهتمام واضعي السياسات الاقتصادية ولا سيما واضعي السياسة النقدية . إذ تعتبر السياسة النقدية احدى اهم مجالات السياسة الاقتصادية ' فهي تتخذ من المتغيرات النقدية موضوعا لدراستها اخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي الكلي من جهة وما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة اخرى . ولا يخفى ان الكثير من السياسات النقدية ولاسيما في الدول النامية تكون من اهم اسباب الاختلال وعدم التوازن الاقتصادي الداخلي او الخارجي , الى جانب المتغيرات الاقتصادية الاخرى , وبما ان اهم اهداف السياسة النقدية هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي نوعا ما في ظل النمو المتوازن , فهذا يعني ان هناك ارتباطاً وثيقاً بين النشاط الاقتصادي والنقدي ويظهر ذلك من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية و من بينها البطالة والتضخم . فضلا عن ذلك لا بد من توفر التناسق بين السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية الكلية وذلك من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي . كما ان الاهتمام بموضوع الصدمات النقدية وما يرتبط بها من أثر في متغيرات الاقتصاد الكلي المحددة للاستقرار الاقتصادي يستند اساسا الى فاعلية السياسة النقدية في معالجة الصدمات النقدية والتقلبات الاقتصادية , ونتيجة للآثار التي تتركها الصدمات النقدية على الاستقرار الاقتصادي الكلي حاول العديد من الاقتصاديين وضع نماذج قياسية تحاول الكشف عن تلك الصدمات من اجل وضع المعالجات لما لها من تأثير مباشر على مستوى الرفاه الاقتصادي في البلد وقد ساعد في ذلك التطورات الحديثة في عالم الحواسيب والالكترونيات .

وبما ان موضوع الصدمات النقدية اصبح اليوم من المواضيع التي تشغل واضعي السياسة النقدية على مستوى دول العالم لما لهذه الصدمات من آثارعلى العديد من متغيرات الاستقرار الاقتصادي , لذا فقد تعرضت الدراسة الى ابرز المشاكل النقدية في اقتصاد اي دولة الا وهي الصدمات النقدية مثل (صدمة عرض النقد , صدمة الطلب على النقد 'صدمة سعر الفائدة و صدمة سعر الصرف) واثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (كالناتج والاسعار والاستخدام و النمو الاقتصادي) في دول مختارة هي (اليابان , كوريا الجنوبية و العراق) لما يكتنف تلك العلاقة من غموض وعليه فقد سعت الدراسة الى تحديد كيفية انتقال التأثير بين المتغيرات قيد الدراسة .

1- اهمية البحث :

ترتبط المتغيرات الاقتصادية الكلية فيما بينها بمجموعة من العلاقات التي تكون لها انعكاسات ايجابية متمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لاي بلد لذا يتوجب على صانعي السياسة النقدية الاخذ بنظر الاعتبار بالترابط بين المتغيرات الاقتصادية الكلية عند رسم السياسة النقدية من اجل تقليل هذه الاثار السلبية عند تلافي حدوث الصدمات النقدية والاستفادة من الدراسات الاستراتيجية النقدية الهامة والفاعلة للمشاكل النقدية داخل هذه الاقتصادات الوطنية , وتعد الدراسات المقارنة بين الدول في الاقتصاد من الدراسات المهمة في الوقت الحاضر لما لها من اهمية في الاستفادة من تجارب دول اخرى مرت بالمشكلة نفسها او مقارنة التطور الحاصل بين هذه الدول , لذا تطرقت الدراسة الى تجربتي اليابان وكوريا الجنوبية , اذ تمتاز اقتصاديات هذه الدول بالتنوع الاقتصادي والتطور المالي الكبير , كما انها تتمتع باستقلالية السياسة النقدية فيها مما امكنها من التصدي للصدمات النقدية ,لذا حاولنا الاستفادة من تجربتيهما في العراق من خلال التعرف على الوسائل التي استخدمتها هذه الدول في معالجة الصدمات وسبل تطبيقها في العراق وما هي اهم المعوقات التي تمنع استخدام بعض الوسائل كي يتم معالجتها .

2- مشكلة البحث:

تبرز مشكلة البحث من خلال :

ان ظهور العولمة وارتباط الدول بعضها مع البعض الاخر بعلاقات اقتصادية ونقدية تتفاوت فيما بينها جعل اثار الازمات التي تظهر في دولة ما يترك اثره في الدول الاخرى خصوصا عندما يكون الارتباط قوي فيما يتعلق بالتبادل التجاري وحرية حركة رؤوس الاموال وغيرها . ان حدوث الصدمات النقدية في الاقتصادات الوطنية للدول هو خلل بارز في آلية عمل (Mechanism) السياسة الاقتصادية ولا سيما السياسة النقدية لما لذلك من اثار سلبية على متغيرات الاقتصاد الكلي والتحكم بمصير المتغيرات الاقتصادية الكلية بالمستقبل وضعف الاداء الاقتصادي بشكل عام والسياسة النقدية بشكل خاص .

3- هدف البحث :

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الاتية :

أ- التعريف بالصدمات النقدية من حيث المفهوم والانواع والاسباب .

- ب- تحليل الطبيعة الاقتصادية والنقدية لدول العينة (اليابان , كوريا الجنوبية, العراق) .
 ت- التحليل القياسي للتعرف على انواع الصدمات النقدية التي تعاني منها دول العينة .
 ث- اجراء مقارنة بين دول العينة للاستفادة من تجررتي اليابان وكوريا الجنوبية في العراق.

4- فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها :

"تمارس الصدمات النقدية تأثيرا سلبيا وايجابيا في متغيرات الاستقرار الاقتصادي لدول العينة (اليابان , كوريا الجنوبية, العراق) , وتتفاوت من وقت الى اخر حسب طبيعة هذه الصدمات النقدية والوقت الذي تنشأ فيه "

5- اسلوب البحث

تم اعتماد اسلوب الجمع بين الاسلوبين الوصفي من خلال دراسة الافكار والاطر النظرية في ما يتعلق بالصدمات النقدية واثرها في المتغيرات الاقتصادية الكلية قيد الدراسة .والاسلوب القياسي من خلال بيان اثر الصدمات النقدية في المتغيرات الاقتصادية الكلية قيد الدراسة في دول العينة.

6- نطاق البحث

تضمن نطاق الدراسة اتجاهاين هما

الحدود المكانية :تقتصر هذه الدراسة على بيان اثر الصدمات النقدية في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في كل من (اليابان, كوريا الجنوبية الجنوبية , والعراق) وقد تم اختيار هذه الدول من بين عدة دولتم اجراء اختبارات بخصوص وجود الصدمة او عدم وجودها وقد اخذت هذه الدول للوجود وضوح في تأثير الصدمات النقدية على متغيرات الاستقرار الاقتصادي .
 الحدود الزمانية : اعتمدت الدراسة على سلسلة زمنية امدها (24) سنة اي للمدة (1991-2014) تم تقسيمها على مدد زمنية مختلفة حسب الظروف التي مرت بها كل دولة من دول العينة .

7- هيكلية البحث

تحقيقا لهدف البحث وأثباتا لمدى صحة الفرضية فقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول تناول الفصل الاول الاطار النظري والمفاهيمي للصدمات النقدية والاستقرار الاقتصادي متضمنا

ثلاثة مباحث خصص المبحث الاول لدراسة الصدمات النقدية ومفهومها وانواعها واسبابها , ودرس المبحث الثاني الاستقرار الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المحددة له , وركز المبحث الثالث على تحليل اثر الصدمات النقدية في المتغيرات الاقتصادية الكلية قيد الدراسة .

وكرس الفصل الثاني لدراسة التفسيرات التحليلية لفاعلية السياسة النقدية في دراسة الصدمات النقدية والتقلبات الاقتصادية في دول العينة من خلال ثلاثة مباحث ايضا , اختص الاول بعرض وتحليل بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في دولالعينة , بينما تناول المبحث الثاني فعالية السياسة النقدية في معالجة الصدمات النقدية في دولالعينة , اما المبحث الثالث فقد ركز على العبر والدروس المستنبطة من التجربتين اليابانية والكورية في معالجة الصدمات النقدية للاستفادة منها في الاقتصاد العراقي .

وخصص الفصل الثالث لبيان اثر الصدمات النقدية في متغيرات الاستقرار الاقتصادي ومن خلال ثلاثة مباحث تناول الاول التأطير النظري للأساليب القياسية المستخدمة في التحليل القياسي (Econometric-analysis) وخصص الثاني لعرض وتحليل نتائج الانموذج القياسي المقدر (Estimated model) في دولالعينة , وكرس الثالث لمقارنة وتحليل النتائج .

8- الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة

تناول العديد من الكتاب والباحثين موضوع الصدمات النقدية ومن زوايا مختلفة يذكر منهم :

أ- دراسة (Marcel Kasumovich) في عام 1996⁽¹⁾

قام (Marcel Kasumovich) عام 1996 في كندا بدراسة (Interpreting Money-Supply and Interest-Rate Shocks as Monetary-Policy Shocks) , في هذه الدراسة تم تحليل اثنين من الصدمات النقدية باستخدام البيانات الكندية : صدمة عرض النقد ("M-صدمة") ، وصدمة أسعار الفائدة ("R-صدمة") . وتستمد صدمات عرض النقد من استخدام قيود طويلة الاجل على اساس مقترحات المدى الطويل للنظرية النقدية . وهكذا، ويمثل (M-صدمة) الابتكار المتعامد في الاتجاه تتقاسمها النقود والأسعار . ويمثل (R- صدمة) الابتكار المتعامد في سعر الفائدة بين عشية وضحاها. قد تفسر أي نوع من الصدمة بمثابة صدمة السياسة النقدية. وتوصلت الدراسة الى ان اي زيادة دائمة في الاسهم الاسمية للـ M1 (عرض النقد

(¹) Marcel Kasumovich, Interpreting Money-Supply and Interest-Rate Shocks as Monetary-Policy Shocks, Bank of Canada Working Paper 96-8, Canada, July 1996.

الضيق) يولد انخفاض مؤقت في أسعار الفائدة، بما يتفق مع تأثير السيولة. ارتفاع مؤقت في الناتج الحقيقي و زيادة دائمة في مستوى الأسعار والاستهلاك الدائم لسعر الصرف الاسمي. على الرغم من عدم التحكم في السلوك M1 مباشرة من قبل البنك المركزي، فإن الافتراض بان البنك المركزي يتحكم في الاتجاه على المدى الطويل في النقود والأسعار وليس له تأثير على المدى الطويل على الناتج الحقيقي يبدو معقولاً تماماً. كما ان صدمة إيجابية مؤقتة في المعدل الحقيقي للفائدة يولد انخفاضاً مؤقتاً في النقد، والناتج، الا ان الأسعار ترتفع في البداية (الغز الأسعار) ثم تنخفض في نهاية المطاف. كل من M shock و R- نماذج تتسق مع الدور النشط للنقد في انتقال السياسة النقدية .

ب- دراسة (Giuseppe De Arcangelis and Giorgio Di Giorgio) في عام 1999⁽²⁾

قام كل من (Giuseppe De Arcangelis and Giorgio Di Giorgio) في عام 1999 في ايطاليا بدراسة (Monetary Policy Shocks and Transmission in Italy: A VAR Analysis) . هذه الدراسة وفرت تحديث الأدلة التجريبية حول الآثار الحقيقية والاسمية للسياسة النقدية في إيطاليا، وذلك باستخدام تحليل VAR الهيكلي. وتناقش المناهج التجريبية المختلفة التي استخدمت من أجل تحديد الصدمات الخارجية للسياسة النقدية. وترى هذه الدراسة إن البيانات تدعم الرأي القائل بأن بنك إيطاليا، على الأقل في السنوات الأخيرة، تم استهداف سعر الفائدة على القروض بين البنوك لليلة واحدة. ولذلك، فإنها تفسر الصدمات إلى معدل سعر الفائدة بين عشية وضحاها إذ انها تقدم دراسة صدمات السياسة النقدية الخارجية و مدى اختلاف رد فعل متغيرات الاقتصاد الكلي لمثل هذه الصدمات . كما ترى هذه الدراسة بان التحديد الصحيح يمكن الحصول عليه عن طريق الربط بين التحليل القياسي مع وصف تفصيلي للجراءات المؤسسية التي يستخدمها البنك المركزي في سوق المال ، وعلى وجه الخصوص يسمح هذا التحليل للباحث تفادي الحاجة تعسفا لاختيار مقياس لصدمات السياسة النقدية ، إذ ان نظم السياسات النقدية المختلفة يمكن ان تتداخل في نفس النموذج ويتم اختبارها بشكل مباشر بحيث يتم تحديد التمثيل الصحيح لصدمات السياسة النقدية الخارجية من البيانات نفسها . وقد توصلت الدراسة الى ان استجابة النبضة متماسكة تماما مع التأثير المتوقع نتيجة صدمة السياسة

⁽²⁾ Giuseppe De Arcangelis and Giorgio Di Giorgio, Monetary Policy Shocks and Transmission in Italy: A VAR Analysis, Paper presented at the 9th edition of the Conference "Ricerche Quantitative perla Politica Economica", sponsored by the Bank of Italy and CIDE, Perugia, Italy, 15th-18th December 1999.

النقدية على الناتج والتضخم ، ولاسيما انخفاض الانتاج بعد صدمة انكماشية ، في حين يبقى مستوى السعر ثابتاً . وقد فسرت الدراسة المقدره حوالي 20% من تقلبات الانتاج ولكن القليل جداً من تقلبات الاسعار الناتجة من حدوث صدمة سياسة نقدية .

ت- دراسة (Georgios Karras and Houston H. Stokes) في عام 1999⁽³⁾

قام كل من الباحثين (Georgios Karras and Houston H. Stokes) في عام 1999 في الولايات المتحدة الاميركية بدراسة بعنوانها (Why are the effects of money – supply shocks ? Evidence from Prices, Consumption, and Investment) . تبحث هذه الدراسة في اسباب عدم التماثل لتاثيرات النقود على الناتج . وتبين هذه الدراسة ان منهجية ((Cover's (1992) هي حالة خاصة من نموذج اعم والتي تمكنا من التميز بين مجموعتين من النظريات تتفق مع عدم تماثل الناتج . وترى هذه الدراسة ان اثار النقود على الاسعار متماثلة وهو ما يتسق مع كلتا المجموعتين من النظريات كونه ناشط في آن واحد ، وترى ايضا ان الاستهلاك يستجيب بشكل متناظر للنقود في حين يتميز باستجابة الاستثمارات الثابتة والتي يكون فيها التماثل مشابه جدا لتلك التي تؤثر على الانتاج . وقد تحققت هذه الدراسة من الاثار غير المتماثلة لصددمات العرض النقدي باستخدام البيانات الربع سنوية من عام 1960-1993 والتي اكدت منهجية ((Cover's (1992) بان النتائج غير متماثلة : الصدمة السلبية لعرض النقد تقلل بشكل ملحوظ احصائيا الانتاج ، في حين ان تأثير الصدمات الايجابية غير ذات اهمية احصائيا .

ث- دراسة (Giuseppe De Arcangelis and Giorgio Di Giorgio) في عام 2000⁽⁴⁾

قام كل من الباحثين (Giuseppe De Arcangelis and Giorgio Di Giorgio) في عام 2000 في ايطاليا بتقديم دراسة بعنوانها (Measuring Monetary Policy Shock in a Small Open Economy) . قدمت هذه الدراسة مواصفات مختلفة من نموذج انحدار

⁽³⁾ Georgios Karras and Houston H. Stokes, Why are the effects of money –supply shocks ? Evidence from Prices, Consumption, and Investment, [Journal of Macroeconomics Volume 21, Issue 4](#), Autumn 1999, Pages 713-727, USA,1999.

⁽⁴⁾ Giuseppe De Arcangelis and Giorgio Di Giorgio, Measuring Monetary Policy Shock in a Small Open Economy, 2000.

المتجه الذاتي (SVAR) التي يمكن استخدامها لتحديد انظمة التشغيل للسياسة النقدية وصددمات السياسة النقدية في اقتصاد صغير ومفتوح , وقد ركزت هذه الدراسة على الاقتصاد الايطالي في عقد التسعينيات ومحاولة تحديد ما اذا تم تحديد صدمات السياسة النقدية بشكل افضل باستخدام اسعار الصرف او احتياطات النقد الاجنبي كمتغير تكيف لاطار اقتصاد صغير ومفتوح . وتستند منهجية الدراسة على استراتيجية بحث قدمه (Strongin 1995) وتطويرها من قبل برنانكي وميهوف (1998) بالنسبة للولايات المتحدة . بتعبير أدق، تعطي محتوى الهيكلية للنماذج VAR عن طريق الربط بين التحليل الاقتصادي القياسي مع المعرفة المؤسسية في السوق و كيف تعمل احتياطات البنوك في إيطاليا. وتحديدًا يتوقف ذلك على وصف تفصيلي للإجراءات التشغيل المستخدمة من قبل بنك إيطاليا. الاستفادة من هذا الإجراء هو أنه يتيح للاختبار المباشر للبدائل النماذج المختلفة التي تتداخل في نفس المواصفات، دون فرض آلية لتحديد هوية اي واحدة منها. ثم يتم تحديد المقياس الصحيح لصدمة السياسة النقدية من خلال البيانات نفسها. وقد اكدت الدراسة بان بنك ايطاليا استهدف سعر الفائدة على القروض بين البنوك في عقد التسعينيات , لذلك فان تفسير الصدمات لسعر الفائدة هي صدمة سياسة نقدية خارجية بحته ودراسة الكيفية التي تؤثر فيها على الاقتصاد , وفي هذا النموذج ومع سعر الصرف وبعد تقييد السياسة النقدية , فان الانتاج يظهر انخفاض يعتد به احصائيا لمدة سنة واحدة وبعد 7-8 اشهر . على الرغم من ان هذه الدراسة لم تشمل اسعار السلع الاساسية .

ج- دراسة (Lawrence J. Christiano) في عام 2004⁽⁵⁾

قام كل من الباحثين (Lawrence J. Christiano, Martin Eichenbaum, Charles L. Evans) في عام 2004 بدراسة عنوانها (Monetary policy shocks : what haven we learned and to what end ?) . تستعرض هذه الدراسة البحوث التي اجريت مؤخرا والتي تتصدى لسؤال التالي : ما الذي يحدث بعد الصدمة الخارجية للسياسة النقدية ؟ وترى هذه الدراسة ان هذا السؤال مهم لانه يقع وسط نهج معين لتقييم المعقولية التجريبية للنماذج الاقتصادية الهيكلية والتي يمكن استخدامها للتفكير في التغيرات المنهجية في مؤسسات السياسة النقدية وقواعدها , وترى هذه الدراسة ان الكتابات لم تلقي لحد الان على مجموعة معينة من الافتراضات لتحديد الاثار المترتبة على الصدمات الخارجية للسياسة النقدية . ومع ذلك ترى هذه

(⁵) Lawrence J. Christiano, Martin Eichenbaum, Charles L. Evans , Monetary policy shocks : what haven we learned and to what end ? , national bureau of economic research 1050 massachusetts Avenue cambridge february 1998.

الدراسة ان هناك اتفاقاً واسعاً حول التأثيرات النوعية لصدمة السياسة النقدية, كما توثق هذه الدراسة هذا الاتفاق لانه يتعلق بالمجاميع الاقتصادية الرئيسية .

ح- دراسة (Chrlstina D. Romer and David H. Romer) في عام 2004⁽⁶⁾

قام كل من الباحثين (Chrlstina D. Romer and David H. Romer) في عام 2004 في اميركا بدراسة (Anew Measure of Monetary shock Derivation and Implication the American Economic) . تستخدم هذه الدراسة مقياس صدمات السياسة النقدية الامريكية للمدة 1969-1996 والتي تعد خالية نسبيا من الحركات الذاتية الاستباقية . وتستخدم هذه الدراسة السجلات الكمية والسرد لاستنتاج نوايا مجلس الاحتياطي الاتحادي لتحديد سعر الفائدة على الاموال الاتحادية من خلال اجتماعات اللجنة الفدرالية . وتراجع سلسلة من التوقعات الداخلية للاحتياطي الفدرالي لاستخلاص مقياس خالٍ من الردود المنهجية للمعلومات حول التطورات المستقبلية , وتراجع التقديرات باستخدام الاجراء الجديد . وتشير هذه الدراسة الى ان السياسة النقدية لها اثار كبيرة وسريعة نسبيا وذات دلالة احصائية في كل من الانتاج والتضخم . وهذه الاثار هي اقوى واسرع بكثير من تلك التي تم الحصول عليها باستخدام المؤشرات التقليدية .

خ- دراسة (Lawrence J. Christiano and Martin Eichenbaum) في عام 2005⁽⁷⁾

قام كل من الباحثين (Lawrence J. Christiano and Martin Eichenbaum) في عام 2005 في جامعة شيكاغو بتقديم دراسة (Nominal Rigidities and the Dynamic Effects of a Shock to Monetary Policy) , إذ تقدم هذه الدراسة نموذجاً يجسد كميات معتدلة من الجمود الاسمي والتي تمثل الجمود الملحوظ في التضخم والاستمرار في الانتاج . والملامح الرئيسية في نموذج هذه الدراسة هي تلك التي تحول دون ارتفاع حاد في التكاليف الحدية بعد الصدمة التوسعية للسياسة النقدية ومن هذه الميزات المتداخلة واهمها عقود الاجور التي لديها متوسط مدة ثلاثة ارباع من العام واستخدام راس المال المتغير . واعتمدت الدراسة في تقديراتها على الاستجابة الديناميكية للاقتصاد الاميركي لصددمات السياسة النقدية , وعلى وجه

⁽⁶⁾ Chrlstina D. Romer and David H. Romer, , Anew Measure of Monetary shock Derivation and Implication the American Economic Review Vol.94.No.4 september (2004)

⁽⁷⁾ Lawrence J. Christiano and Martin Eichenbaum, Charles L. Evans, Nominal Rigidities and the Dynamic Effects of a Shock to Monetary Policy, Journal of Political Economy, vol. 113, no. by The University of Chicago, 2005.

التحديد فان النموذج يولد رد فعل بالقصور الذاتي في التضخم , وردا على شكل تحذب مستمر في الانتاج بعد صدمة السياسة النقدية. فضلا عن ذلك فان النموذج يولد ردود على شكل تحدبات في الاستثمار , الاستهلاك , التوظيف , الارباح , الانتاجية , كذلك استجابة صغيرة في الاجور الحقيقية . وكما ان معدل الفائدة ومعدل نمو النقود تتحرك باستمرار في اتجاهات متعاكسة بعد صدمة السياسة النقدية . ومن النتائج الرئيسية التي توصلت لها الدراسة ان الحساسية في الاجور الاسمية بالغ الاهمية لاداء النموذج , بينما الحساسية في الاسعار تؤدي دوراً صغيراً نسبياً .

د - □ راسة (Elke Hahn) في عام 2007⁽⁸⁾

قام الباحث (Elke Hahn) في عام 2007 في المانيا بدراسة عنونها (The Impact of Exchang Rate shock on Sectoral Activity and prices in the Euro Area) , تبحث هذه الدراسة في اثر صدمات سعر الصرف في النشاط القطاعي والاسعار في منطقة اليورو باستخدام انموذج VAR والذي يقدم دليلا على حجم وسرعة تأثير صدمات سعر الصرف في النشاط الاقتصادي في جميع القطاعات الرئيسية في منطقة اليورو وفي اسعار المنتج في مجموعة واسعة من القطاعات الفرعية للصناعة (باستثناء البناء) . ويتم تحديد التباين الكبير في تأثير صدمات سعر الصرف في مختلف القطاعات سواء من حيث النشاط والاسعار . ووفقا للنتائج التي توصلت اليها الدراسة بين القطاعات الرئيسية في منطقة اليورو فان صدمة اسعار الصرف لديها اقوى تأثير على القيمة المضافة في الصناعة (باستثناء البناء) والخدمات التجارية والنقل . وضمن الصناعة وبدون ضريبة القيمة المضافة للبناء , فقد تبين في هذه الدراسة ان اهم القطاعات الفرعية في التأثير على الانتاج يأتي عن طريق التصنيع . في حين تبين ان الانتاج ورأس المال والسلع الوسيطة يستجيبوا بشدة في التجمعات الصناعية الرئيسية . وفيما يتعلق باثر ذلك في الاسعار , وبين القطاعات الفرعية للصناعة (باستثناء البناء) , تأثير اكبر على اسعار المنتجين في الكهرباء والغاز وامدادات المياه , وتماشيا مع اسعار المنتجين في مجال الطاقة فهم الاكثر حساسية لصدمة اسعار الصرف .

ذ - □ راسة (محمد صالح سلمان) في عام 2010⁽⁹⁾

⁽⁸⁾ Elke Hahn , The Impact of Exchang Rate shock on Sectoral Activity and prices in the Euro Area , European Central Bank , NO.796.2007.

⁽⁹⁾ محمد صالح سلمان , قياس وتحليل الصدمة النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة (1980-2005) ,مجلة العلوم الاقتصادية والادارية , جامعة بغداد , المجلد 16, العدد58, 2010.

قام الباحث (محمد صالح سلمان) في عام 2010 في جامعة بغداد بدراسة قياس وتحليل الصدمة النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة (1980-2005) , هدفت هذه الدراسة الى قياس وتحليل الصدمات النقدية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي للمدة (1980-2005) وبيان اثر هذه الصدمات وسبل مواجهتها . وظهرت الدراسة ان محاولة تثبيت سعر الصرف سواء من خلال اتباع سياسة سعر الصرف الثابت التي اتبعت في عقد الثمانينات او سياسة سعر الصرف المدار من قبل البنك المركزي كما هو الحال بعد عام 2003 يساعد على امتصاص الصدمات النقدية , وبالمقابل ان اتباع سعر الصرف الموعوم او المرن كما حصل بشكل اساسي في عقد التسعينات ساعد الاقتصاد العراقي في امتصاص الصدمات النقدية بالرغم من الاصدار النقدي غير المنضبط في تلك المدة . كما ساعد انتشار ظاهرة الدولار في الاقتصاد العراقي في امتصاص الصدمات النقدية من خلال تحوط الافراد واحتفاظهم بالعملة الاجنبية بدلا من العملة المحلية وجعلها مخزن للقيمة , إذ اظهرت الدراسة توجه الطلب على النقود نحو احلال النقود الاجنبية (الدولار) بدلا عن العملة المحلية (الدينار) . وقد اكدت نتائج النموذج القياسي ان هناك علاقة عكسية بين الطلب الحقيقي على النقود وبين سعر الصرف وعلاقة طردية بين الطلب على النقود وبين الناتج المحلي الاجمالي مما يدعم النظرية الاقتصادية والمنطق الاقتصادي .

ر - دراسة (Ekaterina V. Peneva) في عام 2013⁽¹⁰⁾

قام الباحث (Ekaterina V. Peneva) في عام 2013 في واشنطن بدراسة (Effects of Monetary policy shocks across time and across sectors) , تقييم هذه الدراسة البحوث التجريبية التي اجراها كل من (Olivei and Tenreyro 2007) التي توضح ان تاثير صدمات السياسة النقدية على الانتاج والاسعار تعتمد على توقيت الصدمة : في الولايات المتحدة الاميركية صدمة السياسة النقدية التي تحدث في النصف الاول من العام لديها تأثير اكبر على الناتج منه على الاسعار في حين ان العكس هو الصحيح في النصف الثاني من السنة . ويقول كل من (Olivei and Tenreyro) ان هذه النتيجة تعكس حقيقة ان الجزء الاكبر من معدلات الاجور يتم التعاقد فيها في النصف الثاني من العام مما يعني ان الاجور (و الاسعار) هي اقل مرونة في النصف الاول من العام . وهذه الدراسة تقييم هذا التفسير في ضوء العديد من النتائج التجريبية والاهم من ذلك اثبات انه في غضون سنوات الاختلافات في ردود افعال الانتاج والاسعار في اعقاب صدمة السياسة النقدية هي لم تكن اكثر وضوحا في قطاع

⁽¹⁰⁾ Ekaterina V. Peneva, Effects of Monetary policy shocks across time and across sectors , Finance and economics discussion series Division of Research & Statistics and Monetary Affairs Federal Reserve Board , Washington , D.C., 2013.

انتاج الخدمات حيث تمثل تكاليف العمالة اكبر جزء من اجمالي تكاليف الانتاج . كما تجد هذه الدراسة ان التغيرات في الاسعار بعد تعرضها للصدمة النقدية تميل الى تغيرات الاجور .

ز - □ راسة (عبد الحسين الغالبي وليلى بديوي) في عام 2013⁽¹¹⁾

قام كل من الباحثين (عبد الحسين جليل الغالبي وليلى بديوي) في عام 2013 في جامعة الكوفة بدراسة (الصدمة النقدية واثرها في اسعار الصرف لمصر والعراق دراسة تحليلية). استهدفت هذه الدراسة تقدير اثر الصدمات النقدية ودراسة العلاقة السببية بينها وبين اسعار الصرف للدول المدروسة (مصر والعراق) وبيان فيما اذا كانت هذه العلاقة باتجاه واحد او باتجاهين او عدم وجود علاقة بين المتغيرين .وقد توصلت الدراسة الى انعدام تأثير الصدمات النقدية واسعار الصرف على بعضهما خلال المدة المدروسة (1980-2010) باستثناء المدة الجزئية الممتدة من (1981-1991) إذ كان سعر الصرف يمارس تأثيرا على الصدمات النقدية ليكون سببا في توليد تلك الصدمات . اما في العراق فقد انعدمت العلاقة بين الصدمات النقدية وسعر الصرف الموازي خلال المدة المدروسة (1980-2010) فضلا عن انعدامها للفترتين الجزئية الاولى (1980-2003) والمدة الجزئية الثانية (2003-2010).

س - □ راسة (Calin-Vlad Demian and Filippo di Mauro) في عام 2015⁽¹²⁾

قام كل من الباحثين (Calin-Vlad Demian and Filippo di Mauro) في عام 2015 بدراسة (The Exchange rate, asymmetric shocks and asymmetric distributions) وتناولت هذه الدراسة مرونة الصادرات الى تقلبات اسعار الصرف باستخدام مجموعة بيانات جديدة على اساس المعلومات على مستوى القطاع وعلى مستوى الشركات , وتوصلت هذه الدراسة الى ان مرونة سعر الصرف هي ضعف في الحجم عندما يتم اخذ بلد وقطاع محدد و توزيع الانتاجية ثابت بعين الاعتبار في التقديرات التجريبية , فضلا عن ذلك تظهر هذه الدراسة ان الصادرات تكون حساسة في حلقات التقدير , ولكن لم تتأثر قيمتها , واخيرا يبدو ان التغيرات كانت كبيرة في سعر الصرف .

⁽¹¹⁾ ليلي بديوي خضير , الصدمات النقدية واثرها في اسعار الصرف لمصر والعراق دراسة تحليلية , اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة الكوفة لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة الاقتصادية , جامعة الكوفة , 2013.

⁽¹²⁾ Calin-Vlad Demian and Filippo di Mauro, The Exchange rate, asymmetric shocks and asymmetric distributions, ECB Working Paper 1801, June 2015 .

وتختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في عدة امور منها طريقة تقدير الصدمات النقدية بالاعتماد على صدمات النقدية الاربعة (صدمة عرض النقد , صدمة الطلب على النقد , صدمة سعر الفائدة , و صدمة سعر الصرف) ومن ثم معرفة اثرها في بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي , متوسط نصيب الفرد) (النمو الاقتصادي) , التضخم , والاستخدام) فضلا عن اختيار عينة البحث المدروسة وهي (اليابان , كوريا الجنوبية, والعراق).

المصنف

الملاحق القياسية

1- التقديرات القياسية للنماذج التي تم اهمالها في اليابان

	اسم الدالة	b ₀	b ₁	b ₂	b ₃	b ₄	b ₅	b ₆	R ²	f
1	P _t =f(,MSt-1)	-0.21 [-0.32]	0.53 [2.32]	9.07 [0.56]					0.23	3.01
2	G _t =f(,Ms _{t-1})	2688088 [3.94]	0.21 [1.05]	9.42E-10 [3.79]					0.90	100.02
3	P _t =f(Ex _t)	2.35 [1.55]	0.43 [1.70]	0.13 [0.61]	0.04 [2.24]	-0.06 [-3.31]			0.47	3.78
4	P _t =f(Md _t)	0.33 [0.12]	0.46 [2.11]	-1.83E-16 [-0.07]					0.21	2.80
5	G _t =f(Md _t)	284403. 7 [0.81]	0.92 [9.58]	4.31E-11 [0.21]					0.84	54.13
6	P _t =f(i _t)	0.30 [0.35]	0.48 [2.30]	-0.05 [-0.19]					0.22	2.82
7	P _t =f(Ex _t , i _t)	1.50 [0.87]	0.42 [1.62]	0.19 [0.86]	0.05 [2.83]	-0.08 [-3.75]	0.51 [1.53]	-0.01 [-0.04]	0.55	3.15

t-statistics in []

اسباب اهمال المعادلات :

- 1- اهملت المعادلة $P_t=f(,MSt-1)$ لان معامل التحديد منخفض جدا.
- 2- اهملت المعادلة $G_t=f(,Ms_{t-1})$ لان الحد الثابت (b_0) مرتفع جدا .
- 3- اهملت المعادلة $P_t=f(Ex_t)$ لان معامل التحديد منخفض .
- 4- اهملت المعادلة $P_t=f(Md_t)$ لان معامل التحديد منخفض جدا .
- 5- اهملت المعادلة $G_t=f(Md_t)$ لان الحد الثابت (b_0) مرتفع جدا .
- 6- اهملت المعادلة $P_t=f(i_t)$ لان معامل التحديد منخفض جدا .
- 7- اهملت المعادلة $P_t=f(Ex_t, i_t)$ لان مخالف للنظرية الاقتصادية .

2- التقديرات القياسية للنماذج التي تم اهمالها في كوريا الجنوبية

	اسم الدالة	b ₀	b ₁	b ₂	b ₃	b ₄	b ₅	b ₆	b ₇	b ₈	R ²	f
1	GDP _t =f(MSt _t , i _t)	1.46E+14 [2.21]	0.64 [2.91]	0.16 [0.72]	0.27 [1.39]	0.05 [0.27]	-2.82E+12 [-0.79]	6.88E+12 [1.97]			0.99	498.77
2	P _t =f (Ms _t)	5.22 [2.98]	-0.06 [-0.27]	-0.04 [-0.20]	1.14E-14 [-1.15]	6.12E-15 [0.61]					0.28	1.68
3	P _t =f(Md _t)	5.65 [2.98]	-0.07 [-0.33]	-0.07 [-0.34]	4.34E-15 [-0.80]	2.82E-15 [0.51]					0.29	1.76
4	G _t =f (Md _t)	11594.32 [3.87]	0.53 [2.01]	-0.69 [-2.33]	0.300 [0.96]	-0.33 [-1.54]	1.13E-12 [0.22]	-2.90E-12 [-0.33]	5.25E-12 [0.61]	8.14E-12 [1.29]	0.96	38.63
5	P _t =f(i _t)	2.94 [1.86]	0.12 [0.48]	0.16 [0.71]	-0.08 [-0.37]	-0.04 [-0.17]					0.12	0.59
6	G _t =f(EX _t , i _t)	7.40E+13 [1.95]	-0.03 [-0.09]	1.01 [2.80]	1.42E+11 [-1.94]	1.71E+11 [2.74]	-6.16E+12 [-2.33]	6.20E+12 [2.08]			0.99	649.005
7	P _t =f(EX _t , i _t)	8.96 [2.64]	0.08 [0.24]	0.05 [0.25]	-0.004 [-1.15]	-0.001 [-0.27]	-0.09 [-0.41]	0.14 [0.62]			0.35	1.37
8	U _t =f(Ms _t)	2.60 [2.25]	0.74 [2.82]	-0.48 [-1.64]	0.100 [0.36]	-7.40E-15 [-1.04]	1.12E-14 [1.16]	-4.89E-15 [-0.73]			0.43	1.81

t-statistics in []

اسباب اهمال المعادلات :

- 1- اهملت المعادلة $GDP_t=f(MSt_t, i_t)$ لان الحد الثابت (b_0) مرتفع جدا .
- 2- اهملت المعادلة $P_t=f (Ms_t)$ لان معامل التحديد منخفض جدا.
- 3- اهملت المعادلة $P_t=f(Md_t)$ لان معامل التحديد منخفض.
- 4- اهملت المعادلة $G_t=f (Md_t)$ لان الحد الثابت (b_0) مرتفع جدا .
- 5- اهملت المعادلة $P_t=f(i_t)$ لان معامل التحديد منخفض .
- 6- اهملت المعادلة $G_t=f(EX_t, i_t)$ لان الحد الثابت (b_0) مرتفع جدا.
- 7- اهملت المعادلة $P_t=f(EX_t, i_t)$ لان معامل التحديد منخفض.
- 8- اهملت المعادلة $U_t=f(Ms_t)$ لان معامل التحديد منخفض, و F المحتسبة اقل من الجدولية

3- التقديرات القياسية للنماذج التي تم اهمالها في العراق

	اسم الدالة	b ₀	b ₁	b ₂	b ₃	b ₄	b ₃	b ₃	b ₃	b ₃	R ²	f
1	P _t =f(Md _t)	58.76 [1.36]	0.49 [2.47]	-6.87E-14 [-1.10]							0.41	7.10
2	P _t =f(i _t)	29.16 [0.96]	-0.22 [-0.14]	-0.82 [-0.55]							0.38	6.36
3	G _t =f(Ex _t , i _t)	7.00E+09 [2.13]	0.82 [10.57]	475133 [2.59]	6868013. [0.68]						0.94	100.80
4	P _t =f(Ex _t)	37.92 [1.08]	0.55 [2.99]	-0.02 [-0.74]							0.39	6.56
5	P _t =f(Ex _t , i _t)	41.18 [1.10]	0.05 [0.03]	-0.02 [-0.57]	-0.50 [-0.31]						0.39	4.21
6	G _t =f(Ms _t)	654.59 [2.03]	0.64 [2.22]	0.01 [0.03]	-0.12 [-0.32]	0.018 [0.06]	8.53E-12 [0.30]	9.62E-12 [0.16]	4.78E-12 [0.06]	2.84E-11 [-0.49]	0.76	4.48
7	GDP _t =f(Ms _t) ¹	9.85E+09 [2.94]	0.71 [6.17]	0.71 [6.17]	14592181 [2.48]						0.93	147.63
8	U _t =f(md _t)	9.45 [1.92]	0.70 [2.86]	-0.22 [-0.89]	-2.42E-15 [-0.86]	2.59E-15 [0.93]					0.45	3.57

t-statistics in []

اسباب اهمال المعادلات :

- 1- اهملت المعادلة P_t=f(Md_t) لان معامل التحديد منخفض.
- 2- اهملت المعادلة P_t=f(i_t) لان معامل التحديد منخفض جدا.
- 3- اهملت المعادلة G_t=f(Ex_t, i_t) لان الحد الثابت (b₀) مرتفع جدا .
- 4- اهملت المعادلة P_t=f(Ex_t) لان معامل التحديد منخفض.
- 5- اهملت المعادلة P_t=f(Ex_t, i_t) لان معامل التحديد منخفض .
- 6- اهملت المعادلة G_t=f(Ms_t) لان الحد الثابت (b₀) مرتفع .
- 7- اهملت المعادلة GDP_t=f(Ms_t)² لان الحد الثابت (b₀) مرتفع جدا.
- 8- اهملت المعادلة U_t=f(md_t) لان معامل التحديد منخفض .

¹ . اثر نسبة عرض النقد الى الناتج في الناتج
² . اثر نسبة عرض النقد الى الناتج في الناتج

Abstract

The monetary shocks is an important indicator of the quality of performance of monetary policy in any country, the smaller the exposure of the national economy of the state to shocks cash whenever indicates that the clarity of future visions for the makers of monetary policy and to study and know the state of the economy, and can decision-makers monetary intervention by many monetary variables and achieve control monetary stability, but the failure to monetary stability cause monetary shocks and therefore the effects on output and prices and use. It includes monetary shocks on several types of shocks, including shocks offer cash and demand shocks cash and interest and exchange rates of price shocks. This reflects the impact of monetary shocks on the market has some of the participants to amend the cash their funds through the markets of goods and services, while others amended their assets through stocks and bonds in the stock market. The contrasting impact of these shocks on output and prices and use of the fact that these variables are affected disproportionately by monetary shock and a time when the monetary shock from the public speaking as well as on the independence of monetary policy.

The study came to the main monetary problems in the economies of the sample countries (Japan, Korea, Iraq) is a monetary shock and its impact on GDP The study concluded that shocks the money supply and interest rate and exchange rate occurring fluctuations in GDP in Japan. But in Korea, it was clear that the exchange rate shocks occur fluctuations in inflation, interest rate shocks occur fluctuations in unemployment, money supply shocks occur fluctuations in economic growth. While in Iraq turned out that the demand shocks occur Monetary fluctuations in economic and GDP growth, shocks and interest rates occur fluctuations in economic growth.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education & Scientific Research
University of Krbala
College of Administration & Economics
Department of Economics

The Impact of Monetary Shocks in the Economic Stability of the Experiences of Select Countries

A Dissertation Submitted to the council of the college of
Administration and Economics – University of Krbala in
partial fulfillment of the requirements for the degree of
philosophy in Economical Sciences

BY

IMAN ABDULRAHEEM KADHIM

Supervision by

Prof.Dr.

HASHIM AL- SHAMMARY

2016 A.D.

Prof.Dr.

Monadel abas Goware

1437 A.H